





حاشية على تصورات

بسم الله الرحمن الرحيم
و هو قد اشتهر
في عصره
الفن



٢٠٦

الاجزاء اربعة على خلق الله تعالى
الاجزاء اربعة على خلق الله تعالى
الاجزاء اربعة على خلق الله تعالى

بسم الرحمن الرحيم

قوله ورتبته اعلم ان من دأب المصنفين ان يشيروا في اوائل نفياتهم
الاجزاء اجمالاً ليكون الشرح فيها على بقية فذلك قال المصنف رتبته
اه وهو عطف على قوله وسميته ويكون ضمير افعالها الكتاب ما ذكره
ان رجع من ان الرسالة مرتبة ليس ببيان مرشح الضمير بل محصل الكلام
فان دفع ما توهم من ان كلام الشارح من ان الضمير راجع الى الرسالة بتأويل
الكتاب والظرف متعلق بالفعل المذكور باعتبار تضمين معنى الاشتغال
وقبل احتمال ان يكون مستقراً لا يقال يلزم اشتغال الشرح على نفسه لا
المتشاكل هو الكتاب ان كل الكل واحد من الخصة شمول الكل لاجزائه فان
انما مل هو المجموع والمشمول لكل واحد منها لا يقال ضمير قوله لا يرجع الى
لا ما سطره من الضمير المذكور يرجع الى الشرح ولا يرجع الى ان رجع الى
لان ما ذكره من رتبته على مقدمة اه ليس كلام الشرح بل من المتن لا
لأننا نقول رتبته على مقدمة من حيث يتعلق به الشرح فخر ما يتعلق به
المصنف فيكون الضمير راجعاً الى الشرح وما ذكرنا من دفع ما قيل على قوله هكذا
وجدنا عبارة المتن من ان المذكور بعينه هو عبارة المتن فلا وجه لتبينه
فافهم **قوله** والصواب ان لفظة ملثاة حاصلة انه لما فصل المصنف فيما بعد كون
كون المقالات ثلثاً علم انه لم يعلم من الكتاب ان التفصيل توضيح من
المجمل ان قيل لم حكم بزيان الاول دون الكتاب مع ان التكرار به يحقق
ارجح عنه بوجه الاول اتفاق النسخ في الكتاب واختلفا فيما في الاول و
والكتاب كونهما فصلية في الاول وعند في الكتاب والثالث ان الاول مقام
الاجمال والكتاب مقام التفصيل **اقول** ان الوجوه المذكورة في الاول
على العطف لا يادى على ما يدل عليه قوله والصواب ان يقال ان كان
اقول في الجواب

الاجزاء اربعة على خلق الله تعالى
الاجزاء اربعة على خلق الله تعالى
الاجزاء اربعة على خلق الله تعالى

قوله والكتاب لان
المقدم من قوله
الصواب

قوله قبل ما بهيته المنطق عبارة عن جميع ما يلد بعضها من
التصورات وبعضها من التصورات فاذ كان ما بهيته
المنطق عبارة عن جميع ما يلد بعضها من قوله في ما بهيته
المنطق اه ان يعرف جميع ما يلد بعضها من قوله في الكلام مقدم
تدبر انما المقدمة في تصور ما بهيته المنطق

قوله زائد الوجوب على المصنف ان يقول واما المقالات فاولها في المفردات
والثانية في القضايا والثالثة في القياس لم يبدل كذلك بل قال واما المقالات
فلث المقالات الاولى في المفردات وبعد تمام مباحث المقالة الاولى قال
المقالة السابعة من غير العطف محصلة انه لو كان الكتاب زائداً للوجوب على المصنف
ان يقال فاولها من غير ذكر المقالة ولا يادى ايضا من العطف في الثانية والثالثة
من غير ذكر المقالة فتأمل **قوله** اما المقدمة ففي ما بهيته المنطق اه اي المقدمة
في بيان ما بهيته المنطق لتصور ما بهيته وفي بيان الحاجة لحصول التصديق
بما بهيته وفي بيان موضوعه لحصول التصديق بموضوعه ان قيل
البيان الغلابة في كذا معناه انه لا يبحث فيه الا عن هذا ولا يبحث عن هذا الا فيه
وذلك لان المقصود من الابواب والفصول تميز اجزاء الكتاب فكيف يصح
اما المقدمة ففي ما بهيته المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه وهو يبحث فيها
عن تقديم مباحث التصورات على تقديم مباحث التصديق فلما كان معظم
مباحث المقدمة في هذه الامور قال اما المقدمة ففي ما بهيته المنطق وانما قدم
بيان ما بهيته في الذكر لان بيان الحاجة الى الشيء انما يتحقق بعد تصديق
لكن لما كان بيان الحاجة يشق الى بيان ما بهيته قدم في البيان ولم يذكر
لفظ البيان في ما بهيته قبل لانها يتحقق في ضمن بيان الحاجة وقيل لان
البيان مثل بعض التصديقات وقيل بيان الحاجة عبارة عما يشق به ان
الناس يحتاجون الى المنطق فالبيان مقدم في الطلب في حصول الملامح في المقدمة
في بيان ما بهيته المنطق وبيان مقدمات الا حقيق وبيان موضوعه فافهم
قوله فبطلن المفردات ان رجع الى الجواب اعراض بغير على المقدمة السابقة
من انه اذا قيل للبيان الغلابة في كذا معناه انه لا يبحث فيه الا عن هذا ولا يبحث

قوله زائد الوجوب على المصنف ان يقول واما المقالات فاولها في المفردات
والثانية في القضايا والثالثة في القياس لم يبدل كذلك بل قال واما المقالات
فلث المقالات الاولى في المفردات وبعد تمام مباحث المقالة الاولى قال
المقالة السابعة من غير العطف محصلة انه لو كان الكتاب زائداً للوجوب على المصنف
ان يقال فاولها من غير ذكر المقالة ولا يادى ايضا من العطف في الثانية والثالثة
من غير ذكر المقالة فتأمل **قوله** اما المقدمة ففي ما بهيته المنطق اه اي المقدمة
في بيان ما بهيته المنطق لتصور ما بهيته وفي بيان الحاجة لحصول التصديق
بما بهيته وفي بيان موضوعه لحصول التصديق بموضوعه ان قيل
البيان الغلابة في كذا معناه انه لا يبحث فيه الا عن هذا ولا يبحث عن هذا الا فيه
وذلك لان المقصود من الابواب والفصول تميز اجزاء الكتاب فكيف يصح
اما المقدمة ففي ما بهيته المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه وهو يبحث فيها
عن تقديم مباحث التصورات على تقديم مباحث التصديق فلما كان معظم
مباحث المقدمة في هذه الامور قال اما المقدمة ففي ما بهيته المنطق وانما قدم
بيان ما بهيته في الذكر لان بيان الحاجة الى الشيء انما يتحقق بعد تصديق
لكن لما كان بيان الحاجة يشق الى بيان ما بهيته قدم في البيان ولم يذكر
لفظ البيان في ما بهيته قبل لانها يتحقق في ضمن بيان الحاجة وقيل لان
البيان مثل بعض التصديقات وقيل بيان الحاجة عبارة عما يشق به ان
الناس يحتاجون الى المنطق فالبيان مقدم في الطلب في حصول الملامح في المقدمة
في بيان ما بهيته المنطق وبيان مقدمات الا حقيق وبيان موضوعه فافهم
قوله فبطلن المفردات ان رجع الى الجواب اعراض بغير على المقدمة السابقة
من انه اذا قيل للبيان الغلابة في كذا معناه انه لا يبحث فيه الا عن هذا ولا يبحث

قوله زائد الوجوب على المصنف ان يقول واما المقالات فاولها في المفردات
والثانية في القضايا والثالثة في القياس لم يبدل كذلك بل قال واما المقالات
فلث المقالات الاولى في المفردات وبعد تمام مباحث المقالة الاولى قال
المقالة السابعة من غير العطف محصلة انه لو كان الكتاب زائداً للوجوب على المصنف
ان يقال فاولها من غير ذكر المقالة ولا يادى ايضا من العطف في الثانية والثالثة
من غير ذكر المقالة فتأمل **قوله** اما المقدمة ففي ما بهيته المنطق اه اي المقدمة
في بيان ما بهيته المنطق لتصور ما بهيته وفي بيان الحاجة لحصول التصديق
بما بهيته وفي بيان موضوعه لحصول التصديق بموضوعه ان قيل
البيان الغلابة في كذا معناه انه لا يبحث فيه الا عن هذا ولا يبحث عن هذا الا فيه
وذلك لان المقصود من الابواب والفصول تميز اجزاء الكتاب فكيف يصح
اما المقدمة ففي ما بهيته المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه وهو يبحث فيها
عن تقديم مباحث التصورات على تقديم مباحث التصديق فلما كان معظم
مباحث المقدمة في هذه الامور قال اما المقدمة ففي ما بهيته المنطق وانما قدم
بيان ما بهيته في الذكر لان بيان الحاجة الى الشيء انما يتحقق بعد تصديق
لكن لما كان بيان الحاجة يشق الى بيان ما بهيته قدم في البيان ولم يذكر
لفظ البيان في ما بهيته قبل لانها يتحقق في ضمن بيان الحاجة وقيل لان
البيان مثل بعض التصديقات وقيل بيان الحاجة عبارة عما يشق به ان
الناس يحتاجون الى المنطق فالبيان مقدم في الطلب في حصول الملامح في المقدمة
في بيان ما بهيته المنطق وبيان مقدمات الا حقيق وبيان موضوعه فافهم
قوله فبطلن المفردات ان رجع الى الجواب اعراض بغير على المقدمة السابقة
من انه اذا قيل للبيان الغلابة في كذا معناه انه لا يبحث فيه الا عن هذا ولا يبحث

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه
المتكلم في هذه المسئلة وهو ان
المركب لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

وجه الاقربية لما كان المقام الحقيقي
المتكلم به من ان المركب لا يكون له حقيقة
بحد ذاته بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

عن هذا الاقربيه وهو قوله في المفرادات لا يقع اذ يبحث فيها عن المركبات
ايضا وهي المفرادات لا يقال كما كان متعلما من المباحث منعلا بالمفردات قال
ما وليها في المفرادات لا نقول الطاهر ان ذلك يقع اذ كان متعلما من المباحث
مقصودا بالذات وغيره ليس مقصودا بالذات من ذلك الباب كما ذكرنا في
المقدمة وما نحن فيه ليس كذلك فان مباحث المركبات ايضا مقصود في المفرادات
في المقالة الاولى فاعلم ان قوله في المفرادات لا يقع اذ كان متعلما من المباحث
اعني الواحد تنبيهنا على ان ما يقع به ليس من الواحد ومن المركبات **قوله**
وسيلة في مباحث الالفاظ اه وانما قال بمباحث الالفاظ ولم يقل بمقال
هذا منقروا اي ليس بمركبات يقال هذا منقروا اي ليس بمفردات لان لو قال
كذلك لثبوته ان المفرد في مباحث المفرادات لا يكون له جزء ولا يتبدل جزءه
على جزء معناه ولا له جزء يدرك جزءه على جزء معناه **قوله** والدليل على ذلك
ان في الالفينية الدالة على ان المراد بهذا اللفظ المنكر هو هذا المعنى
من معانيه المذكورة وهما سؤال شهور وهو ان ذكر المفرد في مباحث المركبات
لا يتبدل عما ان المراد بالمفرد هنا هو المعنى الاخر فان جملة اسم من القضية فيقال
ان ذكر المفرد في مباحث المركبات يدل على ان المراد بالمفرد مالم يتضمنه كقول
كان هذا المعنى مجازيا في الاصل في الاطلاق الحقيقي ولكن الاخر في المباحث
الحقيقية اليه حكم بانه في مباحثه الجملة ولا يخفى فيه من التكلف البادر ان قيل
لو كان المراد بالمفرد بالسن جملة خرج الاثر من مباحثه فيل خروجه في مباحثه
فان البحث عن المفرادات الموصلة والاثار في غير موصلة لان الموصلة البعيدة
الطليخ الموصلة القريبة **قوله** واذا بها المركبات النامة هذا
جواب دخل وهو انه اذا كان المقام الساتر المركبات فلا بد ان لا يبحث عنها الا

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه
المتكلم في هذه المسئلة وهو ان
المركب لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

ان لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه
المتكلم في هذه المسئلة وهو ان
المركب لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه
المتكلم في هذه المسئلة وهو ان
المركب لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه
المتكلم في هذه المسئلة وهو ان
المركب لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

الا ان تلك المقالة وقد ثبت في المقالة الاولى ايضا عن المركبات وهي المفرادات
قوله على ما ذكر من ان المفرد في مقابلة الجملة يعني لا علم ان المراد بالمفرد ههنا
ما يقع بل الجملة علم ان المراد بالمركب الذي يقع بل المفرد وهو المركب التام فان
ما عداه من المركبات لا يصح ان يكون قسما له لان ما عداه داخل في المفرد بهذا
المعنى **قوله** فلا اشكال في كلامه ان ابعثنا اي كمال الاشكال في كلام المتن حيث
قال المقالة السابعة في القضايا كذا لك في كلامه ان ابعثنا اي كمال الاشكال في كلام المتن حيث
يقول المقالة السابعة او نقول كمال الاشكال في المفرد الواقعة على ما وجدنا لا
لا اشكال في المركبات الواقعة في الشرع على ما ذكرنا لا يقال ما عارض عليه
فان لو كان في المفرادات هو كلامه ان ابعثنا اي كمال الاشكال في كلام المتن حيث
يقول المقالة السابعة او نقول كمال الاشكال في المفرد الواقعة على ما وجدنا لا
لا اشكال في المركبات الواقعة في الشرع على ما ذكرنا لا يقال ما عارض عليه
ما ذكرنا ان قدس سره ههنا من ان المفرد في كذا او المقالة الاولى في
الاول في كذا وفي اول مباحث المفرادات المقالة الاولى في المفرادات وفي اول مباحث
القضايا المقالة السابعة في القضايا وكذا في اول مباحث الاخر فاعلم ذلك
ان قبل قوله عن المركبات متناخرا في الشرع عن قوله لان ما يجب فلم قدم سبده
فيل انما قدم لما بينه وبين ما يقع فيه في قوله عليه وفيما دفع به وال
ولا يتبعان بقا قوله او عن المركبات ليس ابتداء الكلام بل من ثمة ال
القول الاول فكان فاعلم ان الاشكال ينشأ عن المفرد الواقعة
في المتن بما ذكرنا من ان المفرد الواقعة في الشرع في مباحثه مقابل المركبات
فقال قوله او عن المركبات راواه بمعنى قوله فلا اشكال ه انه كمال الاشكال في
المفرد الواقعة في المتن لا اشكال في المفرادات الواقعة في الشرع ايضا **قال**
ان واما ما كان في مولد الاقربية لا يقال التقيا بما لو لا انية فليكون

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه
المتكلم في هذه المسئلة وهو ان
المركب لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه
المتكلم في هذه المسئلة وهو ان
المركب لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه
المتكلم في هذه المسئلة وهو ان
المركب لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه
المتكلم في هذه المسئلة وهو ان
المركب لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه
المتكلم في هذه المسئلة وهو ان
المركب لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه
المتكلم في هذه المسئلة وهو ان
المركب لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه
المتكلم في هذه المسئلة وهو ان
المركب لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه
المتكلم في هذه المسئلة وهو ان
المركب لا يكون له حقيقة بحد ذاته
بل هو حقيقة مركبة من اجزاء
له حقيقة مستقلة

البحث عنها بحثا عن المولد ايضا فلا وجه لتخصيص البحث عن المواد بالبحث
لاننا نقول البحث عن المواد هو ان يبين ان ما في كتابنا ليس ابي هو ان
كل قياس من ابي قول يتركب ولا شك ان البحث عن القضايا بالقياس
الحقيقية وان كانت عن مواد الاقضية نأمل قول قيل عليه ان ما يجب ان يعلم
المنطق ان قال بعض الافاضل هذا السؤال انما يتوجه على تقدير ان يكون قوله
في المنطق متعلقا بقوله يعلم وانما اذا جعل متعلقا بقوله فلا قول لان ما هو
خارج عنه لا يعلم فيه قطعا ان قيل الملائم ان يقال ان ما هو خارج عن متعلق
يعلم فيه قلنا ان قوله قطعا انما ان يكون قيد اللبني وقيد اللبني وعلم كمال التعريف
فحصلت ثمة ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم به انما اذا كان مد اللفظي فلان معناه
في ان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه على سبيل القطع والوجوب انما اذا كان
قيد اللبني فلان مفهومه في ان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه بوجه من الوجوه واذا
لم يعلم فيه قطعا لا يجب ان يعلم به او لا يكون قيد اللبني بل بوجه من الوجوه
للعلم وليس للوجوب دخل في تحقيق الجزئية حتى لو قيل ان ما يعلم فيه لا يكون
فتركه ليس بمتعارف بل للتمييز على ذلك لاننا ان بعض قواعد في العلم في ان
ولم يكن جزو لا نقول لان ما يعلم فيه بل في كتابنا بالوجوب
هو اللبني واكد بر ما صرح به قدس سره في شرحه الموقف حيث قال والمراد بالوجوب
هنا ليس بالوجوب العقلي بل الوجوب العرفي **قوله** فكون ان يكون الشرع والمنطق
موقوف على الشرع في المقدمة لانه لما كان موقفا على المقدمة اي على العلم
بالمقدمة في العلم بالمقدمة موقوف على الشرع في المقدمة فيلزم ان يكون موقفا على
الشرع في المقدمة لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء
الشيء فيلزم ان يكون الشرع في المقدمة موقفا على المقدمة اي على العلم بالمقدمة

هذا هو المقصود من قوله
فلا قول لان ما هو خارج
عن متعلق

في ان ما هو خارج عنه
لا يعلم فيه على سبيل القطع

فموقوف الشرع
على العلم بالمقدمة
على ذلك الموقوف

وبواسطة ذلك يتوقف على الشرع في المقدمة وبهذا يظهر لزوم الدور
وان لم يصح به **قوله** فنقول الشرع في المقدمة اه فيلزم لو عكس الترتيب
المذكور بلزم محذور ونوقف الشرع في المنطق على الشرع في المنطق
واجب عنه منع استحالته اللام لجواز توقف الشرع في جزو على الشرع
في اجزاء اخرى وفيه نظر فان اذا قلنا الشرع في المنطق موقوف على الشرع في
المقدمة معناه ان الشرع في كل جزو من اجزائه موقوف على المقدمة
واذا كان المقدمة جزو منه يكون الشرع في ذلك الجزو ايضا موقفا على
الشرع في المقدمة **قوله** فان كان الاول فهو المقدمة المقصود من هذا
الكلام بيان انحصار الكتاب الذي هو الالفاظ المنسوبة لبيان الامور
ومحصل ان الامور التي يجب معلوميتها في الكتاب خمسة فيكون اجزاء الكتاب
خمسة فاجزاء الكتاب يجب ان يعلم به ما يتوقف عليه الشرع واجزاء الكتاب
المقدمة واجزاء الكتاب في الكتاب مفروقات نظر فيما من حيث الاتصال
واحد اجزاء الكتاب المعاني الاولى وعلى هذا القياس ما يتوقف عليه الشرع
بمقدمة التي هي الالفاظ حتى يكون جزو من الكتاب فلا بد من التاويل في قوله هو
المقدمة ويمكن ان يقال معناه في المقدمة في بيانه وكذا القول في المعاني
والخاتمة **قوله** فان دفع المحذور ان معاني المقدمة وتوقف الشرع في
المقدمة على الشرع في المقدمة اما الاول فلانهم لم يتفقوا على ان مقدمة العلم
خارجة عن كتاب ذلك العلم اما الثاني فلان تمنع الضم ونقول لان الشرع
في مقدمة المنطق شرع في المنطق بل شرع في كتابه **قوله** واما الكبري فلان ما يجب
مختص الكلام ان شرع ان كل كتاب في هذا الفن يجب ان يعلم فيه هذه الاشياء الخمسة
وكل ما يجب ان يعلم فيه هذه الاشياء الخمسة فليكن بيان ترتيبها فكل كتاب
يجب ان يعلم فيه هذه الاشياء الخمسة فليكن بيان ترتيبها فكل كتاب

في جزاء آخر

في جزاء آخر

بل في الالفاظ

بأن يقال ان الشرع في المنطق شرع في المقدمة
والشرع في المقدمة موقوف على الشرع
في المنطق فيلزم ان يكون الشرع
في المنطق موقفا على الشرع
في المنطق

بأن يقال ان الشرع في المنطق شرع في المقدمة
والشرع في المقدمة موقوف على الشرع
في المنطق فيلزم ان يكون الشرع
في المنطق موقفا على الشرع
في المنطق

قوله اذا من لا شرع فيه الا الشرع في
جزو من اجزائه لاننا نسل في الشرع في
الاولى من حيث الشرع في المقدمة
فان الشرع في المقدمة موقوف على الشرع
في المنطق فيلزم ان يكون الشرع في
المقدمة موقفا على الشرع في المنطق
فان الشرع في المقدمة موقوف على الشرع
في المنطق فيلزم ان يكون الشرع في
المقدمة موقفا على الشرع في المنطق

في هذا الفن يلحق به ان يرتب عليها **قوله** واجبت المقصود من الخاتمة هو
المادة اه قبل ان اريد بالمقصود مقصود الكتاب فلما تم ان المقصود من الخاتمة
هو المات وحدثا وان اريد بالمقصود مقصود الفن فلما تم ان المقصود من الخاتمة
لا الفن فلما يتدفع الاشكال واجبت عنه بان اريد بالمقصود مقصود الكتاب
فلما كانت اجزاء العلوم غير مقصودة من الفن فلما نقصان في مقصود الكتاب
فلما لم يرد في خبر وجهها عن الحق فان في المقدمه ايضا غير مقصود من الفن
فلما نقصان في مقصود الكتاب فلما لم يرد في خبر وجهها ايضا غير مقصود من الفن
لما لم يرد في خبر وجهها ايضا غير مقصود من الفن وان كانت كذلك لان لها جهة
اخرى لا توجب التغير من اجزاء العلوم وان يتوقف شروع في الفن عليها وقابل من المادة
اعتم من مواد الالاف ومواد العلوم فهو فن في نفسه وتوهم بطرف من عدم
التامل في كلام الشارح فان كلامه مشاوي في نفسه وفيه فاق ما ينبغي في نفسه من الركب
المقصودة بالذات من حيث المادة هو الخاتمة والجهة من اجزاء العلوم ليست
من المركبات المقصودة بالذات هي الجهة من حيث المادة في فهم **قوله** وانما اجزاء العلوم
فانما ذكرتها لتبين ان اجزاء العلوم مسئلة واحدة غير داخلية في فن من الفنون
لكن لا بمناسبتة بالخطي فانه كان المطلق له مناسبتة الى سائر العلوم با
باعتبار جريان احكامها فيها كذا في تلك المسئلة مناسبتة اليها من حيث
اجزاء كل علم ثلثة وانما ذكرت في الخاتمة لئلا يسهل بين مسائل الخاتمة وبين تلك
المسئلة فان مسائل الخاتمة متعلقة باجزاء الالاف وتلك المسئلة متعلقة
باجزاء العلوم **قال** ان **قوله** والرد بالمقدمة هنا قبل قد علم من دليل الخبر
المقدمة فلا حاجة الى تعريفه ثانيا واجيبه بوجه الاول ان في الاول غير مقصود
وفي الثاني مقصود والكان في الثاني فائدة زائدة وهي ان يقول هنا على تقدير

بشاي

ما في يكون المقصود
بيان من لا يفتنه

هذا هو المقصود من الخاتمة

معنى المقدمة والثالث انه لم يرد وجه التوقف على الامور الثلاثة فان بعد النزاع
عن الدليل فيه نوع تقريب الى بيان وجه التوقف ان قبل لاشك ان المقدمة
اريد بها هنا مقدمة الكتاب هي جزء الكتاب الذي هي الالفاظ والاراد بها
ما يتوقف على شروع بل طائفة من الكلام ترتبط بها المقصود سوار
توقف شروع على تلك المقادير ولا يتوقف على طائفة ما يتوقف عليه شروع طائفة
من الكلام يتوقف على معانيها الشروع فالمقدمة هي اخص من مقدمة
الكتاب وانما في الاخص لان غرضه بيان ما هو جزم من الكتاب وهذا هو
ايضا يتدفع الاستدراك تعريف المقدمة وبما فيها مما ذكرنا من المقدمة الى
هي جزء الكتاب هي الالفاظ والعبارة المستوفية لبيان الامور المذكورة في
معانيها يتدفع اشكال آخر في نفسه ولا يتدفع بغير ايضا فحق
ان اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة من الالفاظ بالبحر والكال يتوقف
عليها شروع بالحقيقة فان الشارح قدس سره اعرض عن معانيها المجازية
وتعرض للمعاني الحقيقية تقريبا الى الشروع في وجه التوقف على الامور الثلاثة
قال ان **قوله** اما تصور العلم ان قبل الطان بغير الالفاظ ما بين العلم والحق
المقدمة في جهة المطلق وسان الحاجة وموضوع تلك المقصود من بيان الحاجة
تصور العلم فان قدس سره بين وجه التوقف على ما هو المقصود من المقام في
ان يقال تمام قوله وانما بيان الحاجة وانما التصديق بالثبوت وبما ذكرنا
يتدفع ما قبل لا في بيان الحاجة امر والتصديق بالثبوت امر آخر فلا وجه
لقوله لا يرد لولم يعلم غاية العلم والغرض منه اه في سان وجه التوقف على بيان الحاجة
وتوهم ان يقال ما يتوقف عليه شروع حقيقة هو التصديق بالثبوت وبما ذكرنا
بيان الحاجة فانما هو حصول التصديق بالثبوت فانه نظري يحصل بيان الحاجة يحصل
في الكلام ان

ما في يكون المقصود
بيان من لا يفتنه
هذا هو المقصود من الخاتمة
ما في يكون المقصود
بيان من لا يفتنه
هذا هو المقصود من الخاتمة
ما في يكون المقصود
بيان من لا يفتنه
هذا هو المقصود من الخاتمة

اما على سائر الحاجات المتصورة من التصديق بالغاية فلا نه لولم يعلم غايه العلم
 انه فاعلم ذلك **قال الشيخ** فلان الشرح الظاهر ان يقال فهو ان الشرح
قوله اوجه التصديق فضلا وهذا العطف حتى تكلفوا فيه وطلوع
 بمعنى بلو الحق ان مقتضوه قدس سره هو انه انما يقال **لأن** المقتضى لها معنى آخر
 وذلك المعنى قد اختلف بين قائل على نفسه جعلت خروفاً من قبل هو نفسه هل
 جزمه **قال الشيخ** لا امتناع توجه النفس نحو المجرول المطلق وقد يقال هذا مصاد
 على المطلوب فان التوجه نحو الطلب فيكون محصل الكلام ان طلب المجرول المطلق
 ممكن لا امتناع طلب المجرول المطلق والتحقيق ان التوجه اعم وجوداً من الطلب فان
 معنى التوجه في ذهن المتعلم الذي هو في الحقيقة تحقق التوجه من غير الطلب فان قيل توجه
 العقل الى الشيء يتوقف على العلم بالشيء موقوف على التوجه فبغير
 الدور قلنا لان العلم بالشيء موقوف على التوجه فانه قد حصل وقفة واحدة
 مبادرته وحصل منها العلم بالشيء وذلك الشيء لا يكون متوجهاً فاقول
قال الشيخ وفيه نظر لان قوله في العلم يتوقف على ان يكون
 اذ اوجه التصور بوجه تاف الظاهر التردد في التصور الذي وقع في المذهب لخرجه
 المذهب وحاصله انه ان اريد به التصور بوجه تاف الملائمة المذكورة في الدليل
 مستلزم لكن لا يلزم ان يتم التقريب هو التوقف على التصور بالرسم يقال
 اذا كان مراد المبدأ التصور بالوجه فيكون مدعاه ذلك فيه التقريب بال
 دليله على وجه يوصل الى مطلوبه وهو التصور بوجه تاف الملائمة في كلام
 الشيخ ان المعنى في التصور برسمه في المقدمة فيكون المذهب الذي يستدعي
 الدليل عليه في هذا المقام هو التوقف على التصور برسمه فلا بد من الدليل الاول
 على التوقف على التصور برسمه فان ذكره هنا دليل يدل على التوقف على التصور بوجه

الزاهل عنه هو
الذي يهمل
العقلية به

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

عليه السلام

على انفسه بالبرهان

لا يكون واردا على المدعي ولو قبل الزيد في التصور الذي وقع في الذليل
حيث قال فلان الشارح لو لم يتصور ذلك العلم بنوح السؤال فان محمد
محقق العلم في هوانه ان اريد بالتصور في قوله لو لم يتصور ذلك العلم ولا
الكان طابا للجهول المطلق المتصور بوجه ما فاللزامة ممكنة لكن لا يتم التعقيب
اذ المدعي التوقف على التصور برسمه الا ان قوله ان قوله الشارح في العلم يتوقف
على تصور بائني عن ذلك **قوله** والمراد بمقتضى الكلام اه ان الشارح لا يوقف
اخره ان هوانه ليس بمقتضى الكلام اراد رسم العلم بمقتضى الكلام فليس العلم
قوله واجاب عنه بعضهم قال بعض الفضلاء تصور برسمه حصل بالكتب مقتضى
ان يكون المطامع حرة قبل تصور الرسم من ان يكون متصورا بوجه ما وذلك
لا يفي في الشروع ويمكن ان يجاب عنه بان التصور الرسم قد يحصل الشارح
بلا اكساب بان يبنى العلم اليه تعريف العلم فحصل له بذلك تصور برسمه انه
لم يكن قبل ذلك متعلوما بوجه آخر **قوله** وكون غيره مستلزما لذلك الواجب لا يقدح في
اختيار جواب دخل مقدر وهو انه لما ثبت لزوم هذا الرسم للتصور المطالب علمه
كل واحد من الرسوم المخصوصة فلم يختار منها **قال الشارح** وان اراد به التصور برسمه
حاصله ان اراد بالتصور برسمه فاللزامة ممنوعة وانما ثبت الملك زمة لو كان عدم
التصور برسمه مستلزما لعدم التصور بوجه ما وهذه اللزامة ايضا ممنوعة
فتقول الشارح وهو م معناه عدم كونه متصورا بالوجه على تقدير عدم كونه متصورا
بالرسم ثم وعلم ان المراد بالوجه في الزيد ما هو شامل للرسم لا ما يتناوله كما توهمه
بعض الناس والالكان التصور بالرسم مجعولا مطلقا **قال الشارح** فالاولى ان يقال
قال بعض المحققين ان السؤال الوارد على الوجه واردا على هذا الوجه ايضا لانه ان
اريد بالرسم الرسم المطلق في كل ما لا يتم من ان لا يرسم هذا الرسم فلا يتم التعقيب وان اريد

تصور بدیهه ما بکمال قبل تصور
بالرسم ظاهر ابرو تصور
برسم تفصیل تصور بدیهه
مال کشفه الی الدور
فی رسم

محال و

الاول
اي على وجه التفسير
الذي هو الاول

من الرقيم المسمى
بالرقيم المسمى

هذا الرسم المخصوص فلا يتم له لو لم يكن العلم متصوفاً بهذا الرسم لم يكن العلم على الحقيقة
وانما يلزم ذلك لو لم يكن متصوفاً برسم ما هو موصوف به واجاب عن ما اجبت به في
الوجه الاول بان يقال هو الرسم المطلق وبتم التعريف لانه لما وصف الرسم المطلق ولا
يمكن تحصيله الا في ضمن الرسم الخاص اخصه الرسم الخاص لا يستلزم انه هو الواجب
اعني الرسم المطلق فوجه الاول لونه اجاب عنه بعض المحققين بان ذكر اني قد
لحققت ما هو موصوف به بلا واسطة اولي من ذكره لحققت ما هو موصوف به بلا واسطة ويمكن ايضا
ان يقال اني اجاب عن الاخر اذ على الوجه الاول قد ذكر من ان التصور
الرسمي يقتضي تصورا آخر باق عليه والاراد ذلك على الجواب من الاخر اذ
الوجه الثاني كما يظهر عند التامل قد يقال ان هذا الرسم الثاني ايضا في هذا الوجه
دون الوجه الاول فلذلك قال في الاول اني لا اتم ان الشروع على وجه البصيرة
يتوقف على الرسم المخصوص فلما اراد بالبصيرة هي البصيرة الكاملة التي لا تتحقق
الا بهذا الرسم وبغيره مما يفيد البصيرة ولا يتحقق بكل منها هذا غاية الكلام في هذا
المقام **قوله** وكل من سلك ذلك فهو من التوفيق لا الاستدلال المحقق قدس سره المقدمة الكلية
الحاصلة من تصور النحو رسمه على ان يكون من مسائل النحو لا يدخل
في تلك المعرفة لا المقدمة التي جعلت لتبسيط الفاس من قوله وكل من سلك ذلك
لها مدخل في تلك المعرفة فمن النحو وبذلك المقدمة لا يتقدم اذا اورد عليه سئل
معيته ان يعلم انما هي فانه اذا اوردت وقال من سلكها لم يدخل في معرفة
اعراب الخطية وبنائها وطل مسئلة من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة
لا يحصل من ان هذه المسئلة من النحو واجاب عنه بعض الافاضل بان المراد من عدم ذكر
مسائل النحو قوله وكل من سلكها من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة خبر لكل
لعل مسئلة لا صفة له وقوله لها مدخل في تلك المعرفة حال من مسائل النحو فيكون

وذكر في الخبر لا خبر به بل عدم
كل مسئلة منه لها مدخل
كل مسئلة منه له

وهذا الرسم المخصوص فلا يتم له لو لم يكن العلم متصوفاً بهذا الرسم لم يكن العلم على الحقيقة
وانما يلزم ذلك لو لم يكن متصوفاً برسم ما هو موصوف به واجاب عن ما اجبت به في
الوجه الاول بان يقال هو الرسم المطلق وبتم التعريف لانه لما وصف الرسم المطلق ولا
يمكن تحصيله الا في ضمن الرسم الخاص اخصه الرسم الخاص لا يستلزم انه هو الواجب
اعني الرسم المطلق فوجه الاول لونه اجاب عنه بعض المحققين بان ذكر اني قد
لحققت ما هو موصوف به بلا واسطة اولي من ذكره لحققت ما هو موصوف به بلا واسطة ويمكن ايضا
ان يقال اني اجاب عن الاخر اذ على الوجه الاول قد ذكر من ان التصور
الرسمي يقتضي تصورا آخر باق عليه والاراد ذلك على الجواب من الاخر اذ
الوجه الثاني كما يظهر عند التامل قد يقال ان هذا الرسم الثاني ايضا في هذا الوجه
دون الوجه الاول فلذلك قال في الاول اني لا اتم ان الشروع على وجه البصيرة
يتوقف على الرسم المخصوص فلما اراد بالبصيرة هي البصيرة الكاملة التي لا تتحقق
الا بهذا الرسم وبغيره مما يفيد البصيرة ولا يتحقق بكل منها هذا غاية الكلام في هذا
المقام **قوله** وكل من سلك ذلك فهو من التوفيق لا الاستدلال المحقق قدس سره المقدمة الكلية
الحاصلة من تصور النحو رسمه على ان يكون من مسائل النحو لا يدخل
في تلك المعرفة لا المقدمة التي جعلت لتبسيط الفاس من قوله وكل من سلك ذلك
لها مدخل في تلك المعرفة فمن النحو وبذلك المقدمة لا يتقدم اذا اورد عليه سئل
معيته ان يعلم انما هي فانه اذا اوردت وقال من سلكها لم يدخل في معرفة
اعراب الخطية وبنائها وطل مسئلة من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة
لا يحصل من ان هذه المسئلة من النحو واجاب عنه بعض الافاضل بان المراد من عدم ذكر
مسائل النحو قوله وكل من سلكها من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة خبر لكل
لعل مسئلة لا صفة له وقوله لها مدخل في تلك المعرفة حال من مسائل النحو فيكون

هذه المقدمة بعينها تلك المقدمة التي جعلت خبره والقباس في فهمه **قوله** ان كان
طلبه عينا ان قبل هو في صدد بيان وجه توقف الشروع على البصيرة على كل واحد
من الامور الثلاثة فاللزام والطا ان يقال لانه لو لم يعلم غايه العلم لم يكن له بصيرة في
طلبه فلما ان البصيرة يستلزم عدم كون طلبه عينا لم يتحقق البصيرة اللزومية
لاستلزام عدم اللزوم عدم الملزوم **قوله** وذلك لان التصور اه لا شك ان كل
علم من العلوم المخصوصة المدونة من قبل كثيرة وانما صار في علم خاص بواسطة
امر واحد يرتبط به بعضها ببعض ولو لانه لم يتقدم علما واحدا ولم يتقدم اذ اوضح بالقدم وبين
ثم ذلك الامر كمثل غفلا ان يكون موضوع العلم بان يكون موضوعا في سائر العلوم
راجعة الى شيء كالعدد للحسب وان يكون محمول العلم بان يكون محمولا لها من جهة
تحت امر جامع لها على قباس موضوع وان يكون غايه العلم والاصيل الذي
لا بد من اعتباره في جهة الوصف هو الموضوع لان المحمولات صفات مطلوبة لذو
لذوات الموضوعات والثانية خارجة فمحصل كلامه ان المخصوص من العلوم بيان
احوال الاشياء ومعرفة احكامها وهي امور متشعبة لم تقم على واحد الا بواسطة
امر واحد يرتبط به بعضها ببعض في جهة الوصف الموضوع فقولنا فاذا كان طلبه
من الاحوال معناه ان الاحوال والاحكام لما كانت متشعبة اعتبرت في جهة الوصف
الموضوع وهذا الاحوال المتعلقة بشي واحد او اشياء متشعبة تناسب مقابلة
علمي برسمها متناه عن صحتها علم ان البناء من هذا الكلام ان نفس الاحوال
المتعلقة بشي واحد او اشياء علم فلا يتوجه على هذا ما ذكر من ان امتياز العلوم
لما يكون بالموضوعات يكون بالمحمولات ايضا **قوله** والامور متشعبة بان موضوع العلم في شيء
هو اى لا يتوقف عليها الشروع المطلق والاعلى وجه البصيرة فان قبل فليست
من المقدمة لان المقدمة ما يتوقف عليه الشروع المطلق او على وجه البصيرة فاجاب

بالبصيرة

وهذا الرسم المخصوص فلا يتم له لو لم يكن العلم متصوفاً بهذا الرسم لم يكن العلم على الحقيقة
وانما يلزم ذلك لو لم يكن متصوفاً برسم ما هو موصوف به واجاب عن ما اجبت به في
الوجه الاول بان يقال هو الرسم المطلق وبتم التعريف لانه لما وصف الرسم المطلق ولا
يمكن تحصيله الا في ضمن الرسم الخاص اخصه الرسم الخاص لا يستلزم انه هو الواجب
اعني الرسم المطلق فوجه الاول لونه اجاب عنه بعض المحققين بان ذكر اني قد
لحققت ما هو موصوف به بلا واسطة اولي من ذكره لحققت ما هو موصوف به بلا واسطة ويمكن ايضا
ان يقال اني اجاب عن الاخر اذ على الوجه الاول قد ذكر من ان التصور
الرسمي يقتضي تصورا آخر باق عليه والاراد ذلك على الجواب من الاخر اذ
الوجه الثاني كما يظهر عند التامل قد يقال ان هذا الرسم الثاني ايضا في هذا الوجه
دون الوجه الاول فلذلك قال في الاول اني لا اتم ان الشروع على وجه البصيرة
يتوقف على الرسم المخصوص فلما اراد بالبصيرة هي البصيرة الكاملة التي لا تتحقق
الا بهذا الرسم وبغيره مما يفيد البصيرة ولا يتحقق بكل منها هذا غاية الكلام في هذا
المقام **قوله** وكل من سلك ذلك فهو من التوفيق لا الاستدلال المحقق قدس سره المقدمة الكلية
الحاصلة من تصور النحو رسمه على ان يكون من مسائل النحو لا يدخل
في تلك المعرفة لا المقدمة التي جعلت لتبسيط الفاس من قوله وكل من سلك ذلك
لها مدخل في تلك المعرفة فمن النحو وبذلك المقدمة لا يتقدم اذا اورد عليه سئل
معيته ان يعلم انما هي فانه اذا اوردت وقال من سلكها لم يدخل في معرفة
اعراب الخطية وبنائها وطل مسئلة من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة
لا يحصل من ان هذه المسئلة من النحو واجاب عنه بعض الافاضل بان المراد من عدم ذكر
مسائل النحو قوله وكل من سلكها من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة خبر لكل
لعل مسئلة لا صفة له وقوله لها مدخل في تلك المعرفة حال من مسائل النحو فيكون

ان المراد بالبصيرة اعم من نفس البصيرة او زيادة البصيرة **قوله** فنقول لو لم يثبت
 هذا مبني على ما ذكره المصنف فانه ذكره بعد رتب العلم وليس مطلقا فانه يمكن
 ان يعرف العلم بان موضوعه اي شئ هو قبل ان يعرف بوجه آخر من الوجوه
 الى كمالها بالبصيرة وان كان مستلزما للتعرف بالاسم فاقسم بئس **قوله** وقد حقق بان
 ان مقدمة العلم المذكورة ان قبل ما هو المذكور من الامور الثلاثة اما ان يكون
 اجزا للمقدمة او جزئياتها وعلى التعديرين لا بد ان لا يحصل الشروع بالبصيرة
 بالبصيرة بل احدها اما على الاول فقط واما على الثاني فلانه لم يحصل الشروع بالبصيرة
 بواحد منها فلما يتوقف على الاخرين ولا يخفى ان الشروع بالبصيرة يتحقق بكل منها
 فاجواب المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع على كمال البصيرة وهو تحقق
 المجموع ما بعد البصيرة فلا بد على التعديرين شئ وبما قررنا اندفع ايضا
 ما قيل ان اريد بالشروع في تعريف المقدمة الشروع المطلق فيه وان الامور المذكورة
 لا يتوقف عليها الشروع المطلق وان اريد به ان الشروع على وجه البصيرة هو
 ان البصيرة لا يكون لها حد معين يحصل بما ذكره بل يحصل بغيره ايضا فانه اذا
 قلنا المراد هو الشروع على كمال البصيرة فلهذا ان كمال البصيرة يحصل بغير الامور المذكورة
 فان كمال البصيرة لا يحصل بغيره بل يحصل بغيره فامل **قوله** والاولي ان جعل
 الالفاظ اه ان قيل لا يفي المقدمة بما يتوقف عليه الشروع على البصيرة فكيف
 يجعل مباح الالفاظ من المقدمة فلنا ان مباح الالفاظ بوجوب زيادة بصيرة في
 الشروع بطريق الالفاظ والاستفادة **قوله** رتبة العلم فيما بين العلوم اعلم ان
 للعلوم باعتبار موضوعها ثلث مراتب اعلى وهو ان يكون موضوعه اعم من
 موضوعات سائر العلوم واوسط وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص
 من الآخر وادنى وهو ما يكون موضوعه اخص من موضوعات العلوم الاخرى

وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من موضوعات العلوم الاخرى

وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من موضوعات العلوم الاخرى

وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من موضوعات العلوم الاخرى

وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من موضوعات العلوم الاخرى

فانهم **قوله** فمن امور ثلثة فثانها ان قبل ان يعلم هذه العبارة ان كل
 واحد من هذه الثلثة يتحقق بنفس البصيرة ولا شك ان واحد منها تصور بوجه
 واحد وهو لا يبعد البصيرة بل كمالها من هذه العبارة ان كل واحد منها يتحقق بوجه
 بصيرة ولا يخفى ان كمالها من هذه العبارة ان كل واحد منها يتحقق بوجه
 نفس البصيرة وبذلك الجواب عن الاول من وجهين احدهما ان قلنا ان البصيرة
 برسمه هو الذي هو والى الامور الباقية لا لا التصور بوجه ما والى ما بينهما
 على العكس ونحن انما ايضا من وجهين احدهما ان التعليل وان المراد بالزيادة
 زيادة يتحقق بمجموع الامور الثلثة فلا يتحقق الا بذات المجموع وان كان
 نفس البصيرة يتحقق بطلانها **قوله** والاولي ان تبين المقدمة بما يعين في كمالها
 لا يقال هذا يصح في غير هذه الامور كالكسب والاشارة والعلم والاعمال والشرع
 وغير ذلك لانا نقول اننا قد تبين المقدمة بشئ يشتمل على الامور الثلاثة
 لا نعرفها حتى يكون جامعاً ومتمماً **قال الشافعي** ولما كان شأن الحاجة ان
 الى جواب فخل وهو انه لم يذكر بيان الحاجة في بحث واحد قبل عليه
 ان كان الحاجة ينفي في المرفقة برسمه فذلك بيان الموضوع ببيان الحاجة
 فانه اذا تبين ان موضوع المطلق المعلومات التصورية والتصدقية من الحقيقة
 اخصوصه علم انه علم من المعلومات المذكورة من الحقيقة المخصوصة واجب
 بزيادة حصوله بين الاولين فان بيان الحقيقة ببيان ما يتوقف عليه
 الشروع المطلق وبيان الحاجة اليه يثبت بما يتحقق في ضمن التصديق بزيادة
 مخصوصه وهي ايضا ما يتوقف عليه الشروع المطلق بخلاف بيان الموضوع
 فانه بغيره ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة ولا يبعد ان يقال معناه كما
 كان بيان الحاجة ينفي في المرفقة برسمه المخصوص او في بيان الحاجة
 منظم في الرسم بالزيادة دون الحاجة

وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من موضوعات العلوم الاخرى

وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من موضوعات العلوم الاخرى

وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من موضوعات العلوم الاخرى

وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من موضوعات العلوم الاخرى

وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من موضوعات العلوم الاخرى

وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من موضوعات العلوم الاخرى

وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من موضوعات العلوم الاخرى

وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من موضوعات العلوم الاخرى

وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من موضوعات العلوم الاخرى

تأليفه في بيان الواجب والاحد
فقط الواحد اسم لفرق لا
لا يشترك في صفاته الا
الاحد اسم لفرق لا يشترك
في ذاته

للمرور في بيان الواجب والاحد
فقط الواحد اسم لفرق لا
لا يشترك في صفاته الا
الاحد اسم لفرق لا يشترك
في ذاته

فلا يرد الاشكال في كلام الحاشية حيث قال واما بيان ما بينه برسمه فلا
يتلزم ذلك لوجوه ان يكون رسمه شي آخر دون غايته فانظر الى الاول
وقدم بيان الحاجة على بيان ما بينه لانه ما بين حيث انها موجودة وهو
يتوقف على التصديق بالوجه الذي يستفاد من بيان الحاجة تدبر قال
انما وجهه وصدر اليه بتقريب العلم ولما قل ان يقول ان بيان الحاجة يتوقف
عليه يتوقف على سائر المقدمات الباقية فتوقف بيان الحاجة لا يتوقف
تصديقه على سائر المقدمات ويمكن ان يقال فيه عليه راجع الى التصديق بالاول
التفصيل وعلى تقدير رجوعه الى التفصيل فيقول انه على ذلك لان الاول الذي هو
التصديق باقائهم قوله واما بيان ما بينه برسمه فلا يتلزم بيان الحاجة
قال بعض الافاضل ان رسم العلم غايته يتلزم بيان الحاجة دون غيره
ويرد عليه انه ان اراد بيان الحاجة المقدمات التي تثبت بها الاحتجاج وهو لا يلاحظ
المشهور فظهر ان معرفته برسمه لا يتلزمها وان اراد به نتيجة تلك المقدمات فتدبر
وهي ان الناس يحتاج الى المنطق للعصمة فلا بد منها ايضا فانه تصديق
نظري يثبت بالمقدمات المذكورة والتصديق النظري لا يحصل من التصور
اقول يمكن اجابة باعتبار واحد من الشئين اما على الاول فلانه قد علم
من ما بينه المنطق بغايته ان النسبة ترتيب المعلومات لتحصيل الجواهر فتوقع
لها غلط والمنطق ما بينه وبين ذلك دليل الاحتجاج واما على الثاني فلانه لم
يرد بان يتلزم ما بينه انه يتلزم منه بل اراد انه اذا الوسيط بيان ما بينه
بغايته اخذ منه دليل الاحتجاج كما ذكرنا وحصل منه العلم بكونه محتاجا اليه
فقد علم ذلك فلا بد ان يكون هو الذي اراد ان يرد في حقه واحد
وارادوا لا يبدوا بيان الحاجة فاندفع ما قبل من انه لا يلازم قوله وابتدوا بيان

للمرور في بيان الواجب والاحد
فقط الواحد اسم لفرق لا
لا يشترك في صفاته الا
الاحد اسم لفرق لا يشترك
في ذاته

للمرور في بيان الواجب والاحد
فقط الواحد اسم لفرق لا
لا يشترك في صفاته الا
الاحد اسم لفرق لا يشترك
في ذاته

تأليفه في بيان الواجب والاحد
فقط الواحد اسم لفرق لا
لا يشترك في صفاته الا
الاحد اسم لفرق لا يشترك
في ذاته

فشرع بعد قوله وابتدوا بيان الحاجة قوله اعني الموصل الى التصور والموصل
التصديق لا يخفى ان الموصل الى التصور والموصل الى التصديق لب العلم
بل السائل المتعلق بالموصلين هو البيان نفسه وقد يكون متعدد ابلا نسبة
اي بلان تصور نسبة له كما يكون انما نحن اي كصورها وكذا في قوله غلام زيد
اضرب اي كصور غلام زيد وكصور اضرب له واما اجزاء الشبهة او قيل المراد
بالحكم صحت الوقوع واللا وقوع بدليل قوله واما اجزاء الشبهة وقوله الاخر صواب
والحكم وقوله المعلوم من الحكم هو الانبعاث فلا يلزم فليس فيها كما انما وجه ذلك
بان التصورات هي المنصورات وقوله في قوله فان ما لم يأت في آياتنا
مثل حيوان ناطق وعلامة زيد واضرب الى تصورهما وجه معناه ان كل واحد من الا
مورد المعلومة المذكورة خال عن الحكم معنى الوقوع واللا وقوع فيكون ادراك كل واحد
منها من التصورات فالحكم في الاول معنى الوقوع واللا وقوع وقد يقال لما اخبر في
المفهوم الواحد فكيف يكون قسم من الاقسام متعددة او اجابته بعض الافاضل بان
قوله هذا التصور قد يكون واحدا معناه ان التعدد في حصوله ليس بشرط وقوله
في القسم ان هذا التصور لا يتبدل بان يكون متعددا معناه ان التعدد في حصوله شرط
قبل هذا الجواب لا يجدي نفعا بالنسبة الى القسم الاول فانه قال في الاول قد يكون واحدا
وقد يكون متعددا والامثلة المذكورة من التصورات المتعددة نعم تجدي في القسم
الثاني وهو قوله وهذا التصور لا يتبدل بان يكون منقطع اقوال القسم الاول ايضا قد يكون
متعددا بمعنى ان التعدد شرط في حصوله كصور النسبة الحكيمة فحصل ما بينه وبين القسم
الاول لا يتوقف حصوله على التعدد او قد يجتنب بدونه والقسم الثاني يتوقف على
التعدد اذ لا يتبدل في حصوله عن الحكم الذي ينتفي التعدد وبأول قوله كما يكون انما
وعلم زيد واضرب ما بان المفهوم هو النسبة التي بينها فانها لا يتبدل في حصولها

للمرور في بيان الواجب والاحد
فقط الواحد اسم لفرق لا
لا يشترك في صفاته الا
الاحد اسم لفرق لا يشترك
في ذاته

للمرور في بيان الواجب والاحد
فقط الواحد اسم لفرق لا
لا يشترك في صفاته الا
الاحد اسم لفرق لا يشترك
في ذاته

للمرور في بيان الواجب والاحد
فقط الواحد اسم لفرق لا
لا يشترك في صفاته الا
الاحد اسم لفرق لا يشترك
في ذاته

للمرور في بيان الواجب والاحد
فقط الواحد اسم لفرق لا
لا يشترك في صفاته الا
الاحد اسم لفرق لا يشترك
في ذاته

للمرور في بيان الواجب والاحد
فقط الواحد اسم لفرق لا
لا يشترك في صفاته الا
الاحد اسم لفرق لا يشترك
في ذاته

للمرور في بيان الواجب والاحد
فقط الواحد اسم لفرق لا
لا يشترك في صفاته الا
الاحد اسم لفرق لا يشترك
في ذاته

عن النجاشية
في التاويل

ایمانی

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الشيخ
الشيخ
الشيخ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page.

ה'תק"ל

و جعل التبيد
جوابا عن لحاظ
من السوالين

بفرادوق نغینه باغچه نغمه
 نغمه و انما نغمه باغچه نغمه
 الکرادق نغمه و نغمه نغمه
 واحد کرم و نغمه نغمه
 باغچه نغمه و نغمه نغمه
 بفرادوق نغمه و نغمه
 و باغچه نغمه
 بفرادوق نغمه
 آخر نغمه

[illegible]

[illegible]

الصديق اه وبلغ ان يقال حصوله في الصورة
 الحكم بقوله فان اشكل في النسبة اه ثبت ان في الصورتين ادراك النسبة متحققا
 ان الحكم في الصورتين غير متحقق فلا يثبت وبقوله لكن لا يحصل التصديق مالم يحصل الحكم
 ثبت ذلك ان لكن لا يحصل التصديق في صورتين اللتين فيهما النسبة الابلدية
 ثبت

من غير بيان انهم قد جعلوا
 من ان التصديق يحصل بدون الحكم
 في صورتين اشكال والوجه ان يكون
 تصديق ايا ولين تصديق
 في الصورة لا ياتي
 هذا الوجه قد
 في الاشكال والوجه

الشيء لا يكون
مفهومه لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون

حصول الحكم وعلى التوجيه الأول الحاجة الى حصة المفردة للظهور له فلا يكون فعلاً
ايضاً ان كان لا يكون الادراك فعلاً على النسبة الاولى لا يكون فعلاً على النسبة الثانية ايضاً
ويمكن ان يقال معناه انه لا يكون الادراك انفعلاً لان النسبة الثانية لا يكون فعلاً ايضاً
والاول اظهره والبقى بالمعنى **الاشارة** هذا رأي الامام اياكون التصديق
مركباً مع قطع النظر عن فعلية الحكم وانفعاليته يدل على ذلك قوله واما على رأي الحكماء
فالتصديق هو الحكم فقط **فانه** لا مميزات لكل منهما يعني لما كان كل منهما ممتازاً في نفسه لا
عن الآخر بطريق خاص يستحصل به قسم العلم اليقيني على خطه ذلك لا مميزات فلا بد
ان يكون النسبة على وجه يكون كل واحد من النسبتين الخارجين من مميزات الآخر
بطريق خاص وقد يقال معناه ان نسبة العلم اليقيني انما هو لتبين طريق خاص
منها وبما كل منهما بطريق خاص يستحصل به عند الطالب كما يمتاز كل منهما بذلك
في نفس الامر وبما هو هذا الوجه بقوله فن لا خط مقصود الفرق **فانه** لما ان يكون ادراكاً
لغيره فذلك تصديق على النسبة انه ادراك لغيره ذلك واجب بان النسبة ليس ادراكاً بل
هي ادراك فذلك تصديق على النسبة انما هي ان النسبة ادراك والواجب ان الادراك بالنسبة اليقينية
قوله واذا اردت تسمية على مذهب الامام فذلك العلم اما ان يكون ادراكاً لأمور معينة بالنسبة اليقينية
او غير ذلك عليه بان الحكم على مذهب الامام فعل فلا يكون التصديق عند ادراك الامور
اربعة فلا يكون هذا النسبة ايضاً منطقياً على مذهبنا والواجب ان معنى كلامه ان اذا
ازدت تسمية على وجه يكون التصديق مركباً فانه مذهب الامام فذلك كذا فالمقصود في
هذا المعام التسمية على وجه يكون التصديق مركباً مع قطع النظر عن كون الحكم فعلاً
او ادراكاً كما نرى عليه بان ادراك النسبة واحدة اولية واحدة تصوراً ساذجاً
وردياً ايضاً ما يرد على الاول ان تصديق النسبة على النسبة والواجب ان يكون فعلاً
كان في ذلك قوله فليطعن علينا وتزعم على مذهب الامام ان انما يمكن تبيينه على مذهب

الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون

الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون

الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون

الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون

الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون

الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون

الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون
الشيء لا يكون

ان يقول ان الادراك الثلاثة تعرض للنفس كذا الادراك التي بالحكم تغير
ولا تعرض الادراك الثلاثة وان اراد بعرضها لا تعرضها فهو متعلق بالوقوع و
والا وقوع الادراك الثلاثة وبكسر ان جابته بان الكلام على النسبة
فان تحقق الادراك المسبح بالحكم لا يكون الا بعد تحقق الادراك الثلاثة كما ان تحقق
العارض لا يكون الا بعد تحقق المعرض فالادراكات الثلاثة بمنزلة المعرض
الحكم فاحصل كلامه ان الادراك ان يكون حصول الحكم بعد حصوله اي لا يوقف
الحكم على حصوله على غيره من الادراكات ما والتصديق والافتقار للتصور بل يلزم
ان اقول هذا يلزم اذا كان الحكم ادراكا بدنيا اما اذا كان فعلا او نظرا فلما بل
يلزم على ذلك التصديق ان يكون مجموع التصورات الثلاثة وتصوير الحكم وتصوير
الوقوع واللا وقوع تصديقا بل يلزم كون تصور الحكم وتصوير الوقوع وتصوير
او اللا وقوع تصديقا فانه فلت صرح به اي لانم لزوم افتقار عدد التصديق
في قولك الان كاتب على منقطة تقسيم الى سبعة وكون الحكم خارجا من كل منها
يلزم عدم انطباقه على مذبح الامام ايضا كقوله قد صرح المصنف ان مجموع المركبات
قوله وقد عطل اه اي عدم كون التصديق في العلم بالعلم اقول ذلك ان
الحكم ادراكا اما اذا كان الحكم فاعلم ان العلم لا يكون التصديق في العلم
وقد صرح المصنف فاعلم ان العلم لا يكون التصديق في العلم بل هو التصديق في العلم
العلم والحكم الذي هو من افعال النفس فلو لم يكن الادراكات الثلاثة ملاحذا المركبات
العلم بالعلم بالعلم حكمه والي بالعلمه وجعل مجموع اللا حقي والمخوف تصديقا فالعلم
بنفسه في تقسيمه وبشيء كان في الموصلة هو المتعرف والتصديق مركب من
التقويم واللا حقي والملا حقي طريق آخر يوصل اليه وهو الحجة فتدبر قوله ايضا
على تصور الحكم عليه اقول لو كان انفسه كما عباد عن التصور المعادن يلزم ذلك
الحكم

هذا هو المقصود من قوله
ان الادراكات الثلاثة تعرض للنفس
فان تحقق الادراك المسبح بالحكم لا يكون الا بعد تحقق الادراك الثلاثة كما ان تحقق العارض لا يكون الا بعد تحقق المعرض

حصول الحكم بعد حصوله على غيره من الادراكات ما والتصديق والافتقار للتصور بل يلزم ان اقول هذا يلزم اذا كان الحكم ادراكا بدنيا اما اذا كان فعلا او نظرا فلما بل يلزم على ذلك التصديق ان يكون مجموع التصورات الثلاثة وتصوير الحكم وتصوير الوقوع واللا وقوع تصديقا فانه فلت صرح به اي لانم لزوم افتقار عدد التصديق في قولك الان كاتب على منقطة تقسيم الى سبعة وكون الحكم خارجا من كل منها يلزم عدم انطباقه على مذبح الامام ايضا كقوله قد صرح المصنف ان مجموع المركبات قوله وقد عطل اه اي عدم كون التصديق في العلم بالعلم اقول ذلك ان الحكم ادراكا اما اذا كان الحكم فاعلم ان العلم لا يكون التصديق في العلم بل هو التصديق في العلم العلم والحكم الذي هو من افعال النفس فلو لم يكن الادراكات الثلاثة ملاحذا المركبات العلم بالعلم بالعلم حكمه والي بالعلمه وجعل مجموع اللا حقي والمخوف تصديقا فالعلم بنفسه في تقسيمه وبشيء كان في الموصلة هو المتعرف والتصديق مركب من التقويم واللا حقي والملا حقي طريق آخر يوصل اليه وهو الحجة فتدبر قوله ايضا على تصور الحكم عليه اقول لو كان انفسه كما عباد عن التصور المعادن يلزم ذلك الحكم

ان الادراكات الثلاثة تعرض للنفس كذا الادراك التي بالحكم تغير ولا تعرض الادراك الثلاثة وان اراد بعرضها لا تعرضها فهو متعلق بالوقوع و

على انفسه فاما ما عاده فتدبر
على انفسه فاما ما عاده فتدبر
على انفسه فاما ما عاده فتدبر

اما اذا كان بيان عن التصور المعروض فلما يلزم ذلك بل يلزم على ذلك التصديق كون
المجموع المركب التصورات الثلاثة والحكم تصديقا وكذا المركب تصور النسبة
والحكم فانهم قالوا **الشأن** وسبب العدول ورود الاخر على النسبة من وجهين
الاول ان التقسيم فسادا فيلزم ان كان حاصل الافتراض ان التقسيم فسادا فيلزم
ان يقال وسبب العدول ورود الافتراض على التقسيم وهو انه فسادا من وجهين لانه
ان اراد بالتصديق كذا يلزم كذا وان اراد بتصديق كذا يلزم كذا او كذا في التصور
اجيب بان الف والاول بالنظر الى نفس النسبة واما الف والآخر فملاحظة
وهو امتناع اعتبار التصور في التصديق فلهذا لم يصرح ببيان وجهه بفساد
الاول وان قبل ان التصور مقدم على التصديق لطبا ووضعا فلم يقدم السؤال
الذي يتعلق بالتصديق فلما عرفت ان فساد كلامهم وتقسيمهم الف والاول
انما يظهر من نفس النسبة على ما ذكرنا فيكون ادخل في المقصود قدس الله نفسه الشريفة
هو ما كان مندرجا تحتها واخص منه قيل لا فائدة في قوله اخص لان قوله مندرجا
كحتم يعني عنه اقول لا فائدة في اعم من الاخصية فان النصيب بالكلية لها فروع
تحتها فلما تكون اخص من تلك النصيب اقول اخص منه للاخر اعم من تلك الفروع
فانها لا يستحق شيئا فان قيل قوله مندرجا تحتها فسادا فيلزم ان يكون اخص
لا حتم الاخصية باعتبار التحق والاختصاص باعتبار الحمل فلو قيل لا يكون اخص
لم ينقض المقصود واما اذا قيل لا يكون مندرجا تحتها واخص منه فمعنى ان المقصود
الاخصية باعتبار الحمل فان الاخص باعتبار التحق لا يقال فيه مندرجا تحتها فاعلم
ذلك فلو واما اذا اراد بالتصديق ما هو مذموم الامام اعني مجموع المركب
التصورات الثلاثة والحكم قبل هذا الكلام مبني على كون الحكم فعلا او خيالا قوله وآخر
على الامر المبين لكن قوله لا يظهر وقوله لا يلزم لا يلزم هذا التوجيه لا بعد ان

المقصود

ان الادراكات الثلاثة تعرض للنفس كذا الادراك التي بالحكم تغير ولا تعرض الادراك الثلاثة وان اراد بعرضها لا تعرضها فهو متعلق بالوقوع و

حصول الحكم بعد حصوله على غيره من الادراكات ما والتصديق والافتقار للتصور بل يلزم ان اقول هذا يلزم اذا كان الحكم ادراكا بدنيا اما اذا كان فعلا او نظرا فلما بل يلزم على ذلك التصديق ان يكون مجموع التصورات الثلاثة وتصوير الحكم وتصوير الوقوع واللا وقوع تصديقا فانه فلت صرح به اي لانم لزوم افتقار عدد التصديق في قولك الان كاتب على منقطة تقسيم الى سبعة وكون الحكم خارجا من كل منها يلزم عدم انطباقه على مذبح الامام ايضا كقوله قد صرح المصنف ان مجموع المركبات قوله وقد عطل اه اي عدم كون التصديق في العلم بالعلم اقول ذلك ان الحكم ادراكا اما اذا كان الحكم فاعلم ان العلم لا يكون التصديق في العلم بل هو التصديق في العلم العلم والحكم الذي هو من افعال النفس فلو لم يكن الادراكات الثلاثة ملاحذا المركبات العلم بالعلم بالعلم حكمه والي بالعلمه وجعل مجموع اللا حقي والمخوف تصديقا فالعلم بنفسه في تقسيمه وبشيء كان في الموصلة هو المتعرف والتصديق مركب من التقويم واللا حقي والملا حقي طريق آخر يوصل اليه وهو الحجة فتدبر قوله ايضا على تصور الحكم عليه اقول لو كان انفسه كما عباد عن التصور المعادن يلزم ذلك الحكم

ان الادراكات الثلاثة تعرض للنفس كذا الادراك التي بالحكم تغير ولا تعرض الادراك الثلاثة وان اراد بعرضها لا تعرضها فهو متعلق بالوقوع و

ان يقال لم يلزم ان يكون المجموع المركب من شيئين وآخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء
 لم يلزم ان يكون الامر الآخر مبايناً لذلك الشيء لا يظهر كون التصديق الذي هو
 التصور السلف والكم في نفس التصور ومنه جازية الا انه يدعيه له لا يلزم
 ايضا ان يكون المجموع المركب من شيئين وآخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء لم يلزم
 ذلك الامر الآخر غير مباين له الا يري ان المركب الحيوان وما يباين به يصدق
 الحيوان عليه كما لو دخل تحت الحيوان فلا يظهر ان التصديق عند المجهول
 من التصور كما ذكرنا ان لا يقال ان لا يظهر في نفسه من لا يظهر في نفسه له
 فانه لو كان سبباً فلا يدين ان يندرج موشى اخر وقد حقيقت عدم اندراج معه
 كحسب العلم لا نقول لا يلزم من ذلك عدم اندراج موشى اخر بل يندرج معه
 كحسب العرض فنأمل **فان** وان كان بيان من الحكم فيكون سبباً للتصور
 وقد جعل في التفسير من العلم الذي هو نفس التصور ان كان بيان من الحكم فيكون
 سبباً للتصور وقد جعل في التفسير من العلم الذي هو نفس التصور فيكون سبباً
 في تمامية ان الحكم المشبه به في بيان الا فاضل في وجه التسمية هو كون الحكم فعلاً
 بناء على ان الحكم اذا كان ادراكاً لا يكون سبباً للتصور المطلق بل للتصورات في
 وهذا الاخر ارضى كما يدل عليه عبارة جازية قال انما يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور
 والتصديق كما هو المشهور مبني على ان يرد بالتصور مطلق التصور في كل من
 الشئين لا التصورات في في اخدهما وايضاً لا يلزم ان يرد بالتصور الشئ من مذهب
 الاول مطلق التصور وفي الشئ ان التصورات في في وانا اقول فيه كذا ولا
 فلان التسمية لو كانت كذلك لا يندفع السؤال ان كلامهم اضلاً سواء زبد لغوا
 فانه فاعلم المصنف ان العلم اما تصور فقط واما تصديق واريد بالتصديق الحكم
 الذي هو الفعل اولم يرد واريد بالتصور المتعلق بالادراك هو ما عدا التصديق
 الذي هو التصديق

فان كان التصور هو العلم الذي هو نفس التصور
 فانه لو كان سبباً فلا يدين ان يندرج موشى اخر وقد حقيقت عدم اندراج معه
 كحسب العلم لا نقول لا يلزم من ذلك عدم اندراج موشى اخر بل يندرج معه
 كحسب العرض فنأمل **فان** وان كان بيان من الحكم فيكون سبباً للتصور
 وقد جعل في التفسير من العلم الذي هو نفس التصور ان كان بيان من الحكم فيكون
 سبباً للتصور وقد جعل في التفسير من العلم الذي هو نفس التصور فيكون سبباً
 في تمامية ان الحكم المشبه به في بيان الا فاضل في وجه التسمية هو كون الحكم فعلاً
 بناء على ان الحكم اذا كان ادراكاً لا يكون سبباً للتصور المطلق بل للتصورات في
 وهذا الاخر ارضى كما يدل عليه عبارة جازية قال انما يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور
 والتصديق كما هو المشهور مبني على ان يرد بالتصور مطلق التصور في كل من
 الشئين لا التصورات في في اخدهما وايضاً لا يلزم ان يرد بالتصور الشئ من مذهب
 الاول مطلق التصور وفي الشئ ان التصورات في في وانا اقول فيه كذا ولا
 فلان التسمية لو كانت كذلك لا يندفع السؤال ان كلامهم اضلاً سواء زبد لغوا
 فانه فاعلم المصنف ان العلم اما تصور فقط واما تصديق واريد بالتصديق الحكم
 الذي هو الفعل اولم يرد واريد بالتصور المتعلق بالادراك هو ما عدا التصديق
 الذي هو التصديق

ان النسبة واقعة اولست توافق كما اجاب قدس سره في الحاشية فانه لم يكن
 ان يجاب **ان** بان التصديق الذي هو عبارة عن الحكم الذي هو الفعل ليس سبباً
 للتصور الذي هو مرادف للعلم واما ما بنا فلانه كحسب الاخر ارضى بما ذكرنا ان الحكم
 فعلاً والظاهر هو العموم فالحق ان يقال ان التصديق في نفسه التصور لا يصدق في
 كلامهم العلم اما تصور واما حكم في صرح ما اجاب قدس سره من ان التصور المتعلق ليس
 مرادف للعلم فانه مع ما قيل ايضا من زيادة لفظ فقط كما فعل المصنف في **فان** ان
 الاخر ارضى بما يرداه من اجل المفهوم من ان هذا الاخر ارضى بوجه علم الحكم
 ابغى بالترديد المذكور حيث قال لا ينافي ما رآه قبيحاً بوجهين احدهما ان عرض
 السار قدس سره بيان سبب العلم من التصور الواقع في التفسير المشهور الى
 التصور فقط من قطع النظر عن خصوصية ما هو سبباً له فانه قال لم قال المصنف
 اما تصور فقط واما تصديق لم قيل اما تصور واما تصديق كما هو مشهور ويؤيد
 ما ذكرنا قوله المصنف من انه الى تصور فقط والتصديق مالت ويدجاء في كلامهم في العلم
 ايضا وما بينهما ان يظن ان ارضى بوجه خصوصية التفسير كما يوجه قوله في العلم
 المصنف قوله في الجواب التصديق ببيان من التصور مع الحكم بل يحصل كلامه انه لو
 جعل في العلم مطلق التصور كما هو المشهور في هذا الاخر ارضى المذكور اما اذا زبد فبد
 فقط كما فعل المصنف من ان تصور فقط واما تصديق لم يرد الاخر ارضى المذكور لان
 حاشية قال لا يرد ليس بجازية كلام المصنف ثم فهم من هذا الكلام ان هذا الاخر ارضى هو
 التفسير سبباً في علم الحكم ايضاً وورد هذه متعين بجعل التفسير سبباً له وجوابه ان
 ان يقال ان اردتم ان قسم التصورات في في هذا ولين بان يقول ان لفظ
 التصور فقط انما يطلق على ما يعم التفسيرين كما صرح به قدس سره في وجه زيادة
 فيد فقط لا يندفع الاخر ارضى ان جازية

يتوقف العلم على التصديق
 التصور فقط انما تصور قال وسأ
 هذا الاخر ارضى ما يعم التفسيرين
 سبباً

فان كان التصور هو العلم الذي هو نفس التصور
 فانه لو كان سبباً فلا يدين ان يندرج موشى اخر وقد حقيقت عدم اندراج معه
 كحسب العلم لا نقول لا يلزم من ذلك عدم اندراج موشى اخر بل يندرج معه
 كحسب العرض فنأمل **فان** وان كان بيان من الحكم فيكون سبباً للتصور
 وقد جعل في التفسير من العلم الذي هو نفس التصور ان كان بيان من الحكم فيكون
 سبباً للتصور وقد جعل في التفسير من العلم الذي هو نفس التصور فيكون سبباً
 في تمامية ان الحكم المشبه به في بيان الا فاضل في وجه التسمية هو كون الحكم فعلاً
 بناء على ان الحكم اذا كان ادراكاً لا يكون سبباً للتصور المطلق بل للتصورات في
 وهذا الاخر ارضى كما يدل عليه عبارة جازية قال انما يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور
 والتصديق كما هو المشهور مبني على ان يرد بالتصور مطلق التصور في كل من
 الشئين لا التصورات في في اخدهما وايضاً لا يلزم ان يرد بالتصور الشئ من مذهب
 الاول مطلق التصور وفي الشئ ان التصورات في في وانا اقول فيه كذا ولا
 فلان التسمية لو كانت كذلك لا يندفع السؤال ان كلامهم اضلاً سواء زبد لغوا
 فانه فاعلم المصنف ان العلم اما تصور فقط واما تصديق واريد بالتصديق الحكم
 الذي هو الفعل اولم يرد واريد بالتصور المتعلق بالادراك هو ما عدا التصديق
 الذي هو التصديق

فان كان التصور هو العلم الذي هو نفس التصور
 فانه لو كان سبباً فلا يدين ان يندرج موشى اخر وقد حقيقت عدم اندراج معه
 كحسب العلم لا نقول لا يلزم من ذلك عدم اندراج موشى اخر بل يندرج معه
 كحسب العرض فنأمل **فان** وان كان بيان من الحكم فيكون سبباً للتصور
 وقد جعل في التفسير من العلم الذي هو نفس التصور ان كان بيان من الحكم فيكون
 سبباً للتصور وقد جعل في التفسير من العلم الذي هو نفس التصور فيكون سبباً
 في تمامية ان الحكم المشبه به في بيان الا فاضل في وجه التسمية هو كون الحكم فعلاً
 بناء على ان الحكم اذا كان ادراكاً لا يكون سبباً للتصور المطلق بل للتصورات في
 وهذا الاخر ارضى كما يدل عليه عبارة جازية قال انما يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور
 والتصديق كما هو المشهور مبني على ان يرد بالتصور مطلق التصور في كل من
 الشئين لا التصورات في في اخدهما وايضاً لا يلزم ان يرد بالتصور الشئ من مذهب
 الاول مطلق التصور وفي الشئ ان التصورات في في وانا اقول فيه كذا ولا
 فلان التسمية لو كانت كذلك لا يندفع السؤال ان كلامهم اضلاً سواء زبد لغوا
 فانه فاعلم المصنف ان العلم اما تصور فقط واما تصديق واريد بالتصديق الحكم
 الذي هو الفعل اولم يرد واريد بالتصور المتعلق بالادراك هو ما عدا التصديق
 الذي هو التصديق

لفظ التصور فقط في المعنى المتبادل كاشارة لفظ التصور في المعنى بل هذا ما خطر
بالبال كحسن هذا المصباح واسم علم حقيقة الحال قوله اما التصور في الادراك
مطلقا اعني هو مرادف للعلم فهو مع آخره الخاير ان يقال معنى آخر **الافتراض**
قوله التصور مع الحكم فمعنى التصور لا يقع لكل من قوله وبين قولنا لا يكون خبرا
عنه وتفسير الكلام قول التصور لا يبرز حيث قلنا ان اردتم قوله قلنا ان يبار
مجرى العلة قوله واراد بالتصديق المجموع المكية الخاير ان يقال ايضا او لا وحينئذ
التصديق ادراكا محاسنا للملك واراد بالتصور ما عدا ذلك **قال في الافتراض** ان المراد
بالتصوره قول بل لا غير ارض من هذا الوجه لا يلزم بعد ابراهيم من الوجه الاول
فان الاول مبني على ان المراد بالتصور هو مطلق التصور البتة وهذا الوجه يدل
على جواز اراؤه معني يقال للتصديق وعلى هذا لا يرد على تقدير ان يراد به المعنى
الاعم فلا يرد الا غير ارض من وجهين فاللأن بالبيان ان يقال سبب القول
ورود الافتراض على المصباح هو من احد الوجهين الاول ان التعظيم والى
ان المراد بالتصوره قوله هذا الجواب يدفع الافتراض الثاني من كلام المصنف اقول لا يقع
جعل جوابا عن الافتراض من المورود على كلام المصنف **قال في الافتراض** ان التصور
لفظ يطلق بالاشتراك لان التردد في كلامه جار في التصور فقط واشتراك لفظ التصور
بغيره لا يجدي نفعا في ذلك لا يقال راد بالتصور قوله ان التصور هو التصور
المعروف والكاوت الجاد في فيه التردد وهو التصور فقط فكيف قال ان التصور فقط لا
بالاشتراك لا نقول قوله فاقف التنبيه بما يلي عن ذلك فانه انما انما الى التبيين المستفاد
من تعريف مطلق التصور ولا يخفى ان المنية عليه نكال هو الخلق لفظ التصور
على الخضوع للرهن والاشتراك بين العنيين لا اطلاق لفظ التصور فقط واشتراك
تأمل **قوله** ان المعبر في التصديق شرطه ان لا يقال قوله فاما هو

بشر
تكون
في قوله
بشر
بشر

فان الاول مبني على ان المراد بالتصور هو مطلق التصور البتة وهذا الوجه يدل على جواز اراؤه معني يقال للتصديق وعلى هذا لا يرد على تقدير ان يراد به المعنى

الاعم فلا يرد الا غير ارض من وجهين فاللأن بالبيان ان يقال سبب القول ورود الافتراض على المصباح هو من احد الوجهين الاول ان التعظيم والى ان المراد بالتصوره قوله هذا الجواب يدفع الافتراض الثاني من كلام المصنف اقول لا يقع

جعل جوابا عن الافتراض من المورود على كلام المصنف قال في الافتراض ان التصور لفظ يطلق بالاشتراك لان التردد في كلامه جار في التصور فقط واشتراك لفظ التصور بغيره لا يجدي نفعا في ذلك لا يقال راد بالتصور قوله ان التصور هو التصور المعروف والكاوت الجاد في فيه التردد وهو التصور فقط فكيف قال ان التصور فقط لا بالاشتراك لا نقول قوله فاقف التنبيه بما يلي عن ذلك فانه انما انما الى التبيين المستفاد من تعريف مطلق التصور ولا يخفى ان المنية عليه نكال هو الخلق لفظ التصور على الخضوع للرهن والاشتراك بين العنيين لا اطلاق لفظ التصور فقط واشتراك تأمل قوله ان المعبر في التصديق شرطه ان لا يقال قوله فاما هو

بشر
تكون
في قوله
بشر
بشر

بجواب الاول يدل على ان الافتراض انما هو بما جاب الاول وقوله وكذا المعبر
في التصديق يدل على ان الافتراض بما جاب الثاني **جواب الاول** لا نقول لان
ان قوله وكذا المعبر هو الجواب الثاني بل هو مضمون الجواب الاول لدفع الافتراض
ان الجواب الثاني ان التصور يطلق بالاشتراك **قال في الافتراض** وانما حال ابي اعتبار
عدم الحكم والحكم في التصديق حال والثاني اعتبار الحكم وعدمه في التصديق انما هو
على مذهبه لا نام وذلك لا يلزم على مذهب الحكماء فلا يلزم من قوله قدس سره و
واشترط الشئ بيقينه على مذهب الحكماء **قال في الافتراض** وجوابه ان يكون
جوابا عن الافتراض ان اذا اورد على كلام النعم وهو الخاير ويمكن ان يكون جوابا عنه
اذا اورد على كلام المصنف انما تقدم في الافتراض الاول ويمكن ان يكون جوابا عن
الا غير ارض من قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل هو الثاني بشئ يكون جوابا
عن الافتراض الثاني ان كان الجواب الثاني الافتراضين مستفاداً منه **قال في الافتراض** والمعتبر
في التصديق ليس هو الاول بل هو الثاني قبل لو كان المعبر والتصور المطلق يلزم انه لو
اُبدل لفظ التصديق بمثل زيد فاعلم لم يتغير التصديق بل لم يتغير القول بل كان
بان التصديق مراداً به بشئ فيه كقولهم في ضمن هذه الخواص في التصديق هو
فان حقيقة ذلك الخواص فلا يلزم عدم التغير له وكل واحد من هذه التصورات
خاص بمتفاد من القول ان راج اذا كان لفظه افتراض استفادة تصور النسبة
من القول ان راج اذا كان لفظه افتراض استفادة تصور النسبة من القول ان راج
ان يقال حاصل الجواب انما هو انما غني بالتصور التصور المصور لزم من التصديق
عدم الحكم ونعم لزوم امتناع اعتبار التصور في التصديق بان عدم الحكم معبر في التصور
الاف على انه صفة وقيد فيه والمعتبر في التصديق ذات التصور لا فاعلم
من اعتبار التصورات في التصديق اعتبار صفة وقيد فيه فان الموصوف

بشر
تكون
في قوله
بشر
بشر

فان الاول مبني على ان المراد بالتصور هو مطلق التصور البتة وهذا الوجه يدل على جواز اراؤه معني يقال للتصديق وعلى هذا لا يرد على تقدير ان يراد به المعنى

الاعم فلا يرد الا غير ارض من وجهين فاللأن بالبيان ان يقال سبب القول ورود الافتراض على المصباح هو من احد الوجهين الاول ان التعظيم والى ان المراد بالتصوره قوله هذا الجواب يدفع الافتراض الثاني من كلام المصنف اقول لا يقع

جعل جوابا عن الافتراض من المورود على كلام المصنف قال في الافتراض ان التصور لفظ يطلق بالاشتراك لان التردد في كلامه جار في التصور فقط واشتراك لفظ التصور بغيره لا يجدي نفعا في ذلك لا يقال راد بالتصور قوله ان التصور هو التصور المعروف والكاوت الجاد في فيه التردد وهو التصور فقط فكيف قال ان التصور فقط لا بالاشتراك لا نقول قوله فاقف التنبيه بما يلي عن ذلك فانه انما انما الى التبيين المستفاد من تعريف مطلق التصور ولا يخفى ان المنية عليه نكال هو الخلق لفظ التصور على الخضوع للرهن والاشتراك بين العنيين لا اطلاق لفظ التصور فقط واشتراك تأمل قوله ان المعبر في التصديق شرطه ان لا يقال قوله فاما هو

[illegible]

والا لم يكن بد من هذا لانقول المعتبر هو مفهوم البدهي والمستثنى عن التعريف
هو ما صدق عليه البدهي ان قبل لما كان العلم هو حصول صورة الشيء فلا حاجة
لاخذ الحصول في تعريف البدهي النظرى قلنا قد صدق صاحب الحاشية في
بان من في العلم حصول الصوت اراد به الصوت الى صفة او نقول المراد به الوجود
والتحقق فلا اشكال في ذلك وقد يطلق البدهي على المقدمات الأولية وهي ما يجرى به
العقل مجرد تصور ظرفية والنسبة وقد صح بان البدهي بهذا المعنى اخص منه بالمعنى الاول
ومنه كانت المعنى الاول لا يصدق الا على المعلوم وبهذا المعنى لا يصدق الا على
المعلوم ويمكن ان يقال صدق المعنى الاول على المعلوم باعتبار ذاتها وما صدق على
يصدق على المعنى الثاني باعتبار صورته فان المقدمات الأولية لم يتوقف حصول
صورها على نظر وكسب **قال الفاضل** كنصور الحزن والبرد اراد بتصور الحزن والبرد
ادراك المعلوم العقلي الذي يحصل للعقل بواسطة احساس الحاسة خبر ثبات الحزن
والبرودة لان تلك الاضافات الخبرية في العلم هو الصوت الحاصلة من الشيء في العقل
او اراد به ادراك تلك الخبرية بناء على ان العقل هو الدرك لا الحس على ما قيل قوله ولا
اشكال في تعريف البدهي والنظر من التصور قبل ان التصور ايضا في تعريف نسبه
اشكال وذلك لان تصور النسبة قد يكون غير محتاج الى نظر ويكون تصور الحكم عليه
والحكموم به محتاج اليه مثل هذا التصور يسمى بدسياح انه يصدر فعليه انه يتوقف
حصوله على النظر فيبطل التعريفان طردا وعكسا قوله الممكن محتاج الى المؤثر لا مكانه
قد اختلف في ان احتياج الممكن الى المؤثر لا مكانه او لحدوثه اولها ما وقال المحققون الممكن
محتاج الى المؤثر لا مكانه والعلم به بدهي والفرق بينه وبين قولنا الواحد نصف الاثنين
لان الاول لا يقال اذا كان الامكان واسطة الاحتياج فلا يكون الحكم به حقا لانقول
ذلك واسطة في الثبوت والبدهي في الاحتياج الى واسطة في التصديق وكسب محقق في هذا

في مبادي العلوم ان شأنا من شأنا في الامام قد يقال لا ينبغي ان يقال
 من جهة فان التصورات كما عند بدعيته فلا يتصور عند العيون المذكورة وتحت
 ذلك ان المراد بما هو مذهب الامام هو ان التصديق مركب لا خصوصية مذهب هو تركب
 التصديق مع بدهية التصورات اكثر المتأخرين جعلوا التصديق عبارة عن مجموع المر
 ولم يذهبوا الى بدهية التصورات فيصدق قوله اذا جعل التصديق عبارة عن مجموع المر
 كما هو مذهب الامام من كونه مركبا في الاشكال هذا وقد مر في السابق العلامة في شرح
 المطالع بان التصديق البدعي يختلف عما بينه التصديق فان التصديق
 لما كان عبارة عن مجموع الادراكات لا بدعية فانما يكون بدهيا اذا كان ذلك المجموع بد
 بدهيا وانما يكون المجموع بدهيا اذا كان كل واحد من اجزائه بدهيا فلا يرد الاشكال
 اصلا على ما هو مذهب الامام من كون التصديق عبارة عن مجموع وقائعه فليس له ان يفتقد
 الى هذا الكلام بناء على ما مر في شرحه من ان التصديق البدعي لا يكون
 تصورا فيه بدهيا كما ذهب اليه الامام وكيف لا يكون كذلك فانما حكم بالبدعية على انفسها
 بانها موجودة ومبدية لا بد منها مع ان حقيقتها غير معلومة لنا فعلمنا ان يكون تصورا
 بدهيا فيكون لما كان شيئا من الاشياء بمجموعه لان جملة ما يوجب الى نظاره ولا يبعد ان يقال
 هذا التفسير بناء على انه المفهوم من الكلام في هذا المقام فانه اذا قال لو كان الجميع بدهيا
 ان غير متوقف حصوله على نظره لما جعلنا شيئا بغيره انه على ذلك التصديق على ان
 الفكر فنعني لا جعلنا لا اجتنابا الى نظره والرد بالجلل لجلل المجموع الى النظر وقبل ان الجهل
 يطلق في الاصطلاح على الاعتقاد الغير المتأني للواقع في حصل كلامه في انه لو كان جميع
 التصورات والتصديقات بدهيا لما اعتقدنا اعتقادا غير مطابق للواقع واللازم بالجلل
 والملازم من جهة نظره فان المتدعي هو عدم بدهية جميع التصورات والتصديقات على هذا
 لا يلزم الا عدم بدهية جميع التصديقات فان الاعتقاد والمطابقة لا يكون الا في التصديقات

عند الامام

في مبادي العلوم ان شأنا من شأنا في الامام قد يقال لا ينبغي ان يقال من جهة فان التصورات كما عند بدعيته فلا يتصور عند العيون المذكورة وتحت ذلك ان المراد بما هو مذهب الامام هو ان التصديق مركب لا خصوصية مذهب هو تركب التصديق مع بدهية التصورات اكثر المتأخرين جعلوا التصديق عبارة عن مجموع المر ولم يذهبوا الى بدهية التصورات فيصدق قوله اذا جعل التصديق عبارة عن مجموع المر كما هو مذهب الامام من كونه مركبا في الاشكال هذا وقد مر في السابق العلامة في شرح المطالع بان التصديق البدعي يختلف عما بينه التصديق فان التصديق لما كان عبارة عن مجموع الادراكات لا بدعية فانما يكون بدهيا اذا كان ذلك المجموع بد بدهيا وانما يكون المجموع بدهيا اذا كان كل واحد من اجزائه بدهيا فلا يرد الاشكال اصلا على ما هو مذهب الامام من كون التصديق عبارة عن مجموع وقائعه فليس له ان يفتقد الى هذا الكلام بناء على ما مر في شرحه من ان التصديق البدعي لا يكون تصورا فيه بدهيا كما ذهب اليه الامام وكيف لا يكون كذلك فانما حكم بالبدعية على انفسها بانها موجودة ومبدية لا بد منها مع ان حقيقتها غير معلومة لنا فعلمنا ان يكون تصورا بدهيا فيكون لما كان شيئا من الاشياء بمجموعه لان جملة ما يوجب الى نظاره ولا يبعد ان يقال هذا التفسير بناء على انه المفهوم من الكلام في هذا المقام فانه اذا قال لو كان الجميع بدهيا ان غير متوقف حصوله على نظره لما جعلنا شيئا بغيره انه على ذلك التصديق على ان الفكر فنعني لا جعلنا لا اجتنابا الى نظره والرد بالجلل لجلل المجموع الى النظر وقبل ان الجهل يطلق في الاصطلاح على الاعتقاد الغير المتأني للواقع في حصل كلامه في انه لو كان جميع التصورات والتصديقات بدهيا لما اعتقدنا اعتقادا غير مطابق للواقع واللازم بالجلل والملازم من جهة نظره فان المتدعي هو عدم بدهية جميع التصورات والتصديقات على هذا لا يلزم الا عدم بدهية جميع التصديقات فان الاعتقاد والمطابقة لا يكون الا في التصديقات

فان قيل قوله وكل ذلك نظري على ذلك التقدير فيلزم الدور والنسب ان قيل لا يلزم
 لزوم الدور والنسب على ذلك التقدير لا يجوز ان يكون انسابا لطرفي هذا
 التصديق من تصور آخر مكنس من حكم ذلك التصديق بواسطة او بغيره فلو كان الدور
 لان جهة التوقف مختلفة لان الحكم موقوف على تصور المحكوم عليه مثلا باعتبار تحقق
 وتصور المحكوم عليه موقوف على ما اعتبارا لاكتسابه في غاية الظهور اذا كان الحكم
 نفس التصديق فاجوز ان التوقف باعتبار الاكتساب مستلزم التوقف باعتبار
 التحقق ايضا لان تحقق تصور المحكوم عليه مثلا موقوف على الاكتساب وعلى تحقق الحكم وكل
 واحد من تحقق الحكم وتحقق تصور المحكوم عليه موقوف على ما جبهه قوله فان ذلك تقديرنا
 وهذا الاشكال يمكن ان يوزن بطرفي النقض وهو منع مقدمه لا بعينها ولا بد لذلك
 من شاهد يشهد به وهو ما خلف الحكم عن الدليل في صوته واما استلزام صحة جميع
 مقدماته للحكم او ما نحن فيه من قبله كما ان الناقض قد اطلعنا ان الدليل يوجب
 صحة المسألة كما في العارضة فيجاب عن دعوى الاستلزام للحكم ان يمنع المقدمات اشكال
 بما قلنا قال قد سمر في الجواب قلت هذه المقدمات او تحصيلها نسألنا ان تلك النقصا
 سببه على ذلك التقدير لكن لانها لو كانت كذلك لكانت الى كسب حتى يؤول
 فيه في دور والنسب وانما يلزم ذلك ان لو كانت كسبية فنفس الامر وهو م فان هذه
 المقدمات تصوراتها معلومة ان **انها** والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف
 عليه في اللاحق من جهة واحدة وقوله بمرتبته جعلنا ان يتعلق بالتوقف جعلنا ان يتعلق
 بقوله يتوقف بظهر عندنا مل والمرة بالمرية الواحدة الدرجة الواحدة فاذا كان الدور
 بمرية واحدة كان التوقف بغير واسطة واما كما كنت متنبهين كان التوقف بواسطة
 قال المصنف في شرحه الملاحظ واحد من الدور والنسب حال اما الدور فان المطالب بالتوقف
 على ما هو موقوف عليه بواسطة او بغير واسطة لزم توقفه على ذلك بعض المتحققين المراد بالمرية بواسطة

رند

المراد من التوقف على ما يتوقف عليه في اللاحق من جهة واحدة وقوله بمرتبته جعلنا ان يتعلق بالتوقف جعلنا ان يتعلق بقوله يتوقف بظهر عندنا مل والمرة بالمرية الواحدة الدرجة الواحدة فاذا كان الدور بمرية واحدة كان التوقف بغير واسطة واما كما كنت متنبهين كان التوقف بواسطة قال المصنف في شرحه الملاحظ واحد من الدور والنسب حال اما الدور فان المطالب بالتوقف على ما هو موقوف عليه بواسطة او بغير واسطة لزم توقفه على ذلك بعض المتحققين المراد بالمرية بواسطة

في مبادي العلوم ان شأنا من شأنا في الامام قد يقال لا ينبغي ان يقال من جهة فان التصورات كما عند بدعيته فلا يتصور عند العيون المذكورة وتحت ذلك ان المراد بما هو مذهب الامام هو ان التصديق مركب لا خصوصية مذهب هو تركب التصديق مع بدهية التصورات اكثر المتأخرين جعلوا التصديق عبارة عن مجموع المر ولم يذهبوا الى بدهية التصورات فيصدق قوله اذا جعل التصديق عبارة عن مجموع المر كما هو مذهب الامام من كونه مركبا في الاشكال هذا وقد مر في السابق العلامة في شرح المطالع بان التصديق البدعي يختلف عما بينه التصديق فان التصديق لما كان عبارة عن مجموع الادراكات لا بدعية فانما يكون بدهيا اذا كان ذلك المجموع بد بدهيا وانما يكون المجموع بدهيا اذا كان كل واحد من اجزائه بدهيا فلا يرد الاشكال اصلا على ما هو مذهب الامام من كون التصديق عبارة عن مجموع وقائعه فليس له ان يفتقد الى هذا الكلام بناء على ما مر في شرحه من ان التصديق البدعي لا يكون تصورا فيه بدهيا كما ذهب اليه الامام وكيف لا يكون كذلك فانما حكم بالبدعية على انفسها بانها موجودة ومبدية لا بد منها مع ان حقيقتها غير معلومة لنا فعلمنا ان يكون تصورا بدهيا فيكون لما كان شيئا من الاشياء بمجموعه لان جملة ما يوجب الى نظاره ولا يبعد ان يقال هذا التفسير بناء على انه المفهوم من الكلام في هذا المقام فانه اذا قال لو كان الجميع بدهيا ان غير متوقف حصوله على نظره لما جعلنا شيئا بغيره انه على ذلك التصديق على ان الفكر فنعني لا جعلنا لا اجتنابا الى نظره والرد بالجلل لجلل المجموع الى النظر وقبل ان الجهل يطلق في الاصطلاح على الاعتقاد الغير المتأني للواقع في حصل كلامه في انه لو كان جميع التصورات والتصديقات بدهيا لما اعتقدنا اعتقادا غير مطابق للواقع واللازم بالجلل والملازم من جهة نظره فان المتدعي هو عدم بدهية جميع التصورات والتصديقات على هذا لا يلزم الا عدم بدهية جميع التصديقات فان الاعتقاد والمطابقة لا يكون الا في التصديقات

الجذبة القابلة لبعض التصورات لا ضروري ان نظرها وكذا الثانية لا يلزم قول
 بعض التصورات لا يلزم ان ضروري لان الالبسة البسيطة من الموصلة المعدولة
 ويمكن ان يقال ايضا لبعض التصورات ضرورة ما معنى ليس بعض التصورات
 لا نظرها يكون سائلة معدولة فلا يلزم المحصلة القابلة لبعض التصورات نظري
 وكذا قولنا ليس بعض التصورات نظرها معنى ليس بعض التصورات لا ضروري ان نظرها
 قولنا بعض التصورات ضروري لان الالبسة المعدولة من الموصلة المحصلة والحق
 الجوانب الموضوع موجود وهو التصورات والتصديق والالبسة البسيطة الموصلة
 المعدولة يتبين وبان وكذا الالبسة المعدولة والموصلة المحصلة يتبين بان
 امر محقق يتبين ان لا كفي لا يقال اذا كان اكتساب التصديق لا يتبين ان
 يشك منه فلا حاجة الى براد الدليل عليه لا ما تقول معناه انه محقق بعد البراد الدليل
 اذ ليس ما يعارض لبله كمال التصورات فان بعد البراد الدليل عليه سفي الس
 فيه لوجود المعارض **فان** من علم لزوم امر لا ضرورة متناقضة فانه
 لان ان علم الملازمة بين الشئ وبين علم وجود المنة وعلم وجود اللازم بالبد
 مع من العلم يتبين ان يمكن ان يقال المراد ان علم ذلك مرتبة وتعلم ذلك
 المقام قال ان ثمة بان قدما الجوانب واخرها الناطق قول هذا تناقض على المشهور
 من ان تقدم الجنس على الفصل واجبة مطلقا وانما بنا على انه لا يوجد في الازن تصور
 بالكنه واعتبه تقدم الجنس على الفصل في الجد التام كما في بعض الالبسة المتضمن وانما بنا على
 اختيار الترتيب الواحد بين الترتيبات التي كملها الجوانب الناطق وهذا ترتيب
فان الشارع وسطا المتغير من طرفي المطبوعين بلان نسبة الجوانب المطبوعين ان
 تلك النسبة مطبوعة بينه وبين الطرفين قبل التصديق كحصول المطبوعين لا من حيث
 انها طرفي المطبوعين فوجهنا الى الحصول المطبوعين تلك النسبة بينه وبينهما

في قوله القابلة لبعض التصورات
 لا يلزم ان نظرها وكذا الثانية
 لا يلزم قول بعض التصورات
 لا يلزم ان ضروري لان الالبسة
 البسيطة من الموصلة المعدولة
 ويمكن ان يقال ايضا لبعض
 التصورات ضرورة ما معنى ليس
 بعض التصورات نظرها يكون
 سائلة معدولة فلا يلزم
 المحصلة القابلة لبعض
 التصورات نظري وكذا قولنا
 ليس بعض التصورات نظرها
 معنى ليس بعض التصورات
 لا ضروري ان نظرها

في قوله القابلة لبعض التصورات
 لا يلزم ان نظرها وكذا الثانية
 لا يلزم قول بعض التصورات
 لا يلزم ان ضروري لان الالبسة
 البسيطة من الموصلة المعدولة
 ويمكن ان يقال ايضا لبعض
 التصورات ضرورة ما معنى ليس
 بعض التصورات نظرها يكون
 سائلة معدولة فلا يلزم
 المحصلة القابلة لبعض
 التصورات نظري وكذا قولنا
 ليس بعض التصورات نظرها
 معنى ليس بعض التصورات
 لا ضروري ان نظرها

من الحبيبة المذكورة فتدبر في الشئ ويكون لبعضها نسبة الى بعض التقدّم
 حمل بعضهم على ان تلك النسبة لا بد ان يكون في حالة جزئها لا كبريت قال في آخره
 عن مثل تركيب الاربعة فان اجزاءها في حالة كبريت لا محقق بينها نسبة بالتقدم
 والتأخر وقبل التحقق هو انه لا بد ان يحقق النسبة من تلك الاجزاء سواء كانت حالة
 الحرة او قبلها وهي قد يكون باعتبار الوجود وقد يكون باعتبار المنة وانما حكم بان
 التركيب اعم من الترتيب بحسب المفهوم والماحسب التصديق فقد قبل ما مضى وبان
فان الشئ من وبالعلوثة ان المراد بالعلوثة في قول المصنف ترتيب معلومة وانما قال
 ترتيب امور معلومة لانك ان اقتضت حال في النظر وجدت انك في تلك الحال تلاحظ
 الامور المعلومة على ترتيب معين وتنقل من بعضها الى البعض وبما لاحظنا على هذا
 الوجه ترتيب صور في الزمان فتؤدي تلك الملاحظة الى امل خطية معلوم آخر وجعل
 صورته في تلك الملاحظة بالذات هو المعلومات في صورته التي للملاحظة فالترتيب
 هو الماهية المعلومات وانما ترتيب صورها تبعاً لها ومن قال ترتيب علوم فقد اراد
 بها المعلوم واعتبه الترتيب التبعي كذا حقق المحقق في حاشية المطالع والمراد بالما
 الى مجهول وصول الزمان الى مجهول تصوري او تصديقي **فان** الشئ كما يكون في التبعين
 اي كما يكون الفكرة في التصديق التبعي يكون في غيره من التصديقات وانما في ذلك
 لان التبعين وغيره من الجوانب الظن لا يكون الا في التصديقات لانها احكام مخصوصة
فان الشئ اما الفكرة في التصور والتصديق التبعي وكذا ذكرنا التبعين صفة للتصديق قوله
 لما ذكرنا من الشك الواقع في قول العالم متغير وكل متغير حادث **فان** الشئ لان العلم
 هذا السؤال وارتد على ترتيبه للفكر ترتيب امور معلومة **فان** الشئ او خص من الاول
 ان العلم بهذا المعنى اخص العلم بالمعنى الاول لانه قسم من التصديق الذي هو قسم
 العلم بالمعنى الاول **فان** الشئ فانه لم يفرق هذا الكتاب اليه وقبل الترتيب عدم

في قوله القابلة لبعض التصورات
 لا يلزم ان نظرها وكذا الثانية
 لا يلزم قول بعض التصورات
 لا يلزم ان ضروري لان الالبسة
 البسيطة من الموصلة المعدولة
 ويمكن ان يقال ايضا لبعض
 التصورات ضرورة ما معنى ليس
 بعض التصورات نظرها يكون
 سائلة معدولة فلا يلزم
 المحصلة القابلة لبعض
 التصورات نظري وكذا قولنا
 ليس بعض التصورات نظرها
 معنى ليس بعض التصورات
 لا ضروري ان نظرها

اختصاص الفكر بالغير **قوله** معلوم قبل هذا ما ذكر من ان التصورات
لم يخل من وصفه الشبهة فان شئنا بعضا من علم بعض آخر **قال** **الثاني** من
الطابق هذا التعريف لظان من الشبه بعض فلا بد ان يكون لطيفة اخرى ويمكن
ان يقال **الثاني** في الطل واحد **وهي** الترتيب الى العلة الرابع لطيفة اخرى وذكر
المتقابلين في التعريف وهو العلم والجهل لطيفة ايضا وقيل ان شئنا الترتيب على كل
واحد من العلة لطيفة على ان شئنا العلة الرابع لطيفة اعلم ان العلة المذكورة في
التعريف ليست عللا للمعرفة **وهو** الفكر فان الفكر على ما عرفت هو الفعل المخصوص
وهو الترتيب وليس للفعل مادة لا صوغ بل العلة الرابع انما هو المادة الممتدة **قوله**
حلت مركبا من فاعل محتمل للعلة الرابع انما يحقق للعلة المركب الصادر
عن الفاعل المختار البسيط الصادر عن الموصوف بل من علة فاعلية البسيط
الصادر عن الفاعل المختار لا بد له من علة فاعلية وعلة فاعلية والمركب الصادر عن الموصوف
لا بد له من علة فاعلية ومادة منه وصورية فاعلية **قوله** بالقياس الى العلة فاعلية على ان
ما يكون صاعدا لان كل فاعلية في كل لا يتحقق بين الموصوف والموصوف بل الموصوف لا يوجد
للمعلول **اقول** هذا في مقياس الى العلة الفاعلية والصورية واما بالقياس الى
المادة والفاعلية فلانها مذكورتان فيه بالمطابقة لا ان يقال التعريف هو
الترتيب الخاص المنفصل بطل من العلة وذكر الامور السادى لتحقيق النسبة العلة للمادة
والفاعلية فالترتيب خاص ان في العلة الرابع على ما شئنا في بيان الطابق
التعريف **قوله** **الثاني** من امور معلومة ان في المادة ممتدة على كونها علمية
لتحقق النسبة الى كل منهما **قوله** لان العلة المعينة تدل على المعلول المعين **قوله** ان اريد
بالعلة المعينة العلة النامية في كل لا يتم التعريف وان اريد بها العلة النامية فلان
واجب ان المراد بها العلة النامية **قوله** ان شئنا ان نوع العلة يدل على معلول معين

كان ولله العلة مطلقا اقرب من لاله المعلول **اقول** هذا الكلام على ما لا يبين بطلان
الحكاية ويمكن ان يقال المراد بالعلة ما استلزم وجوده وجود المعلول في تحقق المعلول
عند تحققه ولا شك ان الترتيب ان لم يكن علة ممتدة لكن يتحقق معه المعلول قبل ان
العلة النامية ايضا لا يدل على معلول معين يتم وجوده واما وجود المعلول وجبت ان المراد به
العلة النامية على المعلول ان التصديق بوجود العلة النامية استلزم التصديق بوجود المعلول
وتعمل عن بعض الاضافات ان المراد بالتعريف هو التعريف النوع فان كل علة معينة بالنوع
لا تارة تدل على معلول معين في محران دون العكس فان المحران المعينة لا تدل على علة
معينة كالنار فاعرف عليه ان هذا انما يتم اذا كان المحران العارضة للشئ المحران
العارضة للمادة مختار بالنوع واجاب عنه بانه كذلك وهو مبني في موضعه فحاصل
ان دلاله الترتيب على الهيئته التي هي معلولة ايضا بالترتيب انما ان الترتيب غير
بالمطابقة للتقسيم على ذلك الدلائل التي لا تترتب احدها الاخرى من الاخرى وهذا
الاجاب ان في ايضا ما قيل من الترتيب ان كان ان الى العلة الصورية بالمطابقة
لكن الترتيب نفس العلة فلم يصديق الترتيب على العلة تأمل في هذا الكلام فانه من مطابقة
الفهم **قال** **الثاني** في الفكر ليس ممتددا **قوله** انما بقوله لا يتحقق في الفكر
في وقت ويعتقد ان في الاجاب دخل مفرد وهو المصنف في **الثاني** الواحد نفس
نفسه ونفسه وفيد نفه ان في الزمان شرط في تحقق التناقض حاصل الجواب ان في
هذا الكلام زمانين زمان الفكر والحكم اي لا يتبع والانتزاع وزمان اعتبار الحكم اي
الوضع واللا ووقع اي زمان اعتبار نوع النسبة وولا وقوعها فيه والمعتبر في التناقض
هو انما ان زمان اعتبار الحكم لا زمان الفكر والانتزاع **قوله** **الثاني** في الفكر
ترد قوله من في **الثاني** في فقد يفكر ويؤدى فك الى التصديق بعدم العالم ثم يفكر
فبنت في فكره الى التصديق بعدم العالم لا يقال لا بد من التناقض من الاختلاف لا في

والسبب لا يمتنع ذلك في قولنا العالم قديم وقولنا العالم حادث لاننا نقول قولنا
 العالم حادث في قولنا ليس بقديم **فله** واقصر على بيان الخطأ اه ان في القديم في قولنا
 العالم حادث سوال مقدر وهو انه لا يلزم من الدليل المذكور وهو قوله لان بعض العقلاء
 يوافق بعضا لا يثبتون الخطأ وفي الامور الكاسية للتصديق والمدي هو
 ثبوت الخطأ في الامور الكاسية للتصور والتصديق لا يثبت الا حينا الى
 قسم المنطق فلا يثبت التعريف **فان** فلا يكون كل فكر صوابا في الحاجة قبل ذلك
 عدم اصابة الفكر دائما لا يوجب الاحتياج الى اصل هذا القانون اعني الذي يفيد معرفة
 طريق الاكتساب بمعرفة الصحيح من الناحية لوزان يكون طريق الاكتساب وشرايطها
 وتيسر صحيحة ما عن كغيرها معلومة بالضرورة واجيب انه لا علم بالضرورة ان هذا
 ليس معلوما بالضرورة فلو ثبت هذه المقدمة والنتيجه بانفسها من قوله يفيد معرفة
 طريق الاكتساب لا حاجة بالصحيح والتأكد منها ان قولنا لا شأن في النتيجة الى معرفة
 من الدليل بعيد جدا فالظاهر ان يقال كفي بما ينشرها من قوله لنا فقصه بعض
 العقلاء وبعضهم متفقون انهم وادعوا غفلة العقلاء وفي جميع المباحث الى وقت
 فيها المناقضة بل طريق الضرورة في غاية البعد **قوله** بهر دو ان المقصود ان
 الجواب دخل مقدر وهو انه يلزم من المقدمات الى بقاء الاحتياج بمعرفة تفصيل الا
 نظار الجزئية التي هي المقصودة ولا يثبت الاحتياج الى القانون المذكور فلا يلزم التعريف
 وحاصل الجواب انه لما ثبت الاحتياج الى معرفة تفصيل النظارات الجزئية وهي مقدمة
 لانها غير مساهمة فثبت الاحتياج الى قانون يرجع اليه في معرفة احوال اتي نظري
 اريد من النظارات المخصوصة الجزئية فيثبت الاحتياج الى القانون ايضا قبل ان
 يلزم الحاجة الى القانون المذكور ان لو لم يكن طريق آخر الى تحصيل المطالب العلمية
 غير العكس فكيف يمكن ان من الطرق تحلية النفس عن الشغل والنوحيه ليقاض

ليقاض عليه الحق الصريح ويجاب عنه بان الحق بالالفاظ انما هي النسبة الى
 اللذين يستفيدون العلم بالنظر والكسب وهم الاكثرون واسواهم كالمؤيد
 بالقول القديمة النادرة وجود سفي عنه وانما قول لا يلزم من الدليل الا
 احتياج الى جميع قوانين المنطق انه يدل على ان احتياجنا الى قانون عام للضرورة عن الخطأ
 في الفكر وهو عند نفس التعريف لا الحركة فلا يلزم الاحتياج الى القانون المتعلقة
 بالمادة قوله ثم ان النسابة من تلك المبادئ لا يمكن بأي طريق كان اخذ اعني ان
 مقدم الجنس على الفصل بالوجوب ظاهر وانما على رأي من مقدمه بالاحسان كما
 هو التحقيق فبقية نوع خطأ لانه اذا حصل المبادئ المعينة في التصور وحصل فيها
 المطبات في طريق كان سواء قدم الجنس ولا الا ان يقال معناه طائفة ذلك التعريف
 ان اكتساب المطب من تلك المبادئ لا يمكن من غير انضمام بل لا بد من الانضمام الى
 والتعريف المعين فتدبر قوله وان وقع خطأ وان المبادئ او في الطريق لم يصيب
 المطب فلان اذا وقع خطأ في الطريق لم يصيب المطب اصلا وان وقع خطأ في المبادئ
 لم يصيب بعض الصور لانه كلما كان قولنا زيد مرسى كل مرسى حيوان يصيب المطب
 وهو زيد حيوان مع وقوع الخطأ في المبادئ قوله المنطق يطلق على النطق الظاهري
 اه يعني ان النطق بكلام ان لا يمكن حمله على احد من تعريف الوجوه **فان**
 ورسوخ بانه انه قانونية اه قيل ما تر من قوله قانون يفيد تعريف للمنطق بالنظر
 لانفسه من حيث انه علم من العلوم وهذا تعريفه بالقياس الى غيره من العلوم
 وفيه تنبيه على انه علم بنفسه والله لغيره اقول كما ان العلم تعريفه بالقياس
 الى غيره يكون الاول انه يقال بالقياس الى غيره كالا يخفى على المتأمل فالظاهر ان يقال
 لما كان سان الماهية جزءا مستغلا من المقدمة ذكره فانها بطريق الاحالة
 فانهم **فان** اذ علمه على الشئ بتعريفه لا يستغنى عن قوله فاننا واسطه بين فان

قائمة قال يفيد معرفة طريق اكتساب
 النظارات من الضرورات
 وان كانت غير
 بالقياس الى غيره
 من العلوم
 منه

فاعلا ومنفعلا فيكون واسطة بين فاعله ومنفعله اي اذا كان العلم المتوسط
واسطة بين فاعله ومنفعله يكون واسطة بين الفاعل ومنفعله اي ان العلم
علم الشيء **قال الشيخ** لان اثر العلم البعيد لا يصل الى المعلول قبل ان
اكتسب المعلول الى العلم البعيد لا اثر واضح لانها لو فرض استغناء وجب
ولا معنى للتاثير الا بعد الا حجب واجيب بان هذا المانع لا يصل الى المعلول
بواسطة الترتيب فان هذا المانع اعني احتياجه الى الكل لا يتوقف عليه حتى لا بواسطة
والتحقيق ان التاثير في الوجود ليس الاستتباب بل العلم البعيد مستتبع بواسطة
والترتيب مستتبع بغير واسطة **قال الشيخ** فصلان ان يتوسط ان يصل
لا يقع موقعة فانه مصدر يتوسط بين مستتبعه ولا مستتبعه ثانيا او اكثر بعد اتمه
للترتيب ومع ذلك ان اثر العلم البعيد لا يصل الى المعلول فضلا عن ان يتوسط في
ذلك الوصول شي آخر فلا يكون التاثير مستتبعه الا في الاول فانه يمكن ان
يصل الى الشيء الذي هو آخر واسطة والجواب ان المانع بقوله لا يصل الى المعلول
انه لا يمكن ذلك والوصول المخصوص في امكان الوصول فيكون ما بعد اكثر
استحالة من الاول فتأمل **قال الجواب** انا اذا فرضنا حاصل الجواب انه لا يلزم من
عدم وصول اثر العلم البعيد الى المعلول كون المعلول غير منفعله في العلم البعيد
فان الفاعل باله دخل في وجود الشيء بطريق التاثير اعم من ان يكون فاعلا له مؤثرا
فيه وفاعلا لغيره مؤثرا في فاعله فالعلم البعيد ايضا يكون فاعلا للمعلول المؤثر
على العلم المتوسط انما واسطة بين الفاعل ومنفعله في حجب العلم البعيد لا غير لاجلها
قال الشيخ والقانون ان امر كل واحد من القوانين في اللغة التسمية اسم المسطر
ويجوز ان يكون اسم مسطر الكناية وان يكون مسطر الجبرول وايضا كان فهو امر مؤثر
اي الامور كثيرة فيناسبه المانع الاصطلاحي والمراد بالانطباق الاستعمال كاهل

به قدس سره حيث قال منطق اي شتمل فاعله امر كل شتمل على احكام جزئياته
موضوعه شتملا لا يتغير احكامها منه وتحتل ان يكون المراد بالانطباق الحمل المتغير
امر كل محمول موضوعه على جزئياته لتغير احكامها منه لا بالاشتمال كونه حيث
يعلم منه تلك الاحكام ولا شك ان تلك الحبيبة حاصلة للقصبة بالفعل فيكون شتملا
عليها بالاشتمال بالقوة لا بالقول اذ قلنا ان في قرب زيد وعرو في قال عرو فان
في جاء قاله مرفوع فهذا الشكل مسمي بالفعل على تلك الاحكام واما اذا قلنا كل
فان على مرفوع فهذا الامر المسمى مسمي عليها بالقوة القريبة الى العقل تدبر قبل قوله
منطق على جميع جزئياته لتغير احكامها منه مستدركا قوله امر كل شتمل فاعله والذي
مدور في خلوي في وقعه وجهان الاول هو ان يقال المراد بالامر المسمى المسمى
اعم من التصوري والتعديني ويقولنا منطق على جميع جزئياته تحت المفهوم
التصوري ويقولنا يتغير احكامها منه للقصبة القريبة الى فروعها بدهية والى
ان القصبة القريبة لا يسمي فاننا مطلقا بل من حيث شتملها على تلك الفروع
محتسب احكامها منها فلا بد من قوله منطق على جزئياته ووجهنا تحت وهو ان القانون
اذا كان عبارة عن قضية كلية يستخرج منه فروعها النظرية المندرجة تحتها فلا يكون
توابعه المطلقا مالا لاجرائه البديهية الى هي فروعها بدهية ايضا كقولهم الشكل
الاول منيقي والقياس لا شتمل في منيقي وقد صرح بان بعض جرائمه وهو شتمل
الشكل الاول منيقي بدهية والفروع المندرجة تحتها ايضا بدهية فاعلم ذلك فانه
دقيق في ذلك فلا اشكال في التصديقات في الاشكال في منفعلة المطالب المتعدية
وفاعله لعلنا يا اولا الاشكال في التسمية بل التصديقية قد يقال الاشكال
يبقى بحاله فان الآلة واسطة بين الفاعل ومنفعله لا بين الفاعل ومنفعله واجيب بان
المطالب التصديقية هو الحكم مع الفروع والملا فروع لا ينعى الا بقاء والانتزاع والحكم

بالشيء الاخر فعل ويتعلق بالحكم بالمتبع الا ان لم يكن الاول منفصلا فلا اشكال
 وبثرة ذلك ان الآلة هي الواسطة بين الفعل والمنفعل في حصول اثره ولا يكون الابطاع
 اثر التفاعل الا ان كان بعضا من المتفاعل بعضا من المتفاعل ايضا وهذا ان الابطاع ليس
 كذلك فلا نزول الاشكال قول ايضا قوله الاكتساب يأتي عن ذلك الجواب ان
 قوله في الاكتساب يدل على ان المنطق واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب
 الكسبية في حصول الاكتساب كما يقال المنشأ واسطة بين النجاء وخلق الجنين في
 النطفة الا ان يقال معناه في حالة الاكتساب يمكن ان يجاب عن الاول بان يقال
 من كلام المجيب هو ان ملخص كلامه قدس سره ان الحكم اذا كان فعلا بعينه اثر ذلك
 الفعل الى المطالب التصديقية فلا يتوجه عليه ان الابطاع لا يكون اثر التفاعل
 فتأمل قوله وانما بناه على انه حاصل هذا الجواب تغيير الدليل فيمكن ان يحل الكلام ان
 عليه بان يقال تقديره ومعناه في الازمان واسطة بين القوة العاقلة وبين مبادي
 المطالب الكسبية في الاكتساب لا بعد ان يراد بالمطالب معناه اللغوي وهو
 الحاجة الى تقدير فان المبادي ايضا مطلوبة من بين المعلومات المتوفرة فان فهم
قال الشارح وانما قال نعم مراعاتها قبل على المصلح لان رعاية المنطق عاصمة على
 عاصم ورعايته شرط اقول ان في كلام الشارح حيث قال وانما قال نعم مراعاتها لان
 المنطق ليس بنفسه نعم من الخطا انه ان في كلام المصنف مجازا وارتكاب ذلك
 للتنبه على ان الرعاية ايضا لا بد منها **قال الشارح** في لانه بمنزلة الجنس انما قال
 بحسب الجنس لانها عرض عام له على سبب ما يورث عليه بانه صفة المصنف مباحث
 القول ان رعايته لا يجوز التعريف بالعرض العام مع الحاجة او مع الفصل اقول يدفع
 ذلك قوله وشمع تأمل **قال الشارح** والالينة للمنطق ليس فيكون لان الالينة
 يحصل للمنطق بالقياس الى ان في بعض ابل المنطق الى البعض لاننا نقول ان حصول

النصوة و

هذا الجواب هو ان الابطاع ليس هو التفاعل بل هو ما يقع بين الفعل والمنفعل في حصول اثره ولا يكون الابطاع اثر التفاعل الا ان كان بعضا من المتفاعل بعضا من المتفاعل ايضا وهذا ان الابطاع ليس كذلك فلا نزول الاشكال قول ايضا قوله الاكتساب يأتي عن ذلك الجواب ان قوله في الاكتساب يدل على ان المنطق واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية في حصول الاكتساب كما يقال المنشأ واسطة بين النجاء وخلق الجنين في النطفة الا ان يقال معناه في حالة الاكتساب يمكن ان يجاب عن الاول بان يقال من كلام المجيب هو ان ملخص كلامه قدس سره ان الحكم اذا كان فعلا بعينه اثر ذلك الفعل الى المطالب التصديقية فلا يتوجه عليه ان الابطاع لا يكون اثر التفاعل فتأمل قوله وانما بناه على انه حاصل هذا الجواب تغيير الدليل فيمكن ان يحل الكلام ان عليه بان يقال تقديره ومعناه في الازمان واسطة بين القوة العاقلة وبين مبادي المطالب الكسبية في الاكتساب لا بعد ان يراد بالمطالب معناه اللغوي وهو الحاجة الى تقدير فان المبادي ايضا مطلوبة من بين المعلومات المتوفرة فان فهم **قال الشارح** وانما قال نعم مراعاتها قبل على المصلح لان رعاية المنطق عاصمة على عاصم ورعايته شرط اقول ان في كلام الشارح حيث قال وانما قال نعم مراعاتها لان المنطق ليس بنفسه نعم من الخطا انه ان في كلام المصنف مجازا وارتكاب ذلك للتنبه على ان الرعاية ايضا لا بد منها **قال الشارح** في لانه بمنزلة الجنس انما قال بحسب الجنس لانها عرض عام له على سبب ما يورث عليه بانه صفة المصنف مباحث القول ان رعايته لا يجوز التعريف بالعرض العام مع الحاجة او مع الفصل اقول يدفع ذلك قوله وشمع تأمل **قال الشارح** والالينة للمنطق ليس فيكون لان الالينة يحصل للمنطق بالقياس الى ان في بعض ابل المنطق الى البعض لاننا نقول ان حصول

من باب قياس الالينة

الالينة للبعض انما هو بالقياس الى البعض الآخر لا لتف وحصول الالينة للتفان
 يكون حصول الالينة لكل من ماله بالقياس الى نفسه بل نقول ان الالينة لا تحصل
 لماله من ماله بالقياس الى نفسه اذ في منتهى فان حصول البعض منه من بعض
 بطريق بدوي على ما سيجي في **قال الشارح** وهما فانما بدت جليلا في في تعريف المنطق
 بالرسم فان بدت جليلا هي ان مقدمة الشروع في العلم معرفة بحسب الحاسب قد
 وحقيقته بانه على ان حقيقته كل علم من كل العلم فاما الموضوع فاما اجنب
 اليه ليرتبط به بعض ابل المراد بالكل المجموع المتعلق بالموضوعات
 بدليل قوله وانما اجنب اليه ليرتبط به وتلك المجموع انما يرتبط به الموضوع
 بعضها ببعض بحيث يحسن معه جعلها على واحد على ما ذكر ويمكن ان يراد بها القوا
 وقيل المراد بالكل ابل في قول الشارح حقيقته كل علم من كل العلم هي الالينة
 المذكورة في العلم سواء كانت متباعدة فحق في هذا العلم او لا وهي بهذا المعنى بشا و
 المبادي والموضوعات مندرجة تحت المبادي على ما حققنا في قوله لانه على ذلك
 التصديق لا يتبادر الى الالينة بل الى الالينة في التصديقية فينبغي ان الموضوع ايضا على
 تقدير ان يراد به التصديق بوجود الموضوع مامل والحق ما افاده قدس سره من ان
 الموضوعات بالذات هو المبادي والتصديق بها او الرسوم المذكورة للعلوم لا
 تصديق الالينة بل على التصديق بها مثلا تعريف المنطق بانه قانونية
 نعم لا يصديق الالينة بل على تعريف النجاء بانه علم باصول يعرف بها الالينة
 الالينة التصديق بالكل بل في قوله فتأمل ذلك منتهى تسامح بناء على شدة اجنب العلم
 اليها فتنه لامتنة الاجزاء مع انه يجوز اني لعل ذلك منتهى تسامح مع انه جائز ان لا يجوز
 يتوقف على تحصيله في الخارج اي لا يتوقف على حقيقته في الخارج وتحصيله في
 جميع ماله بل يتوقف على تفعله ونصوح وانظر ان وضع سماء العلوم لها وجه

هذا الجواب هو ان ملخص كلامه قدس سره ان الحكم اذا كان فعلا بعينه اثر ذلك الفعل الى المطالب التصديقية فلا يتوجه عليه ان الابطاع لا يكون اثر التفاعل فتأمل قوله وانما بناه على انه حاصل هذا الجواب تغيير الدليل فيمكن ان يحل الكلام ان عليه بان يقال تقديره ومعناه في الازمان واسطة بين القوة العاقلة وبين مبادي المطالب الكسبية في الاكتساب لا بعد ان يراد بالمطالب معناه اللغوي وهو الحاجة الى تقدير فان المبادي ايضا مطلوبة من بين المعلومات المتوفرة فان فهم **قال الشارح** وانما قال نعم مراعاتها قبل على المصلح لان رعاية المنطق عاصمة على عاصم ورعايته شرط اقول ان في كلام الشارح حيث قال وانما قال نعم مراعاتها لان المنطق ليس بنفسه نعم من الخطا انه ان في كلام المصنف مجازا وارتكاب ذلك للتنبه على ان الرعاية ايضا لا بد منها **قال الشارح** في لانه بمنزلة الجنس انما قال بحسب الجنس لانها عرض عام له على سبب ما يورث عليه بانه صفة المصنف مباحث القول ان رعايته لا يجوز التعريف بالعرض العام مع الحاجة او مع الفصل اقول يدفع ذلك قوله وشمع تأمل **قال الشارح** والالينة للمنطق ليس فيكون لان الالينة يحصل للمنطق بالقياس الى ان في بعض ابل المنطق الى البعض لاننا نقول ان حصول

هذا الجواب هو ان ملخص كلامه قدس سره ان الحكم اذا كان فعلا بعينه اثر ذلك الفعل الى المطالب التصديقية فلا يتوجه عليه ان الابطاع لا يكون اثر التفاعل فتأمل قوله وانما بناه على انه حاصل هذا الجواب تغيير الدليل فيمكن ان يحل الكلام ان عليه بان يقال تقديره ومعناه في الازمان واسطة بين القوة العاقلة وبين مبادي المطالب الكسبية في الاكتساب لا بعد ان يراد بالمطالب معناه اللغوي وهو الحاجة الى تقدير فان المبادي ايضا مطلوبة من بين المعلومات المتوفرة فان فهم **قال الشارح** وانما قال نعم مراعاتها قبل على المصلح لان رعاية المنطق عاصمة على عاصم ورعايته شرط اقول ان في كلام الشارح حيث قال وانما قال نعم مراعاتها لان المنطق ليس بنفسه نعم من الخطا انه ان في كلام المصنف مجازا وارتكاب ذلك للتنبه على ان الرعاية ايضا لا بد منها **قال الشارح** في لانه بمنزلة الجنس انما قال بحسب الجنس لانها عرض عام له على سبب ما يورث عليه بانه صفة المصنف مباحث القول ان رعايته لا يجوز التعريف بالعرض العام مع الحاجة او مع الفصل اقول يدفع ذلك قوله وشمع تأمل **قال الشارح** والالينة للمنطق ليس فيكون لان الالينة يحصل للمنطق بالقياس الى ان في بعض ابل المنطق الى البعض لاننا نقول ان حصول

عام والموضوع له خاص **قال الشيخ** وليس ذلك من مقدمة الشروع لان معرفة كسب
 حقه وحقيقته يتوقف على الشروع في العلم فان كان الشروع في العلم موقوفاً على
 معرفته حتى يلزم الدور **قال الشيخ** وانما المقدمة معرفة كسب **قال الشيخ** ان
 المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع على البصيرة والآن لم يصح الحق ويمكن ان يقال
 ان هذا ضلالتة وتجمل ان يكون انشأه لما حققه بعض المحققين من ان مقدمة الشروع
 في العلم معرفة برسمه ولا يتحقق الشروع اصلاً ابتصت بوجوه ما علم ذلك
قال الشيخ فان قلتم محضه انك تقول ان معرفة العلم كسب حتى لا يحصل الا بال
 بالعلم كسب من العلم بالعلم بل التصديق بها اهـ فاصل الجواب نفي الدليل **قال الشيخ**
 قال معرفة العلم كسب ليس من مقدمة الشروع لان العلم هو التصديق بالعلم بل
 فينوقف تصور العلم كسب على تصور تلك التصديقات وليس ذلك من مقدمة
 الشروع فيه للزوم الدور فثبت هذا الدليل **قال الشيخ** بل يلزم من الاول من استغناء
 التصديق من التصديق **قال الشيخ** بعض الشارحين اذا اخذ العلم ببيان عن جميع المسائل
 كان معرفته كسب موقوف على العلم كسب بل يفي تصور انما لا يفي تصديقاً بها كما
 اذا اخذ العلم ببيان كسب التصديقات بل كل كون معرفته موقوف على تصور تلك
 التصديقات وتصور المنطق كسب تصورات تصديقات مسائل او مجموع تصورات
 مسائل يمكن جعله مقدمة للشروع اقوله قوله وتصور المنطق كسب تصورات او نظراً كان
 انشأه قدس سره لم يتعرض لهذا الجواب فحصل ان التنبية على ان العلم بطاني على
 التصديقات بل كسب التصديقات **قال الشيخ** لا كان حقيقة العلم هي التصديقات بل كسب
 قد يقال معرفة الشيء كسب يحصل بمعرفة خرافية المحمول عليه كما صرح به المحققين
 من هذه التصديقات محمولاً على العلم فكيف يحصل معرفته كسب بتصوير جميع تلك
 التصديقات والجواب عن ان المحققين صرحوا بانها لا يكون بالاجزاء المحمولة يكون بالاجزاء

هذا هو المقصود
 من قوله لا يكون
 بالاجزاء المحمولة

هذا هو المقصود
 من قوله لا يكون
 بالاجزاء المحمولة

بالاجزاء الغير المحمولة **قال الشيخ** ولان كان تصور جميع تلك التصديقات امر متعذراً لانها
 كثيرة لا يدركها العقل لا يفكر بها فيوماً ويمكن ان يكون معناه ان ذلك متعذر في حالة
 الشروع من غير ان يقال ايضا لانه لا بد من تفعل تلك التصديقات في تحصيل كل مسألة
 وهو متعذر ولانه يلزم الدور على ما ذكرنا من ان لا بد من كسب شهادته من غير قوله
 ليس لي ذلك كسب مقدمية صحيحة على ما ذكرنا فيها خلافاً لما يدعى دليل يدل على
 الاختلاف الذي اوجاهه بخلاف ما اذا قيل من المقدمة ممنوعة فان معناه
 ان هذه المقدمة لا تثبت عندني فلو طالب الدليل بغيرها فلا يجتمع المنع الى
 شهادته **قال الشيخ** بيان الاول انه لو لم يكن المنطق بدرياً اهـ يمكن ان توجه هذا
 البيان بوجهين الاول انه لو لم يكن المنطق بدرياً لكان كسبها فاصح في تحصيل
 كل مسألة منه الى قانون آخر ككسب منه وذلك القانون ايضا نظري بحيث لا
 قانون آخر نظري فاما ان يدور وتسلل الكسب انه لو لم يكن بدرياً لكان كسبها
 فاصح في تحصيل كل مسألة الى قانون بغير معرفة طريق الكسب به وذلك القانون
 اصفاً فاصح في تحصيله الى قانون آخر نظري ويلمح انما ان يدور وتسلل
قال الشيخ المنطق مجموع قوانين الاكتساب يقال هذا الكلام على السند لان
 لا نأقول بل وكل ثبات المقدمة المنوعة فان غرضه ثبات الدور او
 او السلسل على تقدير نظرية الكل **قال الشيخ** ونقول الجواب المنطق ليس كسب
 اجزائه بدرياً والا لاستغنى عن تعلقه بغيره كسب وهو ان الاستغناء عن تعلم
 المنطق مدعي المعارض فلا يلزم في طريق المناظرة بما ذكره في ابطال المقدمة
 من مقدمية ويمكن ان يقال ان فيه تنبيهاً على ضعف مدعيه فكلما قيل المنطق
 بدرياً والا لاستغنى عن تعلمه وهو البطلان مع انه كلام على السند **قال الشيخ**
 بل بعض خرافة بدريه القواعد المنطقية بعضها بدريه كان كل الاول منه

منه
 بدرياً
 كسبها

لان تصور تلك التصديقات متوقف
 على الشروع في تلك التصديقات
 فلو كان الشروع في تلك
 التصديقات متوقفاً
 على تصور تلك
 التصديقات
 لزم الدور

انما هو المقصود
 من قوله لا يكون
 بالاجزاء المحمولة

في تقديره كسب

في تقديره كسب

والناس لا يستثنى في شيء اذ لا يتوقف جزم العقل بها الا على تصورات
 اطرافها التي يكلفها التفتيش على من هو مات اصطلاحا حجة وكما ان الفاعل قد
 بهيئتان كذلك الحكم الجرمية المندرجة تحتها فانك اقل وقتك في سائر
 مخصوص على هيئة الشكل الاول مثلا وقد عرفت معنى الانتاج في مثل ما
 بلا خلاف وقد قوله كالحل الاول سمي لان الشكل الاول ليس جزءا من المنطق
 بل هو فرع من افراد موضوع المنطق وانما المسئلة الشكل الاول من حيث على ما ذكرنا
 فان قيل استفادة البعض لكسبي محصله ان الجواب لا يتم فانه على هذا التفسير
 ايضا يلزم المحذور لان استفادة البعض لكسبي من البعض ليس هي غايها
 بطريق النظر فحتاج في معرفة صحة ذلك النظر وفي اده لا قانون آخر بدورها او
 او نظرا يستنبط منه معرفة ذلك النظر ولا شك ان استنباط تلك المعرفة
 في ذلك القانون ايضا بطريق النظر فحتاج في معرفة هذا النظر الى قانون آخر يستنبط
 من منه بطريق النظر فحتاج الى قانون آخر لمعرفة هذا النظر ولم يأت ما ان بدورا
 نسأل بغيره قال المصنف في شرح المنطق قد يراد السؤال ان يقال لو كان هذا المنطق
 من البداهيات بجمع اجزائه لا يستغنى عن علمه لكن المقدم حتى والنا في مثل ما
 الشئ في النظرية فطاهرة واما حقيقة المقدم فلا بد لو لم يكن ضروريا بجمع اجزائه
 كان نظرا بجمع اجزائه او بعضها وكيف كان احتياج حصول العلم الاكتساب
 المحجوز الى هذا المنطق وذلك لانضامه الى الدور والنس محال وتوهم الجواب
 ان يقال لم قلتم بان علم المنطق لو لم يكن ضروريا بجمع اجزائه لا يقتصر حصوله الى
 الاكتساب المحجوز الى هذا المنطق وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن هذا العلم من العلوم
 التي لا يحتاج حصولها الى الاكتساب المحجوز الى المنطق وهو قولهم وبقاها
 ابطال كونه بدورها محصنة ان كونه بدورها وكسبيا لا يختص بكونه محتاجا اليه بل بطريق
 المنطق

وهو بدورها
 في اجزائه
 وهو بدورها
 في اجزائه

المنطق
 لا يحتاج اليه
 الاكتساب

هنا

حتى يلزم من ابطاله على التقدير عدم الاحتياج الذي هو الذي لا يتعلق له
 اي لا يتعلق لا يقال كونه بدورها وكسبيا معناه ان ذلك لا يقال لا يختص
 بكونه محتاجا اليه حتى يلزم من ابطاله على ذلك التقدير عدم الاحتياج فانه يجوز
 ذلك السلطان على تقدير كون المنطق غير محتاج اليه فيلزم منه الاحتياج فقد ظهر
 كونه بدورها وكسبيا بالنظر الى قولنا على حفظ الاحتياج وعدمه **قوله** واما الثاني
 التبع بيان عن الكبري المطلوب وهو ان لكل كسبي محتاج اليه في اكتساب العلم
 لاسيما قوله فلا يحتاج اليه في اكتساب النظر بانه في مثل ما في لا يتبين عندئذ
 تاما ان قبل ان يتم ان التام لا يحصل الا بعد العلم بالموضوع لجواز ان يحصل بالترتيب
 من الرسوم الثمانية فاجواب ان يقال المراد بالثنية التام هو التسمية الكاملة الذي لا
 لا يحصل الا بالجموع على ما اشرنا اليه **قوله** فلهذا لا يقتضي عليه اي لا يقتضي در اليه
 التام غير من عليه فانه لو كان المقصود التصديق بالموضوعية لم يتوجه الامر
 وح براد باي خاص الى التام المقتضى والمطلق **قوله** واجيب عن ذلك هذا الجواب
قوله بل الحق كلام ناقض الجواب وتوضيحه ان التصديق بالموضوعية من مقتضات
 الشرع لا تصور الموضوع على ما يبادر من هذه العبارات فانه من الباطني
 التصورية ولما كان التصديق المذكور يتوقف على تصور موضوع المنطق وهو موضوع متعلق
 ما يتوقف على تصور مطلق الموضوع وجب ان لا يعرف مطلق الموضوع حتى يكون
 التصديق بالموضوعية **قوله** والحاصل مما ذكره ومحصلة ان المطاف هذا التام
 لو كان يصحور ما حيدق عليه موضوع المنطق كما يبادر من هذه العبارات
 لم يتجه اليه معرفة مفهوم موضوع المطلق اصلا كما ذكره المفسر لانه عارض له وان
 كان المطلوب التصديق بالموضوعية كما ذكره التي بل يتولى بل اني احتج الى
 بيان مفهومه واعلم انه يمكن حمل كلام القوم هذا على ما هو الحق فان معنى قولهم

المنطق

المنطق

يتدفق به السوال ويحل به الاشكال محتاج الى ما كان الاستاذ قدس سره العزيز
 في بعض حواشيه من ان الحركة عارضة لذات الابيض بواسطة اخرج خارج عن
 مفهوم ماصدق عليه الابيض ماصدق عليه الابيض من حيث انه موضوع للبيان
 غير ماصدق عليه الجسم من حيث هو فيتحقق بواسطة فاعلم ذلك فانه من الواجب ان
 الابنية والباحث الحقيقه **قال** في الخارج الاخص في مطلق كالفصل
 العارض للجوان بواسطة انه ان او من وجه كالفصل العارض للاختصاص لا
 بواسطة ان ان **قال** في الحركة العارضة للآر بسبب النار قد يقال
 ان الحركة العارضة للآر غير الحركة العارضة للنار فلا يكون النار واسطة
 في العروض بل في الثبوت والكلام في الاول نذكر ان لا يستند اليها
 لا يقال في الخارج الاخص ايضا مستند الى الذات العارضة مستند الى الخارج الاخص
 والمستند الى المستند اليه الشئ مستند الى ذلك الشئ فيكون العارض للخارج
 الاخص مستند الى الذات في الجملة كالعارض للآر ولا نقول في ما بينها
 فان الامر بالآر وهو موضوع للعارض وعارض للذات واما الخارج الاخص
 فهو ان كان موضوعا للعارض لكنه غير عارض للذات بمعنى العاجم به فلا
 يكون مستندا اليها **قال** في ان الخارج الاخص الذاتانية واقية للحدوث
 المحذور والظان اقامة عطف على ان لكن البحث عن الارض الذاتية لا يوجب
 اوجبا فانه الحدوث المحذور كايوجد في الخارج الاخص الذاتية فاعلم **قوله**
 وليس المراد انها مطلقا موضوع المنطق حاصل هذا الكلام وقع امره بتزويد
 الاخر اذ ان يقال فيكم المعلومات التصويرية والتصديقية موضوع المنطق ان
 اريد انها مطلقا موضوع المنطق فهو الظاهر فان المنطق لا يبحث عن جميع
 احوال المعلومات لان من احوال المعلومات كونها موجودة والمنطق لا يبحث عن اريد

في بعض حواشيه من ان الحركة عارضة لذات الابيض بواسطة اخرج خارج عن مفهوم ماصدق عليه الابيض ماصدق عليه الابيض من حيث انه موضوع للبيان غير ماصدق عليه الجسم من حيث هو فيتحقق بواسطة فاعلم ذلك فانه من الواجب ان الابنية والباحث الحقيقه قال في الخارج الاخص في مطلق كالفصل العارض للجوان بواسطة انه ان او من وجه كالفصل العارض للاختصاص لا بواسطة ان ان قال في الحركة العارضة للآر بسبب النار قد يقال ان الحركة العارضة للآر غير الحركة العارضة للنار فلا يكون النار واسطة في العروض بل في الثبوت والكلام في الاول نذكر ان لا يستند اليها لا يقال في الخارج الاخص ايضا مستند الى الذات العارضة مستند الى الخارج الاخص والمستند الى المستند اليه الشئ مستند الى ذلك الشئ فيكون العارض للخارج الاخص مستند الى الذات في الجملة كالعارض للآر ولا نقول في ما بينها فان الامر بالآر وهو موضوع للعارض وعارض للذات واما الخارج الاخص فهو ان كان موضوعا للعارض لكنه غير عارض للذات بمعنى العاجم به فلا يكون مستندا اليها قال في ان الخارج الاخص الذاتانية واقية للحدوث المحذور والظان اقامة عطف على ان لكن البحث عن الارض الذاتية لا يوجب اوجبا فانه الحدوث المحذور كايوجد في الخارج الاخص الذاتية فاعلم قوله وليس المراد انها مطلقا موضوع المنطق حاصل هذا الكلام وقع امره بتزويد الاخر اذ ان يقال فيكم المعلومات التصويرية والتصديقية موضوع المنطق ان اريد انها مطلقا موضوع المنطق فهو الظاهر فان المنطق لا يبحث عن جميع احوال المعلومات لان من احوال المعلومات كونها موجودة والمنطق لا يبحث عن اريد

في بعض حواشيه من ان الحركة عارضة لذات الابيض بواسطة اخرج خارج عن مفهوم ماصدق عليه الابيض ماصدق عليه الابيض من حيث انه موضوع للبيان غير ماصدق عليه الجسم من حيث هو فيتحقق بواسطة فاعلم ذلك فانه من الواجب ان

في بعض حواشيه من ان الحركة عارضة لذات الابيض بواسطة اخرج خارج عن مفهوم ماصدق عليه الابيض ماصدق عليه الابيض من حيث انه موضوع للبيان غير ماصدق عليه الجسم من حيث هو فيتحقق بواسطة فاعلم ذلك فانه من الواجب ان

انها موضوع المنطق من حيث الاتصال كان الاتصال من نية الموضوع وفي
 حكمه لزوم كونه مطلقا في ذلك العلم لا بد في كل علم من كون موضوعه
 مستلما للثبوت فلم يكن من العارض المطلوبة لها في هذا الفن بل يجب ان يكون
 المبحوث عنه احوالا لغرض الموصل بعد اعتبار كونه موصلا واما تفريده بالرفع فهو
 ان قبل الموضوع هو اتصال الانف وعلى هذا القياس نظام هذا القيد
 في موضوعات العلوم قوله احدا الاتصال الى مجهول تصوري اه فانه اذا حكم على
 المعلوم التصوري بانه رسم واما كان معناه انه موصل الى المجهول التصوري بلا
 واسطة فببينة وبذلك يتحقق عدم صحة ما قيل من انه ليس في المنطق مستلما لها
 الاتصال **قوله** فصلا وخاصة اعلم ان الفصل الخاصة بحيث عنها على ما ذهب
 اليه المصنف من حيث الاتصال ونان من حيث يتوقف عليهما الاتصال
قوله وذكر الجزئية هنا على سبيل الاستطراد لان البحث عن الموصل او ما يتوقف عليه
 الموصل والجزئية ليس شيئا منها فيكون كمن سهرنا على سبيل الاستطراد **قوله**
 ان يقول لا بد ان نحقق في هذا الفن عنه لانه مما يتوقف عليه الموصل الى التصديق
قوله فالتأثير ما يتوقف عليه الموصل الى المجهول المتصديقي اقول الظان كحل هذا التسم
 من احوال المعلومات التصويرية ان يتوقف عليها الاتصال الى المجهول التصديقي
 ككون المعلومات التصويرية موضوعات في محول **قال** في الخارج الاخص والموصل الى
 التصديق التصديقات لا يقال ان الموضوع والمحول من قبيل الموصل الى التصديق
 وليس من قبيل التصديقات ولا يقع قوله والموصل الى التصديق التصديقات
 لا نقول المراد به الموصل القريب البعيد لا مطلق الموصل كما انشبه اليه كونه
 لا نقول المراد به الموصل القريب البعيد لا مطلق الموصل كما انشبه اليه كونه
 لا نقول المراد به الموصل القريب البعيد لا مطلق الموصل كما انشبه اليه كونه

في بعض حواشيه من ان الحركة عارضة لذات الابيض بواسطة اخرج خارج عن مفهوم ماصدق عليه الابيض ماصدق عليه الابيض من حيث انه موضوع للبيان غير ماصدق عليه الجسم من حيث هو فيتحقق بواسطة فاعلم ذلك فانه من الواجب ان

في بعض حواشيه من ان الحركة عارضة لذات الابيض بواسطة اخرج خارج عن مفهوم ماصدق عليه الابيض ماصدق عليه الابيض من حيث انه موضوع للبيان غير ماصدق عليه الجسم من حيث هو فيتحقق بواسطة فاعلم ذلك فانه من الواجب ان

في بعض حواشيه من ان الحركة عارضة لذات الابيض بواسطة اخرج خارج عن مفهوم ماصدق عليه الابيض ماصدق عليه الابيض من حيث انه موضوع للبيان غير ماصدق عليه الجسم من حيث هو فيتحقق بواسطة فاعلم ذلك فانه من الواجب ان

فان قيل التصور الذي مقدم على التصديق طبق هو التصور
بوجه ما و هو لا يتوقف على القول ان ارج فلما يتحقق التقديم
ويستلزم ان القول ان ارج مركب والتصور بوجه ما مفرد
واجب في ذاته ان القول ان ارج لا يكون نوع التصور ونوع
التصور مقدم على نوع التصديق طبقا استحق التقديم وضعها
في حاشية صحتها

بوجوب

بوجوب

انما يتحقق تقديم القول ان ارج طبقا ان لو كان كل ما هو من قبيل التصورات
مقدما على كل ما هو من قبيل التصديقات كوجوب كونه الكبري في الشئ الاول
ويوم **قال الشافعي** اما انه ليس عليه ان قبل الظاهر تقديم قوله اما انه جئنا اليه
التصديق فاجاب ان في قوله اما انه جئنا اليه التصديق مبني على جئنا اليه
الزبل فتقدم مع تلك المسألة فوجب البناء على قوله اما انه ليس عليه
وبين المتدعي وهو قوله والتصور كذلك وبدون تلك المسألة فتقدم الفصل بين
وبين المسألة المتعلقة به بقوله اما انه ليس عليه فافهم فانه لا يستدعي
تصور النسبة الحكيمه الابوجه ما سواء كان كنهها او لا قبل تصور النسبة تابع
لتصور غيرها فان كانا متصورين بالوجه فمهي تصور بالوجه وان كانا
متصورين بالكنه في ايضا متصورين بالكنه فانه وهذا معنى بطلان تحقق النسبة
الحكيمه لا يتوقف على تصور ما فانه هذا ان قبل يلزم على هذا التفريق الذي
والدليل ان في الدليل فلما ذكر في الاول واما في الثاني فللزم مع اعتبار
نفس النسبة الحكيمه في التصديق وفي الثاني لا بوجوب انظر في الفاه
في الدليل فاجاب انه يلزم في الدليل على هذا التقديم ما يلزم في الاول مع امارة هو
عدم صحة قوله الامور الواجب ان يقع الامر بين وقد وجه بان معنى كلامه
انه لم يكن لقوله لا امتناع الحكم من جهل معنى من حيث كونه بل انما على الاول
فلان المتدعي احتج بالتصديق والتصور النسبة وامتناع النسبة بدون تصور ما
لا بوجوب ذلك واما على الثاني فلان المتدعي استدعا والتصديق نفس النسبة متساوية
بدون تصور ما لا يستلزم ذلك مع ان اعتبار تصور النسبة في الدليل لا يلزم
على هذا التقديم فامل قوله هناك وجه رابع يلزم منه ما يلزم اذا اراد به في المو
الموضوعين الاتباع من استدعا والتصديق تصور الاتباع واما اذا اراد به النسبة بالحكم
بما لا يلزم

بوجه ما و هو لا يتوقف على القول ان ارج فلما يتحقق التقديم
ويستلزم ان القول ان ارج مركب والتصور بوجه ما مفرد
واجب في ذاته ان القول ان ارج لا يكون نوع التصور ونوع
التصور مقدم على نوع التصديق طبقا استحق التقديم وضعها
في حاشية صحتها

بوجوب

في الموضوعين وهو ان لا يكون لقوله لا امتناع الحكم من جهل معنى **قال الشافعي**
او ابتاع النسبة اه ان قبل على هذا التقديم ايضا لم يكن لقوله من جهل
معنى فان الاتباع ايضا من جنس بدون تصور فتقول على هذا التقديم
لو كان الاتباع فعلا فليكن معنى صحيح ويخص هذا الكلام بوان يقال لو اراد به الحكم
في الموضوعين الاتباع يلزم استدعا والتصديق تصور الاتباع واللازم بط
واللازم من مثله وهو ان يراه بالحكم في الموضوعين الاتباع واللازم ايضا
بط فقال ان كل لازم اللازم وانما يبطل ذلك لو كان الحكم ادراكا واما اذا
كان فعلا كما هو مذموب المحض فتستدعي التصديق تصور الاتباع فاقبش
المستدل المقدمة المنوحيه بانه يلزم استدعا والتصديق تصور الاتباع
بطريق الجزئية حيث قال لا يدعيه من تصور الاتباع ولم يذهب احد من المحققين
ونفيه اليه فعاد التامل وقال لا يلزم الملازمة المذكورة التي ادعى عنها يقول
لو اراد به ابتاع النسبة يلزم استدعا والتصديق تصور الاتباع وكيف لم
وتد فرق بين قول الامام في المحال المحض وقول المحض هذا بعدم صحة عطف الحكم
في قول الامام على المضاني وصحة عطفه عليه في قول المحض فاعطف على المضاني
لم يلزم الاستدعا والمذكور اصلنا فان ثبت المستدل الملازمة بانه لا يصح العطف
قول المحض ايضا على المضاني للوجوه المذكورة ولا يخفى ان في منع الملازمة وانما
لا يلاحظ فعلية الحكم وادراكية وان تقديم منع الملازمة او لا يلاحظ فعلية
ان يفهم من هذا المقام فانه من المباحض التي تزل في الافهام **قال الشافعي**
قال الامام في المحض كل تصديق لا بد فيه من ثلث تصورات قال المحض كشرع
المخصص ليس غرضه ان التصديق عبارة عن هذه التصورات الثلاثة لانه
لو كان عبارة عنها لوجب بتحقيق ما هيته التصديق كلما تحقق هذه التصورات

بوجوب

بوجوب

بوجوب

اللفظ او هو منفرد من المعنى او ما يكون من ملائها من الاولين فذو الالف لث
ايضا فاسد لعدم شموله اللفظ المركب بجوابنا في الشق الثاني وانما ذكر كثر
الالفاظ بالاتباع في هذه المقالة قوله فاما لم ينطق اذ ارا وان يعلم غيره محصلة
معنى كلامنا راجع هو انه لما توقف اعادة الكلام مطلقا واستغنى عما على الالفاظ
من اللفظ في

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

יהוה ייחודו

مقام

فقط المنطقي في الالفاظ من جهة تعليم المجهول اعم من المنطق وغيره بالقول
 ان **الرب** واجبة **قوله** بل يقول كلمة بل للتم في قان الوجه الاول يكون المفيد فيه
 خاصية والمفاد عاماً والوجه الثاني يكون المفيد فيه عاماً والمفاد خاصاً لكن
 التعميم والتخصيص في اللفظ بوجوب اللفظ في كماله لا في كماله بل في كماله
 قوله بل نقول فوجبه آخر لالفاظ **الرب** ووجه محصله انه لما توقف افادة المعاني
 مطلقاً واستغناءها على الالفاظ فحين اراد استغناء المعاني المنطقية من غير
 وافتادها اياه احتاج الى الالفاظ فقط المنطقي اليها ليس الا كذلك فتدبر **قوله** او بما
 يورد على الذنن ذلك من غير ما ذكره المصنف من ان كل كلمة دلالت برأيها يجوز
 زمان معين من الازمنة الثلاثة فانه حال مخصوص بلغة العرب ودون لغة
 العجم **قوله** فاجب **قوله** وانما غير هذا الفيداه يعني ان السمع من المشاهدة لا ينحصر
 العلم بوجوده لافظه في الدلالة الفعلية فانه يعلم وجوده لافظه بالمشاهدة ايضا
 فلا ينظر دلاله السمع من الناحية وجودية لافظه بخلاف السمع من غير الناحية
 فانه لا يعلم وجوده لافظه الا بدلالة اللفظ عليه فعلا فيظهر دلاله اللفظ **قوله**
 واما انحصار الدلالة اللفظية في الوضعية فانه راجع الى كون شئ من الغايض
 اعلم ان الحواشي على شئ قد بين النبي والاثبات بختم العقل بخبر ملاحظة
 مفهومه بالاخصار واما استغرائه لا يكون كذلك فيستند انحصارها الى
 التبع والاستغناء سواء كان في الجزئيات كاحصاء الدلالة اللفظية في الثالث
 او في الاجزاء كاحصاء المركبات اجزائها من العناصر فالقسمان كانت عقلية
 فهي بدريئة لا يحتاج اليه دليل وان كانت استمرارية فدلالتها انه لو كان هناك
 قسم اخر لوجدنا بالتبع لكن التالي بطنا لمقدم مثله والملازمة ظنية **قوله** ان
 لا تنقض حد بعض الدلالة ببعضها لم يتعرض للانتفاض حد كل واحد من النقص

والتجربة في دواء
الاعراض

سبعة إلى المظف وغيره
 مستطيق لانه قد بين في الوجه الأول ان الانا
 فوق عليا لا غير المظف وبنها من ضمتها
 فوق عليا للمظف ايضا واما في الوجه الثاني
 قد بين انهما فوق عليا للمظف بخفضه
 وحركته كما مل

الذات النافذة

طالع الحوت
 عليه اجلي خفيف
 اللغز العدم لا فطنة
 النفس اياها
 الالة اللغز اياها
 وجوده لا يكون
 فهم اللغز فطنة
 الاله الاله

والا لزام بالآخر لعدم الاطلاع على مثال ويمكن تصوير فيها اذا كان اللفظ
 موضوعا لشيء ولازمه ومجموعهما فان لم يقيد بالدلالات بنوع الوضوح
 انفسه من كل من الدلالات بالآخرين لانه اذا اريد من ذلك اللفظ المجموع
 دلالة على اللازم بالتضمن وحد المطابقة والالزام صاه في عليها واذا اريد
 من ذلك اللفظ المفرد دلالة على اللازم بالالزام وحد المطابقة والتضمن
 صادق عليها وان اريد من ذلك اللفظ اللازم دلالة على المطابقة والتضمن
 والالزام صادق عليها فانهم قالوا **قال الشارح** اي اللازم الزمعي **قال الشارح** كانه
 موضوع للجم لا يتحقق انهما لموضوعي للجم المعين بل المفهوم صادق عليه والذكر
 عدت من الكلمات التي ينحصر في فرد واحد وكانه اراهم في ذلك **قال الشارح** ان اطلق
 الامكان اه الصواب تركت قوله واريد به الامكان الخاص من الامكان كمال
 اطلق بدل على الامكان الخاص بالمطابقة وح بدل على الامكان العام بالتضمن
 ولا دخل للارادة في الدلالة **قال الشارح** ويصدق عليها اي على الدلالة لفظ الاء
 مكان على الامكان العام **قال الشارح** خرجت تلك الدلالة اي خرجت من حد
 المطابقة ودلالة لفظ الامكان على الامكان العام حين اطلق على الامكان
 الخاص **قال الشارح** في تلك الصيغ اي في صيغ يطلق الامكان ويترادف الا
 مكان الخاص **قال الشارح** في تحقيقه اي لتحقيق دلالة الامكان على الامكان العام
 اذا اطلق على الامكان الخاص ان فرضنا انتفاء وضع لفظ الامكان بازاء الا
 مكان العام **قال الشارح** مع انه يصدق عليها اي على الدلالة **قال الشارح**
 دخلت فيه اي لو لم يقيد حد المطابقة بنوع الوضوح دخلت الدلالة فيه في حد
 المطابقة ولا يقيد بخرجت عنه **قال الشارح** ولو لم يقيد حد دلالة التضمن وهذا
 شرو في بيان انتفاء التضمن والالزام بالمطابقة **قال الشارح** وصدق

واللازم

عليها اي على دلالة لفظ الامكان على الامكان العام حين اطلق على اللفظ الامكان
قال الشارح خرجت عليه اي خرجت المطابقة من حد التضمن لان دلالة لفظ
 الامكان على الامكان العام حين اطلق عليه ليست بوسطة ان اللفظ موضوع
 لمعنى دخل فيه ذلك المعنى فيكون تضمينية بل بواسطة ان لفظ الامكان موضوع
 بازائه ايضا **قال الشارح** وهذا هو الدلالة المطابقة اعلم ان تعريف الدلالة بالانتماء
 الى الفاعل والمفعول يعني الى الاء مع او المعنى او بانتقال الزم من سائر اللفظ
 الى المعنى من المسامحة لا بالقبول المقصود اذ لا اشتباه في ان الدلالة صفة
 اللفظ بخلاف الفهم والانتقال فان الفهم والاستفال من اللفظ انما هو بسبب
 فيه فماتة قبل هي حالة اللفظ بسببها يتم منه وينقل منه اليه فكانهم يتنوا با
 بال محبة على ان التضمن المقصود من تلك الحالة هي الفهم والانتقال فانهم
قال الشارح وكذا اذا علم ان ان الجواب خل مفرد وهو ان دلالة اللفظ على المعنى
 المطابقة انما يتحقق اذا اريد ذلك المعنى فان اللفظ ما لم يوجد فربما ارادة
 معانيه لا يفهم منه المعنى فلا يكون العلم بالوضع كافي في المطابقة بل لا بد من
 فربما ارادة فربما يحصل كماله لا دخل للارادة في الدلالة فانه اذا علم ان اللفظ
 موضوع لمعاني متعددة فعند سماعه يفهم معانيه بكسر ما وان لم يعلم ان مراد
 المتكلم ما اذا فافهم **قال الشارح** لا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا لمعصية معينة
 بعينها لا يمكن ان يكون اللفظ والاء على معان غير متناهية بالالزام لا يمكن ان
 يكون اللفظ موضوعا لغير ذلك من اجزا غير متناهية ملحوظة تفصيلا عند
 الوضع في يلزم ان يكون اللفظ والاء على معان غير متناهية ملحوظة تفصيلا
 بالتضمن فلا يرد مثل الفعل باعتبار النسبة الداخلة في مفهومه فانها ملحوظة
 تفصيلا عند الوضع بل تراخا لا يوضع اللفظ **قال الشارح** باوصاف غير متناهية
 التفصيل عند الوضع

فعله ولا يمكن شتر في وضعه في جميع لزوم
 الاستحالة على انه لا يمكن ان يكون
 شكله يلزم في اللفظ معينة

بشيء وبيننا عليه ذلك
 انفسه شفاين كيب
 القدر على ذلك

اختر ارض عن الوضع العام كوضع اسوار الاثني عشر فان هذا موضوع لكل واحد
 من المثاليين المذكور بوضع واحد وبدل على كل من تلك المعاني الغير المتناهية
 دلالة مطابقة **قال الشارح** ولا يشترط فيها اللزوم الخارجي والظاهر المتصور
 بيان عدم اشتراط الدلالة الالهيية باللزوم الخارجي مع اشتراطها باللزوم ^{من قوله}
 الزماني لبيان عدم اشتراط اللزوم الخارجي بدون اللزوم الزماني فان الغرض
 من الشرط تحقيق الدلالة الالهيية وعدم دخول اللزوم الخارجي في تحقيق
 دلالة الالهيية الجبري ان يحكي ومما نلونا عليه ^{هو من التلخيص وهو ان} دليله في عدم
 اشتراط اللزوم الخارجي **قال الشارح** في عام من شأنه ان يكون
 شخصه ونوعه وجنس الغريب فالاول كالشخص الذي صار في فانه حسب
 شخصه قابل للبر والاك كالاكمة فانه يحكي نوعه للبر والناية كالعقوبة
 بحسب جنس الغريب هو الحيوان قابل للبر **قال الشارح** واما استلزام
 المطابقة الالهية فغير متيقن لان الالهية اه تحصل ان استلزامها للالهية
 غير معلوم لعدم العلم بوجودها ^{وهو ما لا يشترطه} لانه لا يلزم في جميع الصور وهو وجوده
 لازم يلزم من تصور المبع تصور واستلزام عدم العلم بعدم العلم بوجوده ^{وهو ما لا يشترطه}
قال الشارح الجواز ان يكون من الماهيات ^{التي لا يلزم كذا} لا يقال لما كان جواز
 كون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط علته ليتيقن عدم استلزام المطابقة النفس
 فيسبق ان يكون من الماهيات لا يستلزم شيئا كذلك علته ليتيقن عدم
 استلزامها للالهية لاننا نقول فرق ما بينهما فان الجواز في الاول متعلق
 بكون اللفظ موضوعا للبر واما وجوده فمعلوم بخلاف الثاني فانه متعلق
 بوجوده تلك الماهية فان وجوده ما هيته لا يستلزم شيئا غير معلوم ان قبل اذالم
 بعلم كون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط فلم يتيقن عدم استلزام المطابقة النفس

بوجه الشرح

المستلزام حتى تحقق تحقيق الباطن ثابتة فاذا وضع اللفظ بازاها
 تحقق المطابقة بدون التضمن فتأمل **قال الشارح** واوله انها ليست غير
 وتعالى ان يقول اللازم الزماني ما يلزم من تصور اللزوم تصور ولا يلزم
 من تصور الماهية تصور انها ليست غير ثابت بل التصديق به ويمكن الجواب
 بان تصور الماهية اذا استلزم هذا التصديق فبستلزام تصور كل واحد
 من طرفيها والنسبة بينهما ^{فان} ولو صح ذلك لاستلزم كل تصور تصديق
 وهو بطل قطعاً واللازم من ادراك امر واحد او امور غير متناهية **قال**
الشارح فكيف ما تنفق رهايب الاشياء ولم تخط سالنا غير ما قبل هذا ^{من قوله}
 بعدم استلزام المطابقة للالهية واجيب عنه بانه ليس للمانع مذهب اي
 المانع من حيث انه مانع جاز ان يقول ما هو مخالف لذميه وبان المراه
 بغيره ^{من قوله} لم يخط سالنا غير مفهوم الفية لما صدق عليه الغير ولا يلزم الا
 شكل فليست مل قوله قد يتوهم ان مفهوم الكلية والجبرية ان كونه فلا يكون
 جزء وحاصلة له فيل ان التضمن وهو فهم الجزء من حيث جزؤه وصف الجزئية
 مع خارج لازم يستلزم تصور الكلية ضرورة تضاد الكلية والجبرية النفس
 بدون الالهية غير وجوده وحصل الجواب ان قد تصور كبر من المركبات مع
 التوهم من كونه مركبا ومن مفهوم الكلية الجزئية وليس معنى قولهم النفس فهم
 الجزء من حيث انه جزء ان التضمن فهم الجزء مع وصف جزئية بل معنا
 فهم الجزء بواحدة كونه جزائي ^{سبب} من اللفظ كونه جزء من مفهوم اللفظ
 سوار لو خط في تلك الحالة وصف الجزئية **قال الشارح** فان اللازم ما
 ذكره ليس بيقين عدم الاستلزام النفس للالهية قبل المقصود في الاستلزام
 على سبيل القطع ان ظهر ما ذكرنا عدم استلزام النفس على سبيل القطع الا

الالهة فانهم قالوا **الثاني** وانما قيد بالحقيقة انما زاع عن النابع العام قال
 المحس في الجامع وانما قيدناه بهذا القيد ليخرج عنه وجود النابع العام في غيره
 حصول وجود المنبوع لا يخص كوجود الحارة بدون محاسن النار فان وجودها
 بدونها ليس من حيث انها تابعة لها فان الحارة التابعة لها من حيث انها
 تابعة لها هي الحارة الحاصلة منها ووجود تلك الحارة بدون محاسن النار
 قبل قيد النار لان الحارة المطلقة لم تكن تابعة لها فلو وان كانت تابعة لها بعد
 فتقول مطلق الحارة تابعة للنار والنابع من حيث هو نابع بمتبعه وجوده
 بدون المنبوع فيلزم امتناع وجود مطلق الحارة بدون محاسن النار والواجب ان لا
 ان النابع مطلقا لا يوجد بدون المنبوع بل النابع الموصوف بالتبعية لذلك
 المنبوع لا يوجد بدون المنبوع فحارة النار لا يوجد بدون النار لكن مطلق
 الحارة يوجد بدونها **قوله** فان اردت ان التضمن نفس مفهوم النابع كما يفهم
 من هذه العبارة اعلم ان قولك من حيث هو كذا قد يراد به بيان الاطلاق
 وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو انسان وقد يراد به التقييد
 كما في قولك الانسان من حيث انه يجمع ويرزول على الصفة موضوع الطب وقيل
 به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة **قوله** وهو قوله
 التضمن نابع ليس من قبيل التا والثالث لان المراد بالنابع ههنا مفهوم
 النابع لا ذاته فيصح اعتباره تقييده او تعليله لمفهومه فيشعر بالمعنى الاول
 فيكون معناه ان التضمن مفهوم النابع قوله لكن نتيجة ذكره ان رده
 من ان اللازم قبل الحقيقة قيد للمعنى انما جهته وقد قرر في المحطات ان
 كبرى القياس اذا كانت احدى الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالصغر
 فيفيد القياس المذكور ان التضمن الالهة لا يوجد ان مطلق بدون المطابقة

فيكون
 من حيث
 هو نابع
 بمتبعه
 وجوده

وهو قوله
 التضمن
 نابع ليس
 من قبيل
 التا والثالث

اقول في جعل الحقيقة جهة متباينة **الثاني** اما ان يقصد بجزء من دلالة
 لو قيل اما ان يقصد بجزء من معناه كما ان اظهر واعلم ان المراد من القصد
 القصد الجاري على قانون اللغة والالو قصد بجزء من معناه بل من ان يكون
 ان قيل المراد بالقصد اما القصد بالفعل او صلاحية فعل الاول فيدخل المركات
 قبل استنباطها والقصد بالمعنى في تعريف المعنى وعلى التا يخرج مثل الحيوان
 الناطق على من حد المفرد لانه كجست يقصد بجزء من دلالة على جزء من معناه كجاست
 ان المراد صلاحية قصد دلالة الدال حين قصد بالدال ذلك المعنى والحيوان
 الناطق حين ما يقصد به الشخص به لا يقصد بلفظ الحيوان والناطق من ههنا
 فهو داخل في المعنى فاعلم **قوله** **الثاني** فخرج من الحد ما لا يكون له جزء
 كمنع الاستنباط ما قبل ما يكون له جزء للمعناه كما لنفظة اقول ان ما صدر في عليه
 النقطة ليس له جزء للمفهوم النقطة تامل اعلم ان عباد الله يدل في حالة العلية
 حرة لفظ على جزء معناه باعتبار وضع آخر فان لمعنيين باعتبار وضعين مختلفين
 وهو باعتبار معناه العلمي كزيد في عدم دلالة جزء لفظ على جزء معناه وكذا الحيوان
 الناطق على والفرق بين الصوتين هو ان المعنى التركيبي في الحيوان الناطق
 جزء معناه العلمي فانه عبارة عن المعنى التركيبي والشخص في اول جزء اللفظ بانها
 الوضع التركيبي على جزء المعنى فدلالة عليه دلالة على جزء المعنى العلم المقصود لان
 حرة الجرد جزء والمعنى التركيبي في عباد الله ليس جزء من المعنى العلمي الذي هو الشخص
 الانسان لان العبودية خارجة عن الشخص وكذا لاول لفظ الله دلالة جزء
 لفظ باعتبار الوضع التركيبي على جزء المعنى المقصود فانهم قالوا **الثاني** وقدم في
 الاحكام والافان لانها بحسب الذات فان قبل التقييد فم مفهوم من الفة الى
 الظن ان تمام كل قيد فم يكون التقيد ايضا باعتبار المفهوم فاجواب ان بين قولهم

في اصطلاح النجوم الزاء وضعت للحقيقة
 والبار للشيء والدال للاربعية من الفة
 الالهة اصطلاح صحيح لكن على قانون اللغة
 صحيح لا يقال يقصد في عباد الله لانه لا
 يقصد بجزء من دلالة على جزء من معناه فانه
 لا يقصد بجزء من المعنى جزم من اخر
 معناه لا يقال في ذلك برفع بلاط
 تشكيه حرة فان حصل بطلاسة ان
 الدال بالمطابقة ان قصد
 بجزء من اخر الله لانه
 المركات ان لم يقصد
 بشي من اخر الله

على قصد في عباد الله

في مفهوم المركب جرمية وفي مفهوم المقصود
 عدسة والنبوءة المشبه في مفهوم المركب هي كقيد جزء
 اللفظ وكقيد جزء المعنى وكقيد دلالة عليه وكقيد
 قصد تلك الدلالة وهي جزم الا وهو من اللفظ
 كقيد كل واحد منها وكقيد المركب جزم لا يمكن كقيد
 المركب كقيد انفي عدم واحد منها ومنه القيد
 في مفهوم المركب جرمية وفي مفهوم المقصود
 عدسة والنبوءة المشبه في مفهوم المركب هي كقيد جزء
 اللفظ وكقيد جزء المعنى وكقيد دلالة عليه وكقيد
 قصد تلك الدلالة وهي جزم الا وهو من اللفظ
 كقيد كل واحد منها وكقيد المركب جزم لا يمكن كقيد
 المركب كقيد انفي عدم واحد منها ومنه القيد

بالحيوان
 بالانسان
 والناطق
 في ذلك

ان التعيين بحسب الذات هو ان الباعث على هو حصول الدوات التي هي
 الان لم لان المقسم هو الذات وقد قيل ان كل قسمين في كل واحد من
 باحقيقته انما يكون على افراده اذ معناه باحقيقته ان افراده بعضها كذا
 والبعض الاخر كذا اما ان المقسم في المقسمه بمانع عن قسمه الجمل الا افراد
 التي تجزئها وحليلها اليها دون الكل الى جزئياته فلا اشكال فاعلم ذلك **فوله**
 في لا بد من ان الية هم اذا اعتبروا بالفرع بدون اعتبار الاصل بعيدا
فوله الاول مستبعد جدا فوجه الاستبعاد هو قول اكثر اللغاة المركبة في
 المفردة قوله ولذلك لم يتغير من له ما يدل على عدم التعرض وجه النظر
 والاقا حيل الدليل في الجملة يكون والا على عدم اعتبار التعرض والاكترام
 معها بالمعنى الاول قوله بل هذا اول ما يكون اذ ليس في كلامه ان راجع ما يشعر
 بالاولوية **فوله** الصحيح تركه لانه ليس كما تحقق الافراد بالنسبة الى الية
 التعرض والاكترام في تحقق بالنسبة الى الية المطابق فانه يتحقق في المتأخرين
 المذكورين بالنسبة الى المعنيين بدون كنفه بالنسبة الى الية المطابق **فوله**
 والمقصود قال بعض الافاضل مخصصه به بعيدا **فوله** لان الحقيقة
 لان التركيب باعتبار المعنى التعرض والاكترام في ايضا مندرج في الحقيقة
 من التركيب باعتبار المعنى المطابق فتوجه على هذا الوجه ان الافراد بحسب
 المعنيين المذكورين ايضا يتبع عن الافراد بحسب المطابقة فما الترتيب بما في
 اعتبارها اختار في وجه الترتيب بان التركيب وجودي والافراد وجودي
 والوجود في اشرف في حصيله انه اعني المطابقة في المقسم لان اعتبارها بحسب
 التركيب الذي هو اشرف في المعنيين باعتبارها بحسب الجمل وجه وجه
 الترتيب احصا الى المطابقة وفيه اشكال من وجهين اما اوله ان هذا انما
 منقسم على الطرفين

وهو ان الباعث على هو حصول الدوات التي هي
 الان لم لان المقسم هو الذات وقد قيل ان كل قسمين في كل واحد من
 باحقيقته انما يكون على افراده اذ معناه باحقيقته ان افراده بعضها كذا
 والبعض الاخر كذا اما ان المقسم في المقسمه بمانع عن قسمه الجمل الا افراد
 التي تجزئها وحليلها اليها دون الكل الى جزئياته فلا اشكال فاعلم ذلك
 في لا بد من ان الية هم اذا اعتبروا بالفرع بدون اعتبار الاصل بعيدا
 الاول مستبعد جدا فوجه الاستبعاد هو قول اكثر اللغاة المركبة في
 المفردة قوله ولذلك لم يتغير من له ما يدل على عدم التعرض وجه النظر
 والاقا حيل الدليل في الجملة يكون والا على عدم اعتبار التعرض والاكترام
 معها بالمعنى الاول قوله بل هذا اول ما يكون اذ ليس في كلامه ان راجع ما يشعر
 بالاولوية الصحيح تركه لانه ليس كما تحقق الافراد بالنسبة الى الية
 التعرض والاكترام في تحقق بالنسبة الى الية المطابق فانه يتحقق في المتأخرين
 المذكورين بالنسبة الى المعنيين بدون كنفه بالنسبة الى الية المطابق
 والمقصود قال بعض الافاضل مخصصه به بعيدا لان الحقيقة
 لان التركيب باعتبار المعنى التعرض والاكترام في ايضا مندرج في الحقيقة
 من التركيب باعتبار المعنى المطابق فتوجه على هذا الوجه ان الافراد بحسب
 المعنيين المذكورين ايضا يتبع عن الافراد بحسب المطابقة فما الترتيب بما في
 اعتبارها اختار في وجه الترتيب بان التركيب وجودي والافراد وجودي
 والوجود في اشرف في حصيله انه اعني المطابقة في المقسم لان اعتبارها بحسب
 التركيب الذي هو اشرف في المعنيين باعتبارها بحسب الجمل وجه وجه
 الترتيب احصا الى المطابقة وفيه اشكال من وجهين اما اوله ان هذا انما
 منقسم على الطرفين

بين اذ الحان الافراد والتركيب المطابقه بمعنى عن الافراد والتركيب بحسب
 النظم والالتزام لان المتأمل طلب ما بين اعتبار التركيب والافراد بحسب
 المطابقة وعدم اعتبار التركيب الافراد بحسب المعنيين واما اذا لم يكن
 كذلك بان يكون التركيب بالنسبة الى المعنيين داخلًا ولم يدخل الافراد
 بالنسبة اليها فلم يتم واما ثانيا فلانه لو اردت بغير المطابقة في قوله من ا
 الاكتفاء بغير المطابقة النظم والالتزام لم يكن ملائما لما ذكره في صدر
 البحث من ان المراد به انه لم يعتبر الدلالة مطلقا وان اردت المطلق لم يكن
 هناك الكفا لان المطابقة ايضا مذكورة في ضمن المطلق كالنظم والالتزام
 بل اننا لو افول ان المراد بغير المطابقة النظم والالتزام قوله لا يلزم ما ذكر
 في صدر البحث قلنا ذكر الشارح دليلًا على ان الاكتفاء بالمطابقة عدم
 اعتبار المطلق وهو ان التركيب يتحقق باعتبار المعنيين الا اذا تحقق الى
 فيه وعليه ان الافراد يقتضي الاكتفاء بغير المطابقة كما ان التركيب يقتضي
 الاكتفاء بالمطابقة فذكر قدس سره ما يترجح كلام الشارح من ان التركيب
 هو المفهوم الوجودي فتوكله ولا يلتفت الى ما يقتضيه ليس بالنظم الى ا
 الكلام في بلزوم عدم كونه ملائما في الصدر بل بالنظم الى ما يترجح من ان
 التركيب هو المفهوم الوجودي فامل **فوله** والجزء الآخر من تركيب اللفظ
 لا يكون مهيأ والالم يكن هناك تركيب آبي بحسب المدلول الالهي والمقدر
 خلافة ان قبل حريق مهمل لا يكون الجزء الاول معني مع تحقق التركيب فيه
 لا يقال ان اللفظ موصوفه لانفسها لانه قد ابطله قدس سره في حاشي
 الراضى بل الحقي في الجواب ان جسيق مناه في ما قبل هذا اللفظ اي هذا اللفظ
 مهمل **فوله** لانه لا يلزم ان يكون اجزاء المعنى الالهي خارجة عن المعنى المطابق

وهو ان الباعث على هو حصول الدوات التي هي
 الان لم لان المقسم هو الذات وقد قيل ان كل قسمين في كل واحد من
 باحقيقته انما يكون على افراده اذ معناه باحقيقته ان افراده بعضها كذا
 والبعض الاخر كذا اما ان المقسم في المقسمه بمانع عن قسمه الجمل الا افراد
 التي تجزئها وحليلها اليها دون الكل الى جزئياته فلا اشكال فاعلم ذلك
 في لا بد من ان الية هم اذا اعتبروا بالفرع بدون اعتبار الاصل بعيدا
 الاول مستبعد جدا فوجه الاستبعاد هو قول اكثر اللغاة المركبة في
 المفردة قوله ولذلك لم يتغير من له ما يدل على عدم التعرض وجه النظر
 والاقا حيل الدليل في الجملة يكون والا على عدم اعتبار التعرض والاكترام
 معها بالمعنى الاول قوله بل هذا اول ما يكون اذ ليس في كلامه ان راجع ما يشعر
 بالاولوية الصحيح تركه لانه ليس كما تحقق الافراد بالنسبة الى الية
 التعرض والاكترام في تحقق بالنسبة الى الية المطابق فانه يتحقق في المتأخرين
 المذكورين بالنسبة الى المعنيين بدون كنفه بالنسبة الى الية المطابق
 والمقصود قال بعض الافاضل مخصصه به بعيدا لان الحقيقة
 لان التركيب باعتبار المعنى التعرض والاكترام في ايضا مندرج في الحقيقة
 من التركيب باعتبار المعنى المطابق فتوجه على هذا الوجه ان الافراد بحسب
 المعنيين المذكورين ايضا يتبع عن الافراد بحسب المطابقة فما الترتيب بما في
 اعتبارها اختار في وجه الترتيب بان التركيب وجودي والافراد وجودي
 والوجود في اشرف في حصيله انه اعني المطابقة في المقسم لان اعتبارها بحسب
 التركيب الذي هو اشرف في المعنيين باعتبارها بحسب الجمل وجه وجه
 الترتيب احصا الى المطابقة وفيه اشكال من وجهين اما اوله ان هذا انما
 منقسم على الطرفين

هذا هو الوجه الثاني

فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على عدة معان فلو كان اللفظ يدل على معنى واحد لكان اللفظ هو المعنى لا العكس

مثلا ان كان الجسم الماشي لازما لقولنا الحيوان الناطق كان دلالة هذا التركيب عليه بالاسم لكن دلالة الحيوان الذي هو جزء هذا التركيب على الجسم الذي هو جزء المعنى المدلول الالهي بالنفس لا بالاسم وان كان الحيوان الماشي لازما له كان دلالة جزء التركيب على جزء المدلول الالهي بالاشياء لا بالالهي فانه وذلك لان التركيب من الداخل والخارج والاشياء الخارج واخلات ذلك ودخل مجموع الشيء يستلزم دخول كل واحد من اجزائه بخلاف خروج المجموع فانه لا يستلزم خروج كل واحد من اجزائه نعم يجب خروج واحد من اجزائه فانه قلت دلالة المعنى الالهي به يعني ان هذا الاحتمال لا يغير نالان المقصود حاصل على كل واحد من هذين التقديرين ايضا وعلم ان دلالة اجزاء لفظ التركيب باسم على اجزاء معناه الالهي لا يمكن ان يكون بالمطابقة او بالنفس لان المدلول المطابق للتركيب هو المدلولات المطابقة لاجزائه فلو كان دلالة اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى الالهي بالمطابقة والنفس لم يكن المعنى الالهي خارجا عن المعنى الموضوع له اللفظ بل لا بد من ان يكون دلالة اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى الالهي بالاسم ودلالة باقية الاجزاء بالمطابقة او بالنفس او بالاسم اذا علم ذلك فنقول ملخص الكلام ان دلالة جزء اللفظ اذ دل على جزء المعنى الالهي بالاسم هو ان جزء من اللفظ التركيب لا بد من ان يدل على جزء المعنى الالهي بالاسم فادل جزء اللفظ على جزء معناه الالهي بالاسم فلا بد وان يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق وجزء الاول لا يكون مملوا ولا مراد فالتكثير واللام يمكن من ان يكون التركيب حسب المدلول الالهي والمقدر خلافة فلا بد وان يكون له معنى مغاير لمعنى الجزء الاول فثبت استلزام التركيب حسب المعنى الالهي التركيب حسب المعنى

بالنسبة الى موضوع له في

هذا هو الوجه الثالث

فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على عدة معان فلو كان اللفظ يدل على معنى واحد لكان اللفظ هو المعنى لا العكس

المعنى المطابق فليتنامل قال الشيخ في الا ان هذا الوجه يفيد اولونه اعتبار المطابقة اه هذا الوجه يدل على ان اعتبار المطابقة بالنسبة الى التركيب مع عدم اعتبار النفس والاسم فلو كان اعتبار المطابقة في المعنى لزم اعتبار مستغنى عنه بالنسبة الى التركيب الاول يدل على ان اعتبار المطابقة يستلزم دخول بعض افراد التركيب قد المفرد فلهذا الوجه يفيد اولونه الوجه الاول يفيد الوجوب فانه نعم يحتاج في خبره الى التناول المذكور لانه لم يخرج في خبره ايضا الى التناول ولو وقع خبره عنهما في مثل انك لم تدري ربه اذ لو قيل اللفظ المفرد اما ان لا يصلح معناه لان خبره وحده لا يتناول اللفظ المفرد اما ان لا يصلح معناه لان خبره كان معناه اما ان لا يصلح معناه لان خبره في الخبر به هو المعنى فلا فرق بين الباري وبين لانا نقول اذ قبل اللفظ المفرد اما ان لا يصلح لان خبره كان معناه ان معنى ذلك اللفظ مقبلة بذلك اللفظ اما ان لا يصلح لان خبره بخلاف ما اذا قبل اما ان يصلح معناه لان خبره فانه لا يقتضي ان يكون الاخبار حال كونه مستغنى وامن ذلك اللفظ بل هو نعم من ان يستغنى عنه او بما يردفه فافهم فانه هذا الكلام حتى اقول فيه بحث فان المعنى الغير المستقل كما لا يصلح لان خبره وحده لا يصلح لان خبره بانضمام شئ واحد اليه فيشكل عن ذلك فانه قدس سره في مواضع من كتبه قد صلاحيته كون الكلمة باعتبار مجموع مفهوم التركيب الحدث المستقل والنسبة النامة الغير المستقلة وعدم صلاحيتها كون الصفة باعتبار مجموع معناه التركيب من الدات والحدث والنسبة التعبيدية الغير المستقلة خبرا بها وتعليلها بان النسبة لعدم استقلالها لا يصلح لان خبرها ولا عنها لا واحد ولا مع غير فان قلت فكيف يصح القول بخبره لان الاداة باعتبار مفهومها الالهي

فان قيل قد يقال ان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على عدة معان فلو كان اللفظ يدل على معنى واحد لكان اللفظ هو المعنى لا العكس

التبر المنقل لا يقع مخبراً بها ولا وحداً ولا مع غيرهما لكن قد تفعل عن ذلك
 المفهوم للمفهوم مستقل فنصلح لان يقع جزئاً من المخبر به والمخبر عنه فلا في
 لا جراً لا يقع جزئاً من المخبر به باعتبار مفهوم الاصل الذي هو الرتبة السليمة
 بل باعتبار ما بعد الية من يقع مستقل ولذلك سميت القضية التي وقعت
 لا جراً من محمولها او موضوعها متعدياً فليطرح في هذا المقام فانه من الياض
 الواقعية الحقيقية **قال النجاشي** ونظ النجاشي فيها من حيث اللفظ نفسه
 فيه بحث فانهم قالوا في وجه هذه الظنة بان ما لانها اما ان يدل على في
 نفسها او لا في كثير من تلك العلامات والاحوال كقول تد والبين ولو في
 نارة التابث الى كنهه والدلالة على الزمان وكونها على صيغة الماضي وعلى الماضي
 والامر والامر والامر ولذلك سماها بعضهم كلمات وجودية اي ولاجل ولا الهنا على الزمان
 كالكلمات بسمى القوم كلمات واما كونها وجودية فلدلالة الهنا على ثبوت اخبارها
 اسماها **قوله** ومن ثم قيل اي ولاجل ان الافعال التي قصته منان عن سابرة نكاح
 الادوات قيل لا ولا لان لا يتعد من الادوات بل تجمل قسماً رابعاً **قوله** اما ان
 يكون معناه مخبر تام والمراد بالمعنى عم من الطائفة والنص في **قوله** فاما ان ينقسم
 الى قسمين ولا وفك بان يقال وهو ان يصلح لان مخبره فان دل بهيته
 على زمان معين فهو الظنة والافعال اسم وان لم يصلح لان مخبره فهو الاداة
قوله فهو اما ان يذكر في عقيبها بان يقال وهو ان يصلح لان مخبره وحده ولا
 الساعات الاداة والاول اما ان يدل بهيته اه واعلم ان المراد بالمراد بالسند
 فلا يرد مثل فعل الامر والشيء **قال النجاشي** والمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
 لا يقال عند تعريف الشيء بنف كانه نقول المراد بالمراد في الاول هو الصيغة
 كما فسرها وفي الكا هي الصوت اليه اعم من الصيغة فان الصيغة هي الصوت

[illegible]

البناء بالالف

افلا لم يكن المراد من هذا الكلام
الا ان يبين ان المراد من هذا الكلام
البيد بقوله الحاصلة

المخصوصة الحاصلة باعتبار التقديم والنفي والحركات والسكنات **قوله**
واعترض عليه بان دلالة الكلمة على الزمان بالصيغة اه حاصلة ان ما ذكرنا
في تعريف الكلمة من انها تدل برسمه على زمان معين يتناول كل ما في
الغزب ولا يتناول لغة جميع كلمات العجم **او** قد عدم ان نظر الفرض في الالفاظ
على وجه كلي كما مر من البيان يشعر بحرمة مباحث الالفاظ كالمقصود
قوله بل نقول هذا اذا دل على ف وذلك القول لانه بالنسبة الى كلمة
واحد ولهذا قال بل نقول واجيب عنه بان المراد بالهيئة الى اختلاف
الزمان عند اختلافها هي الهيئة النوعية مثلا ان الواضع وضع الماضي صيغاً
مختلفة دللت بعضها المخصوصة التي بمنزلة الالفاظ المتوافقة على الزمان لا في
فني اختلف تلك الهيئات المخصوصة اختلف دلالة الصيغ فلا يرد شي
وان شئت نوضح المقام وكجفت الكلام فاستمع لما تلو عليك وهو ان جعل
ان لغة الهيئة في اللفظ وفي الكلمة دالة على الزمان وبشهادة عليه
وهو اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة والمادة عند ما فاعترض لزوم
التركيب في الكلمة واجاب بان العبرة في التركيب لانه الاجزاء المترتبة في سجع
والمادة مع الهيئة ليست بهذه المثابة وقد صرح المحقق في حاشيته
الراضي بان الهيئة بالتفصيل المذكور امر اعتباري فنعجز عن ثبوتها عليه تقديره
جزئتها منع دلالتها على الكلمة على الزمان فلا يتم الشهادة المذكورة للاحكام
عند اختلاف الصيغة واختلافها عند ما في بعض الصور ولو كان يكون
دخل في المادة دخل في الدلالة بان يكون مجموع المادة والصوت دالة
وعلى مادة اذا كانت مع تلك الهيئة المخصوصة يدلان على الزمان الماضي
واذا كانت مع هيئة اخرى معينة يدلان على زمان الحال والاستقبال ولو كان

۱۱
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين

11

مضلا جهة قصب و قصب و ضربت و غيره ذلك
مخالفة لغيره لكننا بمنتهى الكرامة في
الانها على الزمان الماتج

بيت ان مع شاهنامه

انتم من اعقابنا
ولكن بجز
من اللعنه

والصفة المعلوم
والقول الموقر

قوله والجواز ان يكون الدلالة
او ما عطف على قوله والجواز ان
يكون للدلالة داخل او
سدا آخره

ان يكون الدال هو المادة بشرط الهيبة على سلم الدلالة في الكلمة على
الزمان منع دلالتها عليه في جميع اللغات بل انما يتحقق ذلك في لغة العرب
وهو لغة الجرم ولا يبعد ان يقال حاصل كلام الشارح ان الهيبة مستقلة
في الدلالة على الزمان وليست للمادة دخل في الدلالة بشهادة اختلاف
الزمان عند اختلاف الهيبة في صورته المادة فلو كان للمادة دخل لا
تحقق اختلاف الزمان عند انحاءها لكن يتحقق في بعض التصورات وليس معناه
ان استلزام اختلاف الصيغة اختلاف الزمان يدل على ان الهيبة مستقلة
كما هو ظاهر البيان من ان الزمان متغير عند اختلاف الهيبة في بعض المواد ليس
اختلاف الصيغة مستلزما لاختلاف الزمان حتى يتم شيئا منه لكن يرد المنع
لجواز ان يكون المجموع والآو يجوز ان يكون الدال هو المادة بشرط الهيبة
وكذا معنى قوله وانحاء الزمان عند انحاء الصيغة بل انحاء الزمان عند انحاء
الصيغة مع اختلاف الماد يدل على استقلال الهيبة في الدلالة فانها لو لم تكن
مستقلة وكان للمادة دخل فيها لتحقق اختلاف الزمان عند اختلافها لكن
قد لا يتحقق ذلك لم يرد ان استلزام انحاء الصيغة انحاء الزمان يدل
على الاستقلال من يرد عدم الاستلزام في المضارع فان الصيغة هناك كتحقق
والزمان مختلف لكن يرد عليه المنع لجواز ان يكون المجموع والآو المادة بشرط
الهيبة على انما نقول معنى قوله وانحاء الزمان عند انحاء الصيغة هو ان تحقق
هذه الصيغة المعينة للمضارع مثلا يستلزم زمان الحال والاستقبال
ولا يختلف شيء من الزمان بين باختلاف الازمان ثم يمكن ان يورد
على ما وجدنا كلام الشارح معارضته بان لنا شيئا يرد عليه ان الهيبة
ليست مستقلة في الدلالة وهو انحاء الزمان عند اختلافها واختلافها عند

هذا هو المعنى الذي عليه الشارح في قوله ان الهيبة مستقلة في الدلالة على الزمان وليست للمادة دخل في الدلالة بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيبة في صورته المادة

عند اختلافها

المجموع والآو يجوز ان يكون الدال هو المادة بشرط الهيبة

عند انحاء الزمان عند انحاءها والذي يظهر بالبال ويحتمل هو الاستقلال هو
ان الهيبة ليست خيرا للدال على الحدث والزمان في الكلمة هو المادة بشرط
الهيبة فحصل الكلام ان ما يصلح لان يجبر به ان هل بالنسبة مقارنة الهيبة
العارضة له على زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة فخرج عن الكلام
يدل على الزمان وما يدل مقارنة الهيبة على مطلق الزمان كما ان زمانا وما يدل
زمانا غير معين من الازمنة الثلاثة بالنسبة كالصبيح والمبوق وما يدل
على زمان معين من الازمنة الثلاثة بالمطابقة كقوله وان شئت ان يكون
ان يقال مثلا القدر والاس لا يدلان على زمان معين من الازمنة الثلاثة
فان المراد بالزمان المعين في النعريف مطلق الماضي والحال والاستقبال
وامس ما يدل على مطلق الماضي وكذا انما يدل على مطلق الاستقبال والمضارع
فالمعنى ذلك فان من الواضحات المتعلقة والباحث المتضمن من هذا الكتاب
الذي لم يحتمل ان يكون في دقابة الا واحد بعد واحد من اولى الالباب انما لا يرد
ان قيل لا يطلع ذكر من ان اختلاف الزمان انما هو اختلاف الهيبة فان
قالوا ان يقال قلنا ان ما يطلعه هو الدليل ولا يلزم من بطلان الدليل
بطلان المدلول فان انقراض الملزوم لا يستلزم انقراض اللزوم فليكن يتحقق
بطلان ما ادعاه قال فلا يوجب قوله فان قلت يلزم من ذلك ان من انجس
ما يصلح لان يجبر به الى ما يصلح لان يجبر عنه ولا ان يكون اسما لا لافعال الكلام
لا يخفى انه لا يلزم ذلك من نفي الجرم ما يصلح لان يجبر به الى ما يصلح لان يجبر عنه على زمان
معين والى ما لا يدل عليه في كلامه بهذا نوع خلل قوله فلما مور لغيبه كوقوعه
مصدرا مصدرا في نحو رويد وريد وصفة نحو رويدا رويدا او حالاً نحو رويدا
رويدا اي ترويدون قوله فليحذف هذا ان على ما ذكرنا امتياز الاداة عن انحاءها

هذا هو المعنى الذي عليه الشارح في قوله ان الهيبة مستقلة في الدلالة على الزمان وليست للمادة دخل في الدلالة بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيبة في صورته المادة

المجموع والآو يجوز ان يكون الدال هو المادة بشرط الهيبة

وأما النسبة

تُعْبَدُ به الذات المبهمة وصار المجموع كشي واحد فجاز ان يلاحظ
فيها نارة جازية الذات اتصاله فيجعل محكوما عليها وتارة جانب الطول
اتصاله فيجعل محكوما بها فلا يصلح الحكم عليها ولا بها لا وصدا ولا مع غيرها
لعدم استقلالها والمعتبر في الفعل نسبة تامة بعينه انما في طرفها
ومن غير تامة عدم ارتباطها به وهي المفصولة من العيان فلا يتصور في
الفعل ما هو في الصفة بل هو متعين وقوي مستد يا اعتبار جزو معناه وهو
الحديث فاعلم ذلك قوله والتسعة جريان هذه الانتباهات اقول
محصل هذا التحقيق ان التسمية تدعي الحكم والوصف والما كانت من
الصفات صفات الالفاظ والالفاظ كلها من ابناء الاقدام في صحة الحكم
عليها يمكن تسمية اللفظ المطلق باعتبار هذه الصفات الى الان لم المذكور
والجارية والكلية لا كانت من صفات المعاني ومنه الحكمة والاداة لا
لا يصلح ان لا يكون معناه او يحكم عليها بشي لا يجري فيه التسمية والتحقيق الذي
انما قد ستر في حاشي شرح النجود وهو ان المعبرة في التسمية انما هو
الى المفهوم ليحصل به فهم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة واذا
فصد به الحكم فقد خرج عن حقيقة التسمية فصا وقضية طبعية علم هذا
التحقيق لا يلزم من عدم صلاحية الشيء للحكم عليه عندنا انما في قائل
قال الفان فان كان الاول اى ان كان معناه واحدا فانما ان شخص
اعلم ان الانقسام الى ما يشخص معناه والى ما يشخص معناه لا يتحقق الا باسم
يكون معناه واحدا فان الاسم الذي يكون معناه كثيرة ينبغي ان يضاف الى
هذين القسمين على ما يجب قبل معرفة المسمى واسم الاشارة والموصول شخص
وهو ليس بعلم واجيب باننا لانم ان معناه شخص فان انت مثلا موضوع

للشيء المذكر مطلقا فلهذا يصح اطلاقه على كل مخاطب مذكر فان قيل لو كان
معناه كليا واجبا ان يكون متواطفا او متشكلا وليس كذلك لو وضع الوصف
الشخصية فلا سمي من المتواطى والمتشكلا كذلك والجواب باننا لانم ذلك
ولا بد لذلك من دليل هذا ما ذهب اليه كثير من العلماء ولا بد ان يحل
كلام المص عليه كما هو الظاهر الا لا خجل كلامه والتحقيق ان معنى المص في الاشارة
والموصول شخص فان انت مثلا موضوع الحكم واحدا من المذكورين المتطابقين
بالوضع العام فان الواضع تعقل مع تلك المعاني في ضمن مفهوم كل لفظ
بازا لكل واحد منها فيكون تلك الاسماء من قبيل ما يكون معناه كثيرة او الفير بينها
وبين المشترك انها موضوع لمعاني متعددة بوضع واحد والشيء كوضع لها
بأوضاع متعددة **قال الشيخ** وجزئيا حقيقيا عند المنطقيين كان فيه اشارة
الى ما وقع من التام في الشئ حيث قيل فان شخص ذلك المعنى يسمى علم فان الملازم
ان يقال يسمى جزئيا حقيقيا **قال الشيخ** فانه في الواجب انما وانبت فويهمه في
الحكم اما كونه انما فلانه مقتضى ذاته واما كونه انبت فلاستحالة زواله نظر الى
ذاته واما كونه اقوي فلانه انما وانبت **قال الشيخ** والتشكيك التقديم انما
اعلم ان التقديم المعبر به في التشكيك هو التقديم بالذات ولا عبرة بتقدم
كافة افراد الانسان لرجوعه الى افراد الزمان لا الى حصول معناه في افراد
تأمل **قال الشيخ** فاعلم حصوله في الممكن لكونه علم للممكن **قال الشيخ** بل كان ضمه
لشئ المعاني على السوية قال المص في شرح المختصر المصنوع ان وضع اللفظ بازاد كل
واحد من تلك المعاني على السوية فهو المشرك سواء كانت كلها من لغة واحدة او من
لغات مختلفة ومعناه ان اللفظ الواحد اذا كان له معان كثيرة يقال له المشرك
سواء كان وضعه تلك المعاني من اوجه واحدة او لغة واحدة كالعين فانها مو

فانها موضوع في اللغة العربية لمعان كثيرة او وضعه واضع من لغة بآراء
 احد تلك المعاني ثم وضعه واضع آخر في لغة اخرى بانار معنى آخر كالبيه فانه
 موضوع في العربية لمعان وفي التركية لمعان آخر **قال الشيخ** فلو لم تكن اربابا بسمي
 بالنسبة الى الجميع فشركا اذ بالنسبة الى الكل واحد يسمى **جملا قال الشيخ** فانها
 موضوع للباخرة والمآثر الظاهرة ان يقال لمعان الماء فانها لا توضع للمآثر
قال الشيخ فانما ان يترك استقلى في المعنى الاول اذ ارباب بطريق الحقيقة بالنسبة
 الى ذلك الوضع والاصطلاح فان المنقولات بالنسبة الى معانيها التي تنية
 تكون حقيقة عندنا فلما جازا عند اهل الوضع الاول وبالقاس الى معانيها الا
 الاولى بالعكس فلا يبرهان الصلوح قد يستعمل في معانيها الاولى وهو الذي
 نامله **قال الشيخ** من الخيل والبقال الحجة هذا بيان ما هو المقصود بالبيان
 فوات قوايم الاربع فانها لا ينحصر فيها ولو ترك قوله الا فوات قوايم الاربع كان
 اولي قوله الاولى ان يقال للحركة حول الشيء فني كلام الشيخ خارج من جهين
 احدهما تنجيم الحركة وثانيهما التخصيص في السكون فلو قال فانه للحركة في الشيء
 لا يتم وكذا لو قال فانه للحركة حول السكون **قال الشيخ** وجب ان يجعل ان رايه يعني
 ان الفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يتقدم الناقول
 في لفظ الحقيقة فقد اقول بوجهين احدهما ان النار تنتقل من الوصفية الى الالهية
 فان الفعيل الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا انتقل من الوصفية الى علميتها
 العبر عن النار الى الالهية الحقت باخرة النار للدلالة على عدم بقا المعنى
 الوضعي وثانيهما ان ذلك الفعيل اذا كان جازيا على موصوف مؤنث فغير مذكور
 لا بد له من النار لجعل لفظ الحقيقة في الاصل جارية على موصوف مؤنث غير
 مذكور **قال الشيخ** وهو فاسد لان الزيادة في الالحاد في المفهوم اربابا على تقدير

المعنى

فانها موضوع في اللغة العربية لمعان كثيرة او وضعه واضع من لغة بآراء
 احد تلك المعاني ثم وضعه واضع آخر في لغة اخرى بانار معنى آخر كالبيه فانه
 موضوع في العربية لمعان وفي التركية لمعان آخر **قال الشيخ** فلو لم تكن اربابا بسمي
 بالنسبة الى الجميع فشركا اذ بالنسبة الى الكل واحد يسمى **جملا قال الشيخ** فانها
 موضوع للباخرة والمآثر الظاهرة ان يقال لمعان الماء فانها لا توضع للمآثر
قال الشيخ فانما ان يترك استقلى في المعنى الاول اذ ارباب بطريق الحقيقة بالنسبة
 الى ذلك الوضع والاصطلاح فان المنقولات بالنسبة الى معانيها التي تنية
 تكون حقيقة عندنا فلما جازا عند اهل الوضع الاول وبالقاس الى معانيها الا
 الاولى بالعكس فلا يبرهان الصلوح قد يستعمل في معانيها الاولى وهو الذي
 نامله **قال الشيخ** من الخيل والبقال الحجة هذا بيان ما هو المقصود بالبيان
 فوات قوايم الاربع فانها لا ينحصر فيها ولو ترك قوله الا فوات قوايم الاربع كان
 اولي قوله الاولى ان يقال للحركة حول الشيء فني كلام الشيخ خارج من جهين
 احدهما تنجيم الحركة وثانيهما التخصيص في السكون فلو قال فانه للحركة في الشيء
 لا يتم وكذا لو قال فانه للحركة حول السكون **قال الشيخ** وجب ان يجعل ان رايه يعني
 ان الفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يتقدم الناقول
 في لفظ الحقيقة فقد اقول بوجهين احدهما ان النار تنتقل من الوصفية الى الالهية
 فان الفعيل الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا انتقل من الوصفية الى علميتها
 العبر عن النار الى الالهية الحقت باخرة النار للدلالة على عدم بقا المعنى
 الوضعي وثانيهما ان ذلك الفعيل اذا كان جازيا على موصوف مؤنث فغير مذكور
 لا بد له من النار لجعل لفظ الحقيقة في الاصل جارية على موصوف مؤنث غير
 مذكور **قال الشيخ** وهو فاسد لان الزيادة في الالحاد في المفهوم اربابا على تقدير

القائمة المفيدة

اصدقه نامل **قوله** قيل عليه كيف يصح وارجو التنبيه هذا من مقدمه الا
نوراج وقوله واجيب اثبات المقدمة المتنوعة وما حصله من ذلك تحت
التنبيه لانه لا يدل على طلب الفعل بالوضع فانه يدل بالوضع على طلب الذي
ليس بفعل وقوله ولما دل ان يقول منع المقدمة المذكورة من قوله لكنه لا
يدل بالوضع على طلب الفعل فاما صله هو ان لا نلزم قوله لا يدل بالوضع
على طلب الفعل قوله لانه يدل بالوضع على طلب الفهم قلنا لا يدل على الذي
لان الفهم لغة فعل على ان لا نلزم انه يدل على طلب الفهم بل يدل على طلب الفهم
الذي هو فعل كجس الحقيقة فافهم **قوله** بل هو انفعال او كيف يمتنع هو انفعال
ان كان عبارة عن نفس حصول وكيف ان كان عبارة عن الصورة الحاصلة
قوله والمنسار من الالف طامعيتها المفهومة بحسب اللغة لا بد من اعتبار
معانيها المفهومة بحسب اللغة والالم يكن مثل فهم وعلم امر **قوله** فيصدق على
الاستفهام انه يدل بالوضع على طلب الفعل فالفعل في قول المصنفان والابن
طالب الفعل اعم من فعل الخاطب وفعل المتكلم لانه فان قلنا اثبات المقدمة المتنوعة
من قوله لكن لا يدل بالوضع ان اجاب ان نقض اجابا يعني فذلك الاستفهام غير
وال على طلب الفعل الذي هو من افعال الجوارح واما لا يدل على طلب فكر
فهو التنبيه لا يكون بجميع مقدماته صحيحة لانه يلزم منه امر باطل وهو خروج مثل
فهمتي علمني من تعريف الامر **قوله** الامر في ذلك سهل قيل اي الامر في المناسب
بين المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي سهل الكلام ههنا مفاده الامر
فيكون المناسبة غير ممتنة اذا لوحظ المقصود سهل **قوله** ويمكن اخرج عنه قيل
الكشف نفسك يطلب به فعل هو الكف فيسطل الثوبان طردا وكسا وقد وجه
بان المراد بالكف المط بالثوب الكف عما هو مأخذ الاشتقاق فان المط بالثوب

الفهم

هو الكف عن الغريب والمط بالثوب الكف هو الكف عن الكف الذي هو مأخذ
الاشتقاق والمط بالثوب فعل غير كف عما هو مأخذ الاشتقاق فان الكف
مثلا لا يطلب به الكف عن الكف ولا يخرج نحو الكف عن تعريف الامر ولا بد
تحت التنبيه **قوله** والمط من الغير اما فعله فقط على راي وهو راي من يقول ان
المط بالثوب هو الكف **قوله** واما فعله مع مدحه على راي آخر وهو راي من يقول
ان المط بالثوب عدم الفعل **قوله** والاو ان يقال ملخص ما ذكره قدس سره في
هو ان المقصود بالاستفهام الفهم من حيث هو فانه حصول التصور في
التصديق ولما لم يحقق الفهم بدون التعريف الذي هو فعل الخاطب يكون ذلك ايضا
مقصودا لكن لا من حيث هو بل من حيث يحصل منه الفهم من نحو علمني ففهم
التعريف الذي هو فعل الخاطب كما في سائر امثلة الاركان المقصود من الغريب
وبغضد الفهم ايضا لكن من حيث يحصل من التعريف فلا بد في تعريف استفهام
من قبل الحاشية ليجرح نحو علمني فلا بد في تعريف الامر منه ليجرح الاستفهام عنه ولكن
ان يقال محمله ان المقصود من الاستفهام الفهم من حيث هو ففهم يقطع
النظر عن خصوصية التعريف الحاصلة هو منه ومن نحو علمني ففهم المقصود للتعريف
من حيث هو الفهم ايضا مقصودا لكن من حيث يحصل من التعريف المقصود
فما هذا لا بد في تعريف الاستفهام من قبل الحاشية وهو تعريف الامر وهو قريب
الى الصواب واليقين بعبارة الكافي اعلم ان المراد بالخارج في قوله حصول شيء
في الخارج خارج عن زهر المنكلم لما ينتقض على علم وفهم **قوله** ان المعاني
هي الصور الزمنية اعلم ان الصور الزمنية كما يطلق على كيفية حصول العقل
هي مرآت لما في الصور فيطلق ايضا على المعلومات المنبثقة بواسطة تلك
الصور في الزمان ولا شك ان الصور الزمنية التي ينقسم اليها الكمال الذي لا

خل

لا يمنع نفس فعول عن الشك والماجرى الذي يمنع نفس فعول عن
الشك هو المعنى الذي من حيث قصد باللفظ اسمي معني ومن حيث
ينهم من اللفظ اسمي فهو ما في التعرف نظرا لانه قد اخذ الوضع في تعريف المعنى
وقد فسر سابقا جعل اللفظ بآثار المعنى فيمكن ان يراه به المعنى اللغوي كراه
من قوله من حيث وضع بآثارها الالفاظ ما يكون للوضع دخل في فهمه مثل
المعنى النظمي الالهي في قوله وذلك انما يكون بالوضع قبل ان ياتي الجواب ودخل
مقدرا كانه قيل لم يطلق المعنى الاعلى الصور الزمنية الى قصد باللفظ فوجب
ان يقول الثالث موضع قوله من حيث وضع بآثارها الالفاظ من حيث قصد
باللفظ وحاصل الجواب ان القصد لا يكون الا بالوضع فان الالفاظ متخرفة في
الثلاثة والالفاظ الطبيعية العقلية لما لم يكونا معتبرين لم يكن ما يستفاد من تلك
الالفاظ مقصودا بتلك الالفاظ ولما كان الوضع لازما وبالقصد قال
من حيث وضعه وظن ان قوله والمعنى كما تفعل هي الالفاظ ههنا ان في الالفاظ
شبهه هو ان يقال بانهم من الالفاظ الالهية بالطبع والعقل يخرج عن تعريف
المعنى وحاصل الدفع هو ان المعنى لا يطلق الاعلى بانهم من الالفاظ الالهية بالوضع
لان القصد الداخل في مفهوم المعنى اللغوي معتبر في مفهوم المعنى الاصطلاحي ولا
قصد فيما ينهم من الالفاظ بالطبع والعقل تامل قال **الثاني** فان عبرة الالفاظ
مفردة اه توحي هذا الكلام هو ان الالفاظ افادها وضع صفة للمعنى فقد براه به
البسيط وجعل المعنى ههنا الالفاظ صفة للمعنى وليس المراد به ما يكون بسطاً فيه
الثاني يقول فان عبرة الالفاظ مفردة اه على ان الالفاظ ههنا ليس صفة للمعنى
اصالة بل انصاف المعنى به سبب انصاف اللفظ الدال عليه فلا يكون المعنى المفردة
ما يكون بسطاً لا جزلة بل ما يكون جزء لفظ لا يدل على جزئه ان قيل ان الفصل

الثاني انشاء المعاني المفردة فلا وجه للتخصيص بهذا الفصل فتقول انك
في الفصل الثاني ان لا يتوقف عليه القول الرابع بل هو كالتيمة للفصل الثاني اذ
المذكور فيه تقسيم الكل الى الالف ثم الستة ثم غير الالف ثم الثلاثة الطبيعية
والنطق والعقل ثم النسب الرابع بين الفين ثم بيان ان الجزئي يطلق ايضا
على معنى آخر وكذا النوع يطلق على معنى آخر وبيان مراتب النوع الجنس اقسام
المعقول في جواب هو وذكر احكام الفصل بالنسبة الى النوع والجنس فكان اختيار
الحس المعاني على المعنى مع ان العام يقتضي الثاني للتنبيه في اول الامر على انه يبحث في
هذا الفصل عن كل واحد من المعاني المذكورة بخصوصية لا عن معنى شامل فان علم
ذلك **الثاني** وهو الحاصل في الفعل اي من شأنه ان يحصل سواء حصل با
بالفعل او لا فان سياتي كلامه ان المنفعة هي الجلب والجرى هو الحاصل في العقل
من حيث وضع بآثارها الالفاظ فان هذا الفصل كما فسر به المعنى المعاني المفردة
وقد فسرنا ان من جملة ما اعتبر فيه الوضع وتمايل ان يتولد انصاف الحاصل في
العقل بالثانية والجزئية لا بلا حظ الوضع اصلا قبل الاشارة الى الحاصل في العقل وكيف **المفهوم**
تقسم الى الكل الجزئي الذي لا يحصل الا بالآلات والتحقيق ان الصور كلها
مقسمة الى العقل لا بالدرج الاشياء ليس لا العقل الا ان ادراك الجزئيات
الجزئية بواسطة وهو لا يتبين في ادراك الصور فيه **الثالث** وان الجزئية
استحالة قبل لو كان الجزئية استحال فرض الشك كما صدق قولنا لو كان
شكرا بين كثير من الحان كذا والثاني بعد فالمقدم مثله فاجرب ان المراد به
باستحالة فرض الشك فيه انه اذا انفصل يمنع العقل من ان يجعله مشتركا ويعتبر
مطابقة كثير من فان تفعله ليس الامع تفعل شخصه النافع من فرض الشك كذلك
قبل فرض مشترك الجزئي فرض من جملة ما يوجب قولنا لو كان زيد مشتركا بين كثير

الحال كذا هو انه لو تمكن فرض الشك بين كثير من بالغة الذي ذكره بالحال كذا
ولا يلزم من هذا المكان فرض الاشكال فيه بل فرض المكان فرض الاشكال
فتأمل **قال الشافعي** لانه اما ان يكون نفس تصور ابي من حيث منصوص خبير
هذه البارة ككونها أدل على المقصود وهو ان مناط الكلية والجزئية هو الوجود
الفعلي **قال الشافعي** فان الرتبة اذا حصل مفهومها التي هي ان يقال اذا حصلت
من غير ذكر مفهومها وكذا في قوله كذا لانه اذا حصل مفهومه فم **قال الشافعي**
فان لم يمنع الشك من حيث انه متصور فهو الكل اعلم ان المراد بالشك بين كثير من
مطابقة الحاصل في العقل لكثير من ومنه المطابقة كثير من انه لا يحصل من تفعل كل شي
ان لم يتجزأ كما اذا راينا زيدا وجبرائيل مستحصى ته حصل منه في اننا انما الصون
الانانية المعقولة عن التوافق واذا راينا زيدا بعد ذلك كذا وجردنا ايضا
لم يحصل منه صون اخري في العقل لو انكسرت كان حصول تلك الصون من
خال دون زيدا **قال الشافعي** وانما يفيد بنفس التصور لان من الكليات المفهوم
على حاله كاشنة انه تعليل للتعبد بالتصور على ما في بعض النسخ وحاصله انه لو قيل
الكل لا يمنع من الشك بينهم ان الكل لا يمنع في نفس الامر من الشك فيدخل فهو
واجب لوجوده في حد الجزئي ويمكن ان يحصل تعليل للتعبد بنفس التصور على ما في
بعض النسخ الاخرى ومحصله انه لو قيل الكل لا يمنع من الشك بينهم ان المقصود
ما لا يمنع كسب نفس الامر فيدخل مفهوم واجب لوجوده في حد الجزئي ولو قيل لا يمنع
تصور من الشك لتوهم ان المقصود من الشك انما هو كسب تصور المقصود
في العقل سواء لو حقا شيئا اخر ام لا يلزم دخول مفهوم واجب لوجوده في حد الجزئي
اذا لو خطا مع برهان التوحيد فان العقل لا يمنع فرض الشك فتأمل قوله علم ان
ان المراد من منع اي منع المفهوم في العقل قوله اي يمنع العقل اي يمنع مفهوم العقل من

ان يجعله اي من ان يجعل ذلك المفهوم من شرا ويمنع منه ذلك اي يمنع ذلك المفهوم
منه اي من الاشكال **قال الشافعي** وكما ان الكلية ان الشك فيه قيل في انما اجزاء الكلية
خفا في العقل لا يمنع تصور من الشك والنصور هو حصول صون الشيء
في العقل فلو كانت كلية كانت شيئا والذي بخطا بالبال وهو ان يقال الشك في المفهوم
في منع تصور بالغة اللغوي ان كل الموجود والمعدوم والملاشي واللاوجود
فانهم قالوا فان كل ما يميز في الخارج الظاهر ان يقال فان كل ما في الخارج فهو شي
في الخارج وكل ما في الزمان فهو شي في الزمان من ضرور **قال الشافعي** اما اللسنة الباقية في
ان اريد ان اللسنة الباقية اجزاء بجمع جزئياتها فهو من ان الفصل المقسم ليس
جزئي له وليس الجنس جزأ له وان اريد ان اجزاءها في جملة فان العرض العام و
كصاحبها الخاصة جزأ من كصاحبها فقله غالباً لا يكون صحيحاً واجبت بان المعنى الكليات
افرادها الحقيقية على السبيل والحصل فراد اعتبارية فانه اذا اخذت من حيث
ذواتها كانت عين شئ واذا اعتبرت اقترانها بامور خارجة كانت فراد ما يجب
هذا الاعتبار ان اللسنة الباقية اجزاء بجمع جزئياتها وفصل الجنس يكون من
جزئيات الجنس من حيث هو جنس فانه عرض عام بالنسبة الى فصله فانه في هذا
الكلية تقابل الملكية والعدم والملكية في العلم والجهل ان قبل لا بد من موضوع
قابل لتلك الملكية والعدم في العلم والجهل فان الجهل عدم العلم فانه شانه العلم ليس
من شأن ما لا يمنع من الشك المنع من الشك فلا يكون بين الكلية والجزئية
الحقيقة التقابل المذكور فاقول بان المعنى موضوع قابل لشخصية او نوعية
ومن شأن جنس الكليات ان يكون مانعاً فان جنسه هو المفهوم وقد يمنع الشك في
محقق في ضمير الجزئ **قال الشافعي** فالاولى ان يذكر وجه التسمية في الكل والجزئي الاضافي
ثم يقال انما **قال الشافعي** حقيقى ايضا جزئياً لانه اخص من جزئى لاضافته هذا انما يصح ان

لو كانت الكلية الحقيقية التي من صلاحية فرض الاشياء اكبر من الكثرة من ارضان
 كما يقال معيّنهم ما اذا لم يكن كذلك كما يصح به فليس من الاولى ان يذكر وجه التنبه
 في الكل الاضافي والخبر من الاضافي ثم يأتى انما السطح الحقيقي قبله لانه اعم من الكل
 الاضافي فاطلاق اسم الخاص على العام وانما سطح الخبر من غير ما لانه اخص من الاضافي
 فاطلاق اسم العام على الخاص يمكن ان يقال لما يمكن في نقل اللفظ من المعنى اللغوي
 الى المفهوم الاصل اصطلاحى مناسبة المعنى اللغوي مع بعض افراد المعنى الاصطلاحي
 ولا شك ان المذكور ههنا هو الكل الحقيقي والخبر من الحقيقي السطح الاضافي من افرد
 الكل الحقيقي فلا حاجة على ذلك التفتير ايضا الى ان يقال في الكل الحقيقي فاطلاق اسم
 الخاص على العام وقيل الاولى ان يقال ان الكل الحقيقي خبر الخبر من غير ان يكون الخبر
 كلاً في الكل الحقيقي والكل خبره والكل له نسبة الى اجزائه كونه مركباً منها ولا
 نسبة الى الكل كونه اجزاء له فالكل خبره لانه منسوب الى الجزء والجزء خالص
 كونه منسوباً الى الكل **والثاني** قد عرفت ان النقص من وضع هذه المقالة اه
 ملحقه كما قد عرفت مما ذكر ان المقالة الاولى في المعاني المفردة الموصولة للنقص
 من وضع هذه المقالة كيفية كتاب الجبرولات التصورية فلا يبحث فيها الا عما
 دخل في ذلك الكتاب من الجزئيات لا دخل لها فيه فلا يبحث في تلك المقالة عنها
 بل نقول لما كان المنطق الاكبر بالعلوم ولا يبحث في العلوم عنها هنا ونظر
 المنطق مقصوراً على بيان تلك الطبقات لا يبحث في العلوم عنها لان المقصود
 من العلوم معرفة الاحوال العارضة للشيء الباقية بقاء النفس بالانوار
 المطلوبة والاحوال الجزئية من حيث هو جزئى متغير متبدل فلا يبحث عنها فيها
 وايضا الجزئيات غير مبسطة لكثرةها وعدم اختصارها في تدوين القوانين
 بقا صيغها فلا يبحث عنها فيها فلا يبحث عن قبيل عليه ليس كل الجزئيات متغيرة متبدلة

الحقيقي

جزءها

وانما المتغير هو الكائن الفاسد واما الجزئيات الجبروتية فلا يتغير اصلاً ويختص
 في العلوم اقول ونتج عليه ايضا على ان المحض قد قد العارض بوسطه الجزء والاعم
 من الاعراض الذاتية فيمكن ان يبحث عن الجزئيات فان يحمل عليه العارض بوسطه
 الجزء والاعم مثلاً يبحث عن زيد بان يحمل عليه الاحوال العارضة بوسطه الذات
 وهو غير متغير وان عدم انطباق الجزئيات يدل على انه لا يبحث عن جميع الجزئيات
 ولا يدل على انه لا يدل يبحث عن بعض الجزئيات ولو حمل قوله وعدم انطباقها على
 عدم انطباق الاحوال كما هو الظاهر بتوجه الاشكال ان الجزئيات متغيرة متبدلة
 اه بين لما كان الجزئيات متغيرة متبدلة فيستغذر معرفتها بما وجه تطابق الواقع قوله
 قلت ما ذكره ههنا فتعصبه بالمفهوم الجزئى الاضافي اراد ان التصويب ليس بحث
 اذ يبحث عن احوال الشيء واحكامه لا بيان مفهومه وقد يقال على تقدير تسليم
 ذلك انهم انما يبحث عن الجزئيات من مفهوم الجزئيات **الثاني** وربما يقال الذاتي على
 ما ليس خارجاً عن المصنف في المصنف في الشرح في الشرح الى ان الكل اماه ابي
 واما عرضي فشر الذي لا يكون خارجاً عن المعنى حتى يقال الى جهة وجزئياتها
 والامام منع ذلك واجتنب عليه بان نفس الماهية لو كان ذاتياً فلا يخلو اما ان يكون
 ذاتياً لنفسه او لغيره والاول محال لان الذات منسوب الى الذات الشيء الواحد لا يكون
 منسوباً ومنسوباً والثاني ايضا محال لان الذي يكون الى مية ذاتية لا بد ان
 يكون مركباً منه فغيره لو كان كذلك يكون الماهية اجزاء ذلك المركب لا يكون
 نفس الماهية لان جزء المركب لا يكون نفسه واجيب خيراً للشيء الثاني قوله فيكون
 اجزاءه فلا يكون تمام الماهية قبيل عليه ان معنى انه ليس تمام الماهية النوعية فهو م
 وان معنى انه ليس تمام الحقيقة الشخصية فلم لان الوصف مثل كونه طويلاً او قصيراً
 داخله في الشخص حيث هو شخص خارج عن الماهية النوعية ولكن لا يلزم من ذلك

ان لا يكون نفس الماهية لان الماهية النوعية على ما نقول في ذلك هو كاصطلاح
المنطقي وهو لا يكون خارجا عن الماهية بالكلية **فالشأن** وان كان متقدما
الاشياء من قول المقول في جواب هو كاشرة للخصوصية مما ان قبل مقولته
ذلك النوع في جواب هو كاشرة للخصوصية لئلا في زمان واحد
فكيف يصح قوله في الجواب ان المراد بنبوت اثنين الفاضلين انما يكون
مقولا في جواب هو كاشرة للخصوصية وكونه كاشرة يكون مقولا في جواب هو كاشرة للخصوصية
النوع في زمان واحد لان المقولتين في زمان واحد وقد يوجه هذا الجواب ان المراد
بالمقولة على ما حقق هو صلاحية فرض المقولة الا ان هذا الجواب لا يلزم على هذا
التوجيه كلام المصنف في الماهية على ما صرح به هو المقولة بالفعل **فالشأن**
فان كان الامر من شئ واحد كان لما بالانتماء الماهية المختصة به بغيره عليه ان النوع
اذا كان متقدما للاشياء كان السؤال عن شئ واحد لا يكون السؤال عن الماهية
المختصة فان ما بهية الاشياء لا يختص بغيره ويجيب بان الباء قد يدخل على
المخصوص كما في اعيان الكافيه واختص بواو تحقيقة الاختصاص في افعال
هذه المواضع استعمل بطريق المجاز وادريده لامتياز مفهوم الماهية المختصة
الى بهية المنزهة عن الماهية بغيره فيحصل مفهوم بيان الكافيه ان لفظ
المتدوير المنزهة عنه وبين المنزهة يمتاز عن المنزهة باللفظ اولاً
يبعد ان يقال ان الاختصاص من مبادي السؤال فان السؤال عن ماهية شئ واحد
مع قطع النظر عن اشياء اخرى في تلك الماهية فانه هذا الغرض يخرج
الجنس مطلقا كما ذكره ويخرج العرض العام ايضا مطلقا اي سواء كان عرضا عاما لا
للتوابع كما ينبغي للجنس كاشي يحصل هذا الكلام ان قوله متفقين بالماهية وان
كان يخرج العرض العام الفصول البعيدة وخراس الاجناس ايضا لكن قيد الاخر

الفصول الخاصة مطلقا فاستدوا خراجها اليه كما فعل الخارج اولى واما العرض
العام فاستدوا خراجها اليه ليس الارادة ادر اوجه مع الخاصة التي ذكرته اياه في العرض
في تلك الخراج بغير واحد قوله قد قيل ان استدوا الى الاول اولى به الاولوية
لخروج الاول بالبعد الاول وادراجه مع الجنس ان ذكرته اياه في المقولة على كثيرين
مختلفين باختلاف في سلك الخراج بغير واحد قوله لانه جواب كاشرة هو لا تفسر
مبني على ما هو عرض عام له قبل عليه ان المقول في جواب كاشرة هو المبني في الجملة لا كاشرة
العرض العام مبني في الجملة فينبغي ان يقع في جواب كاشرة هو كما يقع الفصل البعيد
والمتحقق ان العرض العام من حيث عرض عام لا يتصل بالماهية فان المقولة العموم
والمنا في المخصوص الذي لا يمتنع في التميز فالاشياء من حيث ان عرض عام لا يميز
الى مسلمات من حيث ان خاصته اضافية بمبني الماهية في الجملة فانهم لم يكونوا مقول
على كثيرين بمعنى الكل اعترض عليه بعض الاكابر بان لو كان المقول على كثيرين يعني
لا تتفق نفي النوع بالعرض العام والجنس فان الاشياء من الممكن للعقل هذه
على كثيرين متفقين بالحققة في جواب هو وكذا الجواب بل يتفق نفي واحد
الكليات بالكلية لاخر وانا نقول لا سيما في كون مفهوم واحد نفي
عاما باعتبارين مختلفين بل يمكن كون مفهوم واحد هو هذا للكلية باعتبار
مختلفة كما في سقانه فصل للجوهر وحينئذ يسمى البعد ونوع كاشرة الى شئ في ذلك
الحاشي فاقته للجمع وعرض عام للفاصل في مفهوم الماهية من حيث يصلح للمقولة كاشرة
الفرض على كثيرين مختلفين بالحققة فولا عرضيا عرض عام من حيث يصلح للمقولة كاشرة
كاشرة الفرض على كثيرين متفقين بالحققة في جواب هو ونوع ذلك فليس له الا اعتبارات
لبطل التوابع فاعلم ذلك فانه من مطاوع الاكابر ومذاقهم فاعلم قوله لا يجوز
ان يقال المعتبر في العلم لا يقال خروجه من الماهية في العلم لا يقدح في حق العلم في

فرض

في الاقسام الخمسة فان المعينة العقل الذي هو المنسب للامم الخمسة كونه موجودا في العالم
ولو في منتهى فردا منها ما الى ذكره ليس كذلك فيكون اختصاصه بالنوع الخارج
قال الشيخ **والثاني** ان المفعول في جواب هو كخصيصه هو كذا وان القدم
قد مر جواب ان الحكم المفعول في جواب هو كخصيصه لا يكون الا كذا حيث قالوا الحكم
المفعول في جواب هو اما ان يكون مقولا في جواب هو كخصيصه المحصورة في كذا
بالنسبة الى الحدود او كالتشريك المحفنة فهو كخصيصه لنسبة الى الانواع او كالتشريك
والخصوصية معا فهو النوع بالنسبة الى الافراد وقد جعل المصنف اقسام النوع يكون
مقولا في جواب هو كخصيصه المحفنة **قال الشيخ** والعقل الذي هو فردا الى هبة
منحصر في جنس لا هبة وفصلها قبل عليه كيف يتصور كون الحكم جزاء الجزئية والمفعول
عليها بالموالاة والجزء غير محمول على الحكم بالموالاة فان الجزئية كالتباعد والوجود في كونه
ولا بد في الحمل من الانحازة كجواب الجواب ان المعينة الحمل هو الافراد في الخارج و
وهذا لا بد في النفاذ في العقل بل لا بد فيه من هذا النفاذ فان الحمل هو انما المتعارف
زائدا في الخارج محققا او موهوما ونوعه ان الجزئية متقدم على كونه حيث يكون خبره
كان كان جزاء في الخارج يتقدم عليه في الخارج وان كان في الفعل يتقدم عليه العقل و
والكجزئية الجزئية في نفسه يتقدم عليها ونفاذها في العقل وهو لا بد في الجزئية بل
قال الشيخ فلفظ الحكم مستدرزا في الشيخ الامام الرئيس في الاشارات لفظ الحكم في
نوع الجنس رسمه بان كل مفعول على انية مختلفة بالحقائق في جواب هو قال الامام
الترتبة في خبره الى ان لفظ المحمول على الاشارة كما لا ريب له قال المصنف في نظر الامام
ان لفظ المحمول على الاشارة كما لا ريب في الحكم فان الحكم اتم من المحمول على الاشارة ويجوز ان يكون
غير محمول على الاشارة بان لا يكون محمولا الا على واحد فقط فتد الشرح وتخصر بما ذكره
الجزئية لا يلزم ما ذهب اليه من ان الحكم غير زائد في النوع شيئا فان الجزئية لا يندرج في

تحكم الحكم المفعول الذي هو الجنس حتى كونه بقوله على كثير من وان كان مندرجا تحت
المفعول على مندرج تحت الحكم لان كلام الشرح ينسب على التحقيق الذي هو وجه الامام
من ان الحكم زائد فافهم **قال الشيخ** والمفعول على كثير من جنس في المفعول على
كثير من انما يكون شيئا لان لو كان صادقا على كل واحد منها وليس كذلك فان الانواع
المنفردة جردا في شئها صرا لا يصح في على كثير من على مندرج تحت الجواب ان ذلك كما
حق من ان كل نوع فهو مفعول على كثير من لا على ما ذهب اليه المصنف فان قيل لو كان المفعول على
كثير من جنس للجنس كان الجنس حدا فتوالت فيكون في قوله المفعول على كثير من جنس
حل النوع على الجنس هو المفعول على كثير من فاجاب الشيخ انما لا يتم استثناء حل النوع على الجنس
وانما يتم في ذلك لو كان حلا بالجنس ووجهنا ليس كذلك ان المفعول على كثير من في
لكونه جنس للامور الخمسة ونوعه ان المفعول على كثير من جنس فان كل جنس بهيئته
انه مفعول على كثير من وباعتبارها عرض وهو كونه جنس للامور الخمسة نوع الجنس لا امتناع
فان يكون متوهمه جنس باعتبار ذاته ونوعا باعتبار عرضها فامل في انه حله على غيره اجمالا
منه **قال الشيخ** في المحقق رحمه الله بدفع هذا القول صحة قولنا بعض الانواع زائد تفصيله
ان اريد بالغير خبره آخر فامتنع الحمل عليه اجمالا مسلم لغيره لا في الخارج في المعينة بل
لكن لا يتم التفسير المقصود ببيان امتناع الحمل الجزئي مطلقا وان اريد به عموم فلا يتم
ذلك لان ما منع من حل الجزئية على الحكم ان النفاذ الجزئي والالتزام بالخارجي المعين
في الحمل يتحقق هناك فاما قد قال المصنف في شرح المحصول ان كان شحنا معينا في حال
دخول السور في كل واحد من الذين بها كجانب الجزئية عليه لان الشخص لا خبره بل ان
يمكن ادخال السور في كل واحد من الذين بها كجانب الجزئية عليه لان الشخص لا خبره بل ان
كجانب المعين المعلوم من قبل هو ان حل الشئ على نفسه يتصور قطعا كجانب الجزئية انما خبره
ذلك الشئ في حل الشئ على نفسه هذا هو صنوعه الحكم لا يصح في انما رايه المذكور في

بين الماهية والشجر في الفرس
فانه ليس منسب الفاقة ويكون
الجسم الفاس الذي هو بعض
تمام الشكر الماهية

بينها ولا يوجد في الشكر بين الماهية والشجر وهو لا ياتي في الشكر
موجود في كل واحد من النوعين ويكون اتم من تمام الشكر فبعض تمام الشكر
وهو الجسم الذي يعم منه لوجوده في الفرس بدون ويكون في الشكر بين الماهية
ومع ما بين تمام الشكر الثاني بينه هو تمام الشكر الاول فان تمام الشكر بين الماهية
والفرس هو الجوان وهو تمام الشكر بين النوع الذي بانها كما انتم فلا يكون تمام
الشكر كذا في نفسه **قوله** هذا لا يترتب على ما لا يقع له ولا يخلو ان يقول في رفع ال
غير ان من شئ على ثبوت عدم جواز ان يكون الماهية واحدة جنان لا يكون احد جنة
للاخر على ثبوت ذلك هنا فلا حاجة لذكر هذا الدليل لعدم ثبوت ذلك من قبل
وتع الا تترتب بان هذا الدليل من على عدم جواز ان يكون الماهية واحدة جنان لا يكون
احد جنة للاخر وقد ثبت ذلك في موضع **قوله** من جملة الماهية ما هي بسيطة لا جنة لها
قد ينال بباطل الماهية لا يمنع الشكر ان يكون جنة ان يكون في تمام الشكر كذا في
البسطة واجبة بان المراد بالماهية البسطة هي الماهية البسطة الماهية البسطة البسطة
لا يكون في تمام الشكر نفس لا يكون مباحثا وايضا في تمام الشكر لا يكون نفس
الب ببطا فيكون هذا الجنة غير الماهية عن الب بباطل لا يثبت ركائز هذا الجدة
بما انه يمكن ان يكون عرضا عما بالاشبه الى الب بباطل فيتم الدليل **قوله** فلا يخلو في
كون الجدة فصلا مجردا في الجملة انا اظن ان تمام الشكر من حيث هو تمام الشكر
لا يحصل في الجنة كما لا يحصل في البوض العام من حيث انه عرض عام وشكلا على كذا في
تحقيق هذا الكلام فالصواب الجواب ان يقال لان جنة الماهية ان الم يكن جنة
بجميع ما عدا ما يكون من الماهية عما لا يثبت ركائز في الماهية في الباناه وقد جنة
بان المراد ببعض تمام الشكر كذا في نفسه ليس جنة بل في نفسه وضمير راجع الى البعض المذكور
اول الذي هو الجدة لا يخلو البعض الذي هو الفرس في حله ان السلسلة ان ينتهي في

تمام الشكر بنسب في ذلك الفرس للجزء الذي هو اعم من التمام البقية ولا يخفى ان هذا
التوجيه صحيح كمن حمل اللفظ على خلاف المتبادر في حفظ فلا يقال كيف يتصور ان يكون
تمام الشكر مع تمام الشكر الثاني الذي ينتهي اليه السلسلة قد وجد بعض تمام الشكر
بدون في التمام ان بقية عليه ان تقول ذلك ان ينتهي الى بعض تمام الشكر كذا في نفسه لا يكون
ان بقية فلي وجد ذلك البعض جنة تمام الشكر الاخر وكلما وجد تمام الشكر الاخر وجد ذلك البعض
فان بالالابا ومثلا لبعض من تمام الشكر الذي هو الجوان واعم منه لوجوده في التمام
بدون فيكون شكر كما بين الماهية والتبائنات الجوان الجوان وليس هو تمام الشكر بينهما
بل تمام الشكر هو الجسم الثاني وقابل الالابا اعم منه بعضا لوجوده بدون في الجوان فيكون
شكر فابن الماهية والجوان الذي هو الجوان الجوان هو ليس تمام الشكر بينهما بل تمام
الشكر هو الجسم الذي س وية قابل الالابا اعم منه الجوان والجوان في علمه **قوله** انما
هذا الى ان الجزء فصل على كل من التقديرين **قوله** انما الماهية ان كان لا جنة كان
فصلها بمنزلة الماهية ان كان لا جنة اورد عليه انما لا تفرقها ما هي وية
من الجنة كركب الام من المت وبين الفصل كان كل واحد من المت وبين فصل الماهية
المقام **قوله** ومنه ان الماهية وجودية ويمكن ان يجانس بان المت وبين فصلها بين فصل الماهية
الفصل القريب لان العموم وان يجاب بعضا معناه لا بد من ان يكون الفصل غير متعين
ان كان الجنة وهو لا ينافي وجود فصل اخر غير متعين ان كان الجدة **قوله** انما
وهذا ما وجدناه في حديثي بين هذا ما وجدناه في الفصل بيننا الكلام معناه انما هو
المعنى المعرفه كما ستعرف ان قبل المذهب من هذا المقام ان الكلام في الاجزاء المعرفه
لا يخلو الا في الجوان وقد علم ذلك من كلام المذهب في الفصل جنة في الفصل كذا
في المعنى المعرفه فلاننا بد في هذا الوجه في بان لا شك ان المراد بالجنة معناه قابل
المركب لا يعلم من كلام المذهب في كلام في في اول الفصل ان الكلام معناه المعاني

المنفعة التي من بل المركب يستوفى في آخر الفصل وهذا انما بينهم من هذا المقام كما لا
 يخفى على من لا فهم **قال الشيخ** فانه اذا سئل عن الانسان او من زيد باي شيء هو موجود
 فاجاب انما هو موجود في ارضه او في سائر الارضين او في سائر الارضين او في سائر الارضين
 في ذوق العقل وبما في غيره ذوق العقل فان قيل بانما يطلب عرفا عام منه النوعية
 لا الشخصية فيجب ان يقال في جوابه النوع كما اذا سئل عن زيد بما هو فيقال في جوابه هو
 الناطق واذا سئل عن من ذوق العقل في غيرهم فانما يطلب في ذلك عما يشترك
 في نوعه لو كانا معا في النوعية كان خطأ ومثلا اذا سئل عن سئل عن شخصي في من في
 ان يقال ما يميزه عن مثله فيقال ان فلان الذي يعلم كذا كذا في كذا اذا سئل عن
 جوبانه ان جوبانه ان الذي لا اجل المصالح العلانية ولا بدعيلك في استيفاء من الكلام
 وهذا السؤال باي شيء من الشخص انما يطلب في غير المتكلمات النوعية ان الشخص
 الان بنه لا يسئل عنها باي شيء في ما ذكره ان من انما اذا سئل عن زيد باي شيء هو
 جوبانه انما هو موجود في ارضه او في سائر الارضين او في سائر الارضين او في سائر الارضين
 في الجملة اعلم ان السؤال باي شيء انما يطلب في غير المتكلمات النوعية ان الشخص
 انما هو موجود في ارضه او في سائر الارضين او في سائر الارضين او في سائر الارضين
 الحيوان فاذا سئل باي شيء هو موجود في ارضه او في سائر الارضين او في سائر الارضين
 النسبة واذا سئل عنه باي جسم هي هوي ذاته بجاسد بالنفس المتغيرة مما يشترك
 في الجسمية ومن ما يدان بل الابعاد واذا سئل عنه باي جسم هي هوي ذاته بجاسد بالنفس
 المتغيرة مما يشترك في الجسمية ومن ما يدان بل الابعاد والى **قال الشيخ** فان قلت
 ان سئل باي شيء هوي ذاته فاحصل السؤال ان تحصل التعريف هو كل على الشيء جوابه
 انما هو ذاته بطريق التميز فالله ان كان التميز عن جميع الاغفار فاحصل التعريف على
 كل على الشيء في جوابه انما هو ذاته الذي يطلب التميز عن جميع الاغفار فاحصل التعريف

عن الانسان

السعيد عن الذي في بطل جماد وان كان التميز في الجملة فاحصل التعريف في كل على الشيء
 في جوابه انما هو ذاته الذي يطلب التميز في الجملة فيدخل في تعريف الجنس في بطل
 منعا وحصل الجواب في ذاته اخر تعريف في التعريف وهو عدم كون التميز في المشترك
 وذلك بينهم بترتيب المعايير هذا او قد يكون ان الجنس من حيث هو جنس متعلق لا يحصل به
 التميز اصلا او كونه اما عرضت ذلك على الافاضل ونقصت كتب الاوائل لم اجد احكام
 حول تحقيق هذا الكلام فلهذا لا يأم التميز الذي له بغيره مثله لانما فانه قال في الملخص ان
 ان الجنس من حيث هو جنس لا يكون لاني جوابه انما هو ذاته لان الشيء انما يكون جنسا
 من حيث انه مشترك بين الشيء وغيره وهذا الاعتبار يمنع ان يكون لاني جوابه ان
 شيء هو فالصواب الجواب عن السؤال المذكور ان يقال انما نحن الرشي الكائن التمرديد
 ونمنع هذا الجنس في كذا ان الجنس من حيث هو جنس لا يحصل له اصلا وليكن هذا الجواب
 على ذكره في كتابه من اللطائف والاسرار **والافضل** لا يخفى الافاضل ان اريد
 لو كان مركبا من الجنس الفصل ففصل كيفية ذلك الفصل ففصل لا تربية بل ان
 جنس الفصل ثم من جنس النوع والالتزام بين الفصل اخص منه وكذا لا يفرس وبالم
 فانه لا يكون له جهة واحدة جنس في مرتبة واحدة فيكون جنس الفصل اخص من جنس النوع
 فيكون فصل الفصل من جهة واحدة مما يشترك في اخص جنسها فيكون هو الفصل الاخير
 عليه ان يمكن ان يكون من جنس الفصل اتم من جنس النوع فيكون الفصل اخص من
 لو كان الحاس مركبا من الجود والناطق فيكون جنسه اتم من جنس نوعه الذي هو الحيوان
 اعني الجسم النامي مع ان الحاس اخص من الجسم النامي وان اريد به فصل في مرتبة فصل
 آخر فيكون الفصل الاخير فصلا آخر فان الفصل الاخير هو ما لا يكون تحت فصل ولا
 يكون فصل اخر في مرتبة تميزه عليه انه اذا تتركب من ارجس متساويين يحصل في مرتبة
 فصلا فان قيل انما نحن الرشي الكائن التمرديد ونقول انما يحصل في مرتبة فصل

في مرتبة

وتصفت

بظفر

فرب آخر لا يطلق الترتيب والبعد على الفصل السادس الذي يتركب من الماهية فلان
ما يقترن وجود فصل آخر في مرتبة الاطلاق الترتيب البعيد مع عدم اطلاق الترتيب
والبعيد عليه ممنوع واجاب عنه باختبار الشق الاول وسندل باخر وهو ان
الراجح بالفصل الاخير لا يكون محمداً على البس فوجه تميز الماهية من التي ركانت جنبية
ولو كان الفصل الاخير مركباً من الجنس الفصل كان فصله تميز الماهية عن التي ركانت
في جنسه فيحصل الماهية فصل آخر من التي ركانت جنبية فلا يكون الفصل الاخير فصلاً
اخر هذا ما افاده سلمه له وابتاعه وفيه تحت فانما لانم انه يحصل للماهية فصل
اخر يميز الماهية من التي ركانت جنبية لجزان يكون ذلك الجنس فصلاً بعد الماهية
بتميزها عما يشترك في الوجود فكلما جاز تر الفصل من الامر من المتساويين جاز تركبه
من جنس فصل يكون جنبية فصلاً بعد الماهية وفصله فصله تميز الماهية عن التي ركانت
الوجودية والمجموع الفصل تميزها من التي ركانت جنبية وان ثبت في جميع الكلام
وتحقيق المقام فاستمع كما تلو عليك استغفروا من كلام المفسر المحقق وهو انه
كان الفصل في اقل مرتبة علمية تحققت النوع من الجنس تلك المرتبة بلزم من ان يكون الفصل
الاخير علمه اولى الجنس العالي معلولاً الاخر فالناطق يكون علمه الحيوان الذي هو جزء
الانسان وعلميته لا يقتضي هذا الامور الثلاثة وهو ان يكون علمه جنبية النوي هو الجيم الذي
او لفصله الذي هو الحاس والكل واحد منهما والاول والثاني محالان والامكن
فصله علمه جنبية لا يقتضي توكيد العلمين المستقلين على معلول واحد فتعين الثاني للتميز
فيكون الناطق موجوداً بالاحساس المحرك بالارادة موجبة وهكذا في فصل كل مرتبة الياس
الى الجنس الواقع في تلك الاطراف علمه موجباً لفصل الحيوان علمه لفصل الجسم الذي
وهو علمه لفصل الجسم هو قابل الابعاد وهو قابل علمه لجزء الجنس ثم الفصل الاخير
مركباً من الجنس الفصل الاطلاق هناك فصل آخر يكون علمه لفصل جنبية مثلاً لو كان

المستند

والحس المتحرك بالارادة

المرتبة

مركباً من الجنس الفصل لا بد وان يكون هناك فصل آخر علمه لفصل ذلك الجنس فيكون
الناطق علمه اولى ولا يلزم ذلك على تقدير كونه مركباً من الامرين المتساويين
لعدم تحقق جنس هناك حتى يتحقق هناك فصل يكون علمه لفصل ذلك الجنس والنفس
ذلك الجنس فيلزم ان يكون العلم الاول والاولي فالفصل الاخير لا يكون علمه لفصل
الجنس والنفس الجنس مع قولهم لو تركب الفصل الاخير من الجنس الفصل لم يكن
الفصل الاخير فصلاً اخر هو انه لو كان العلم الاول والاولي فالعلم ذلك من الباقين
التي عقل غيرها الاكثر الا ان فصله لم يتبين تميزها الا ان ارباب البعدي الفصل
في الفصل ان كان كل منهما فصلاً له ولما بل ان يقول لا شك ان كل منهما فصل
من كل ما عداه ويميز عن كل ما عداه ما يشي واحد فيلزم ثم توارى علمتين مستقلتين على معلول
واحد بالشخص وهو ان يكون الجوانب لكلاهما بتميزها عن كل ما عداه دون فصله يكون
التميز شيئاً واحداً فانهم في ذلك يمكن ان ينال الفصل التميز للماهية عما يشترك في الوجود
ولا يتبين ان اعتبار الترتيب والبعد في التميز من التي ركانت جنبية يكون في مرتبة بالنسبة الى
شيء واحد كما في سائر الناطق بالنسبة الى الانسان ويكون في شيء واحد بالنسبة الى شئين
كما في سائر بالنسبة الى الحيوان والانسان واما اعتبار الترتيب والبعد في التميز عن الشئ
وليس في شئين بالنسبة الى شئ واحد الا على احتمال ذكرناه في ذلك ان كان تحقق الوجود
يقضي ببيان الاعتبار في شئ الى شئ الاخر في علم السمع من ان قواعد العلم علمية
شاملة بعد الاقرار على توجيها لا تعرض **في الفصل** على احتمال يذكر هو تركب الماهية
من ادين متساويين فيكون لا بد عليك هذا المعنى ان في المقصود الذي هو
الانسان في ما في الوجود من الانشائي في العلم بما يجب في ذلك الاجزاء الخارجية فيلزم
احتياج بعض الاجزاء الى البعض لان تلك المركبة منها انما الاجزاء الخارجية
المعاصرة للوجود العيني بحسب تلك بعضها البعض لئلا يتركب في الخارج

علمه

المتميزة

ركانت الوجودية

الاجزاء المحيطة الى التام بينهما في الوجود العيني لا بد وان يحتاج بعضها الى بعض لئلا
الركب منهما في الذهن والحوادث كلها على السند الرابع **قال الشيخ** فاحدهما ان
كان عرضا يقوم الجوهر بالعرض اي يقوم المفهوم الجاهل الذي هو الجوهر العالي ليس الجوهر
يصدق عليه كالمفهوم اما الاول فخطا واما الثاني فلانه فاني لا يصدق عليه قبل
قدرة بعض المحققين يجوز تركيبه من جوهر غير متمكن في تركيبه من جوهر هو الموضع
الخشبة وعضده هو الهيئة المخصوصة وقال المحال تركيبه من عرض فاني فانه متاخر
عنه فلا يكتفه جزء منه ومن تركيبه من عرض آخر وعضده يقوم بذلك لانه لا يلزم في
تاخر احد الجاهزين عن الاخر فاجواب الكلام في الاجزاء المحيطة واستحالة كون العرض جزء
محمولا للجوهر مما استنبه على احد قائل **قال الشيخ** وان كان الجوهر ايا ان كان احد
الامر من جوهر انا ما ان يكتفه الجوهر المركب من العرض نفس ذلك الامر ويكتفه الجوهر المركب
واختلاف ذلك الجوهر المركب خارجا عن ذلك الامر فعلى الاول يلزم كونه الكل نفس
والثاني يلزم تركيبه من نفسه غير المراد بالشيء هو الجوهر من هذا الامر الى وبالأخر
فانه اذا كان المركب اخل في جوهر الجزء لم يلزم ان يكتفه المركب كذا من نفسه من الجزء الآخر
لذلك المركب من ذلك الجزء وغيره اخل في ذلك الجزء والكلان مركبا من نفسه لوجوده
في الكل الاخل فيه من غيره وعلى الثالث يلزم ان يكتفه الجوهر المركب رجاء من جوهر غير عارضا
له وهذا العارض مركب من الموضع وارضه الجزء الذي هو نفس الموضع لا بد منه
فيكون العارض هو الجزء الآخر فلا يكتفه العارض بتما عارضه فلتنضم الجوهر العارض
المركب من ادب الجوهر الموضع احاشي عرضا له ذلك الجوهر المركب من ادب
ويستع ان يكتفه عارضه لنفسه فتبين ان يكتفه العارض هو عارضه فلا يكتفه العارض تمامه
عارضه هذا اخر ما اوردنا ابراهه في مباحث الكليات الذاتية في زمان نشره في
البحر المتعلق بالامور العرضية وقتنا اسه في السور كالتحقيق بربنا العزة

الجماع في التدقيق **قال الشيخ** والثاني العرض المعارف ايا ما لا يمنع انفكاكه
عن الالهية سواء كان دايمة البشوت ومنفكا وهو العرض المعارف **قال الشيخ**
لان الاحكام في الكل الخارجي عن ماهيته فلهذا ولا شك ان الغيرة تنسج الالهية
افرادها الى هي الغيرة التي رجيتها فان كل نوع بالنسبة الى خصصه لكل الخارجي
عن الالهية هو الغيرة لانه خارج عن الالهية الثلاثة والخمسة السابقة اليه هي افرادها واما
كانت كذلك ان يكتفه محولا على افرادها لان الكل لا بد وان يحمل على افرادها ولا ايضا
من ان يحمل على ماهيته فلهذا لان الكلام في الخارج المحمول كان في خبره **قال الشيخ**
ولو كان السؤال لانه لا يوجد لانه لان كل ان اسود وليس كذلك لان لو كان
السواد لازما لوجوده لان كان كل ان اسود لانه لا نقول ان السواد بلازم الوجود
ما يمنع انفكاكه بشرط الوجود ولا يلزم من ذلك ينشئ مع كل من وجودها الى اصله
بل يجوز الانتفاع ببعض من تلك الوجود **قال الشيخ** لانها لا تنسج الى انفسه
غيره فوجه السؤال ان تنسجها فلهذا في انفسه الى غير ايا مباينة لان القسم هو يمنع
انفكاكه عن الالهية قد قسمه الى ما يمنع انفكاكه عن الالهية الاولى انفسه التي غير مباينة
وتبين الجواب انه يلزم لو كان المراد بالماهية في القسم هي حيث هي ليس كذلك
بل المراد بها الالهية في الجملة اعم من الالهية من حيث هي الى الالهية لوجودها فلا يكتفه
لازم الالهية من حيث نفس القسم كاللازم الوجود مباينة فان محصل التقسيم هو ما يمنع
انفكاكه عن الالهية في الجملة اما ان يمنع من الالهية من حيث هو ولا يمنع انفكاكه
عنها والاول لا يلزم الالهية والثاني لا يلزم الوجود ولا يلزم من عدم لا تنسج الى الالهية
من حيث هي عدم لا تنسج عن الالهية في الجملة حتى يلزم مباينة لازم الوجود للتقسيم
في الجملة الى اعم من الالهية من حيث هي فلا يلزم من تنسج من الجوهرين ولا كان هو
في تقسيمه الى انفسه الى غير ما هو انفسه انفسه وهو نفس في هذا القسم كل من

من النفس غيره يوجب لك نفسا ثانيا للجزء الشبهة باعتبار النفس على غيره
الشبهة باعتبار النفس بضمح ان الغير مدم في بيان الشبهة فامل **القول**
فانما يمنع انعكاسه عن الماهية في الجملة الطائفة بواجب شرط محذوف اذا غرت كبرنا
فحصل الكلام ان يمنع انعكاسه عن الماهية في الجملة اه واذا اجترت تلك العلة الطاهر
ان يقال فاذا اختلفت تلك العلة **فانه** فالاولى ان يقال اني فاما لا يملك ان يقال في
الجملة متعلقة بالماهية والمراد بالماهية ما يطلق عليه لفظ الماهية ويصدق الا
كما لا يخفى **المراد** بالماهية في تعريف اللازم الماهية المحركة المراد بالوجود والوجود الخارجي
وهو يعلم اللازم بنظر الوجود الزهني بطريق المقابلة **وهو** ان تجل على ما يتبادر لها
هذه الاهدان بتوالت المقسم الكلي الى الاقسام الثلاثة المذكورة بالقياس الى ما
افترده مع قطع النظر عن وجوده في حقيقة سوف كلامه في قسم الكلي الخارجي الى لازم غير لازم
قطع النظر عن الوجود **يكن** ان يقال المراد بالماهية في قسم المصنف ان يمنع انعكاسه عن الماهية
فهو اللازم في الماهية من حيث هي واللازم التقسيم الى قسمين هو مطلق اللازم وهو
ما يمنع انعكاسه من انفسه **فانه** لا ذكر لازم الماهية من حيث هي فكم مطلق اللازم على هذا
لا يبره على المصنف **فانه** ما يمنع انعكاسه عن الماهية الوجودية اعلم ان يمنع انعكاسه من الماهية
فهو يمنع انعكاسه عن الماهية الوجودية وبعض ما يمنع انعكاسه عن الماهية الوجودية لا
لا يمنع انعكاسه عن الماهية من حيث هي وهو لازم الوجود فلا لازم الماهية الوجودية
اعلم من لازم الماهية من حيث هي من لازم الوجود **فانه** ثم لازم الماهية الطائفة
المراد بالماهية هي هنا على ما ذكره هو الماهية في الجملة هي هنا ما ذكره في الماهية
الموجودة **وهو** ان تجل على الماهية من حيث هي على ذكرنا فان المصنف الكلي ليس
للماهية انفراد **هي** الماهية مع قطع النظر عن الوجود **فانه** ان يقال المراد ان ينصو
ع تصور ملزوم تصور النسبة بينها **فانه** هذا هو المفهوم من تنقيحنا في مقابلة

اللام الغير البين الذي يقتضيه خبره من اللزوم الى الوسطة فانه قال هو الذي
لا يقتضيه خبره بالضرورة الى الوسطة **واما** الوجه الثاني فلا يخلو عن بعد وبما قد زعمنا
ما ذكره ان **رجح** من ان الوسطة ما في القوم **فانه** زعم محصله انه قد قيل ان المتصلة الواقعة
في التقسيم من ما يقع الجمع التي يمكن عدم تحققها فيها فيمكن ان يكون هناك قسم ثالث **فانه** لا
الحقيقة الذي لا يمكن عدم تحقق طرفها بل لا بد من تحقق واحد منهما فلا يمكن قسم ثالث
وهو كلام بعيد عن التحقيق فان انضباط الاقسام متصور في القسم على ذلك التقدير
يفوت **فانه** فمن اراد حصر اللازم الى هبة البين وغيره لا يبعد ان يقال المراد
بالوسطة معناه اللغوي فيحصر الاقسام بنوع الكلام علم ان المفهوم من كلامه قدس سره
الغرض به هو ان البديهي المقابلة للاولي كما قدس في الخبر **فانه** داخل في اللازم الغير البين
ومن كلام بعض الناصحين انه داخل في اللزوم البين وعلى التقديرين يندفع عن
النازع على وجهنا **فانه** الى بديهي يقتضيه الامر فربما تصور الطرفين
يكن في تصور الطرفين كالبين ولما يحتاج الى الوسطة كالفهم الاول من البين **فانه** والما
تارة **فانه** تصور الطرفين الا انه ذكر مقابلة للبين ايضا **فانه** ان لزوم ان يسمي بديهي
هذا هو اللازم الزهني لان اللزوم على ما في المقام الغير فيها في الدلالة الثالثة
هو هذا القسم **فانه** ما وجد **فانه** كان للماهية وجودا فلا بد ان ينصف به في كل من
الوجودين وان كان له وجود زهني فلا بد ان ينصف به في ذلك الوجود كما يكون فانه
ليس موجودا الا في الخارج ولا يخفى في الزهني بدون انصافه بالعلمية **فانه** في كل
يمكن ان لا يكون للزهني شعور بمفهوم الادة المذكورة فعلا اه **فانه** ان كثر وانما يملك
مساوية للمعانيتين من لوازم ما هية **فانه** ذلك ان يدرك تلك الماهية ولا يمكن للمعاني
شعور بالساواة **فانه** من ذلك اللازم فعلا ان الخبر من ثبوت ذلك اللازم **فانه** لا
ما حصل للماهية قبل انما لتعليل هذا الكلام لتعليل بقوله يمكن ان لا يكون

مشهور بمفهوم المساواة وقوله فان كون الماهية مدركة حقيقة اه تعليل لهذا التعليل
 لكن وخرق التعليل على ليس غير ملائم ولا يبعد ان يقال الجواب الذي ذكره منع
 وقوله فان ماهية المثلث مستندة لتقليد هبة معناه فلا يثبت ان كل ما كان حاصلا
 للماهية في الزمن يجب ان يكون مدركا في الزمن كجانب يكون مدركا في الزمن ما ادعت
 من ان لازم الالهية يجب ان يكون لازما زهنا وقوله ان كل ماهية في قوة قولنا بل نقول
 تلك المقدمة بالكلية فان كون الماهية مدركة حقيقة حاصلا لاهاء فاعلم **قال الشارح**
 كالشيب قال بعض الشارحين ان التمثيل بالاشياء كانه نزل نزال الموصوع
 الا ان يراه به الكهولة ولا يذهب عليك ان الخلاقي الشيب الكهولة خلاف التباين
 ولا يبعد ان يقال **قال الشارح** وهذا التقسيم ليس كما قد عرفت بعضهم من الراد بالمنازعة
 المتأدقة بالتعليل هو مخففة فان قلت بل يتم ان يكون مطلقا في ذاته فلهذا لم يخافه
 بالقوة وشره الزوال بلية آجيت بالقوة بالفتق من قبيل لازم الوجود فلا يكون
 قبيل القسم الذي هو الرض الفارق **قال الشارح** راجع فخص في حقيقته وحدة تلك الماهية
 اعلم ان الماهية تنقسم الى ما يمكن مطلقا والى ما يكون مطلقا اما الماهية المطلقة في الماهية
 الى ما يكون موجودة في غير النوع كما كانت بالنسبة الى الذات واما الماهية الغير المطلقة فهي
 تكون موجودة في بعضها كالفرد في النوع كالمشقة بالنسبة الى الذات فانه يكون حاصلا
 لذلك النوع بالنسبة الى ما لا يكون موجودا فيه كالشيب المطلق وايضا ينقسم الى الماهية
 المسوية لمعرفتها والى الماهية التي هي خص من معرفتها كالفهم بالقوة والتعليل للذات
 وايضا ينقسم الى البسيطة والركبية اما المركبة في الذي يكون مركبة من صفات كل واحد منها
 لا يكون حقيقة لكن اذا قيل ببعضها ببعض حصلت من اجتمعا معا حقيقة مساوية لتلك
 المودون كقولنا يادى البشارة متشعبة كقمة عرض لا طفا فان كل واحد من هذه
 الصفات لا يختص بالذات فضرورة حصول الوصف الاول للجنبة والوصف الثاني للجنبة

فذلك

البهوي الذي صورته الانسان السمي لثلاثين الوصف لثلاث الفين والجموع
 وصف مساو للانسان واكثر الخواص المذكورة في رسوم الاجناس العالقة من هذا
 القبيل واما الخاصة البسيطة هي كما هي المطلقة المادية واما عند المحققين فلا فرق في
 بين الاقسام في الباري **قال الشارح** ولم يختص بالابل بها وغيره فهو الرض العام اعلم
 ان الرض ليس الرض التسمي للجنس بل هو الرض لان الرض العام يكون محمولا بالموطن
 على الجواهر كما لم يشبه فانه محمول على الحيوانات الموهلة والوصف التسمي للجنس لا يكون لذلك
 واما فصول الاجناس فيجوز ان يكون بالقدرة اللاحقة الطائفة اخص على الشارح وتضمنه
 انما ان ازيد بالعصل خلق الفصول تقدم فروع الفصول البعيدة ويمكن ان يقال المراد
 هو الفصل القريب اما فصل الجنس كونه من وبالنسبة في وجه من هذا التعريف يعلم
 من بيان فروع الجنس لا كما عرفت الى التعريف فروع الفصل القريب يعني بعد بيان فروع
 النوع لانه تعدد المعتبر في التعريف الذي يبحث عن الكل بوسطة هو الفصل القريب
 فاما بد من الاعتبار بانه ولا يتتام بانه **قال الشارح** ان كان معنى التعريف رجا
 فالاسم في المخصص خلت في ان هذه التعريف حدودا او موصوفا او مشهورا او رسوم
 فانهم يتوهمون الجنس بالاسم بهذا النوع فيهم بهذا المعنى انما حدودا او موصوفا او مشهورا او رسوم
 واما القدر فضرورة انما يعني يكون الحيوان حيث لا يكونه مقولا على كثير من مختلفين في
 في جرات هو اخص المصنف عليه بانها لا تامة لاهية الجنس واما هذا القدر لم لا يكون
 ان يكون العقول الموصوفة المذكورة عارضة بمفهوم وارتباطها بالجنس واجتماعها في
 بالكلية امور عارضة حاصلة في صفات سائر اياها فليس لها معنى وارتباطها بالجنس
 على ان عدم العلم بالجدية لا يوجب العلم بالكرسية وانه عليه الكلي امور عارضة حاصلة
 ووصفت اسمها بازايا كثر لا يجوز ان يكون هو المذكور لو لم يمتدح
 ووصفت اسمها وبان الرسم قد يطلق ويراد به التعريف ولعله هناك كذلك وجوب عن
 بازاياها

قد بان بالاسم والصفة بالجنس
 من الاقسام المذكورة في هذا
 وهو ما لا يخفى

والنقص
 ان مثل ذلك يعلم بالنسبة ولم يوجد في بيان مولات هذه الاسماء غير هذا الموضع
 ومن الثاني بان هذا الاطلاق ليس في عرف هذا القوم بل المنبأ ومن الرسم في
 عرفهم هو ما يتناول كل شئ قد يقال انما كانت هذه التوقيفات سواء كانا قولية
 عارضة والنسبة بالعارضين رسم وذلك لان الجنس نفسه هو الكلي الذي انما يتخلل
 بالحقيقة سواء قيل عليها لم يقل اما المقولية مما يورث من له وتقول ان من بالنسبة
 العارضين بالمفروض فان المقولية عارضة للجنس الطبيعي الذي هو من جنس المطلق
 واما ثانياً ان قيل من كلامه لو كان المقولية ذاتية للجنس المطلق لكانا الجوان
 جث اذا قيل على الامور المختلفة كحقيقة وانما لم يقل بالجنسية لان المقولية معتبر
 في الجنس المطلق والادريس كذلك قال في ايراد الموقولية صلاحيته المقولية والموقولية
 بالنسبة وقت من المواقف انما اشكال تدبر المباشرة اما حقيقة ذلك في رسم الجوان
 معرفة الحدود والرسوم في غاية الصعوبة لصعوبة معرفة الذات لا جبال الفصول
 وامتنعنا اننا انما والوحيات المركبة من منها وانما من عليه صا حجب المتبعض الحدود هذه
 للاسماء من ان يتفعل كمال الجزء المتبعض كونه واذا كان كذلك كان معرفة كونه
 والرسوم في غاية السهولة وقال الامام والانصاف ان يقال ان كان المراد من الجدة
 تفصيل مولات الاسم فان الارزاق صا حجب المتبعض ان كان المراد من الحد تفصيل
 الماشية الموجودة في نفس الامر كان الامر في الشئ في انما كان شئ في لا يكون
 وراه جزء من شئ خارج **قال الشارح** وهو حل هو هو من جهة حل الموطان ان يكون
 الشئ محلا على الموهوب بالحقيقة كقولنا الان ابيض حل الاشتقاق ان يكون
 محولا عليه كحقيقة بل ينسب اليها بالنسبة الى لان انما لم ينسب اليها كحقيقة
 فلا يقال لان بيضاء بوسطة ذوات الاشتقاق يقال لان في ذواتها وبيضاء و
 ولما كان ذواتها وبيضاء قال معنيها واحد في حل البياض على الوجهين حل

الاشتقاق وبعضهم لا يحل المركب في اذ ارتكبت في حمل في جنس المركب ان في حل
 الاشتقاق لانه اذا اشتق شئ منه حمل في جنس ذلك المشتق فاما اشتقاق بالذات
 ومختلفان بالاعتبار فحمل ما فيهما واحد الاول اعلم ان الطبع انما ينقسم
 بالقياس الى ذوات الحقيقة التي هي بكيفية مرتبة بحسب الحقيقة دون الاعتبارات
 كان متوهمه كما قلناه العنقا ولا بالقياس الى خصيصها التي هي نفس طيار بها وقدرها
 انما هو كسب العقل حيث اعتبر بقيد لما يحكمها من الامور الخارجية عنها الفارقة
 اياها فيكون لكل كسب بالنسبة الى خصيصها نوعا حقيقيا **قال الشارح** في تلك الكلية
 والجزئية ان حقيقة ان منشأ انصاف المفهوم بالكلية والجزئية هو الحصول الفعلي
 المفهوم باعتبار حصوله في العقل بصفة ذلك انصاف في لوح العقل المفهوم الكلية
 والجزئية حكم عليه بما بالكلية والجزئية في تلك الكلية لازم بين المانع الامم المفهوم
 وكذلك الجزئية بخلاف مكان الوجود وانما عناه انما ليس من مقتضى المفهوم ليس
 من انصاف المفهوم بها هو الحصول التباينات العقل بحسب نقل المفهوم وامكان الوجود
 وانما عناه لم يحكم عليه بها بل اذا جرد العقل النظر اليه فحمل عند ما يكون من الوجود في
 وان يكون ممكن الوجود **قال الشارح** هذا الامكان هو الامكان العام بغير ان الامكان هنا
 جهة نسبة الوجود الى شئ ايجابا فضاء سلب فروع العدم فبناول الواجب ان النسبة الى
 العام المقيد بالوجود وما يكون جهة نسبة الوجود ايجابا والمقيد بغير العدم وما يكون
 النسبة الوجود سلبا **قال الشارح** والثاني في العنقا ان الذي يكون وجوده لا يكون
 موجودا في الخارج قال المصنف في بشرية الخلق ان لا يعرف وجوده في الخارج ولما ان يعرف وجوده
 فيه والادراك ليعتق ذلك هو حل كلام المصنف عليه ان لو جهة ذلك يقال قوله لا يوجد
 من الوجود لان الوجود **قال الشارح** في كماله لا يوجد في شئ في **قال الشارح**
 كالنكاح السبارة وقال المصنف في شرح الحاشية ان المركب انما يجمع في الاول ان معنى شئ في

فيه جميع الكواكب في ذلك غير معلوم قوله فان النفوس المجردة عن الابدان غير متناهية
العدد والمراد بعدم تنافسها في عدم انه لا يتناهي الى كنه لا يوجد بعده عددا آخر لان
الاول والآخر المتناهيين يكونان موجودا فيه **قال الشيخ** في لزوم منه تفعل احد ما تفعل الآخر
لخصه انه لو كان المفهوم من احدهما عين المفهوم من الآخر لزم من تفعل احد تفعل
الآخر بان يكون تفعل احدهما عين تفعل الآخر وليس كذلك لان المفهوم الكلي لا يمتنع
نفس تصون اه وايضا لو كان كذلك لكان كل حيوان وكل حيوان كليا وباجابه
المركبة هما الكل فهما كلان المركب الاربعة المختلفين كيفية تغير الكل منها فانهم
قوله فالصواب مفهوم الحيوان من حيث هو مفروض المفهوم الكلي في اللغة في شدة التحقير
ما يخص كل واحد من هذه الانام باسم لا ولى هو وهو مفروض الكلية كسلك الجميع
قوله قد يمتنع في الطبع صاحبة العارض في المفروض لا يلزم الاشكال انما هو الطبع في
واما اذا اعتبر العارض مع المفروض يلزم ذلك الاشكال لكن يتدفع بان اعتبار العارض
في الطبع بطريق البقية وباعتبارية في اللغة بطريق الجزئية **قال الشيخ** ولا يوجد
الطبيعية اي في الخارج وهذا الوجه مما يظهر عند التأمل في موجود في الخارج في الاشياء
لان النطق انما يمتنع في هذا المحضر في انما في الحيوان مثلا لان اعتبار كنه في افلا
الحيوان على لاف وهذا الوجه وما ذكره الم فلا يظهر منه الا عدم الاختصاص لا اعتبار
المحلول **قال الشيخ** والحيوان جزء من هذا الحيوان فديننا انما اريد انه جزء خارج له فلام
ذلك وان اريد انه جزء على له فلم يكن لا يلزم منه كونه موجودا في الخارج ولو لا انما له الالهي
والنطوي بل يتركز ما هو المحقق على وجه التخصيص به بدين الحق في وجود الحيوان الطبيعي
ان ولا يبعد ان يقال لا يفرق بين وجود الطبقة الثلاثة في اشياء حاشا لتق توهم ان يتوهم
كونه في النطق قال النطقية اي في وجود الكلي مطلقا خارج عن النطق فينتفع بالافاض
فما من **قال الشيخ** قبل الوجه فيه فيكون بعضهم كنه بيان جوده لا يلائم هذه غير المنع الى انه في

موجود في الخارج وايضا الكلي المطلق من مبادي الفرض فاذا موفرة وجود لا مثله
بانه فكيف لا يكون معرفته فيه ما فقهنا من قوله ايضا لا يمكن انما يجب ادراجها
في هذه الاقسام اي لا يكون ادراجها في الطبقات الخمسة باعتبار النسبة في الاقسام
الاربعة للنسبة مع رعاية الاحكام الالهيية من ان تقبضا المتباينين متباينين
قال الشيخ في قسم جمع التباين اه اعلم ان مرجع التباين الى سالبين كليتين واثنتين
في المباني الكلية بين المفهومين من ان لا يصدق في كل شي اصل ما هو ممكن
اولا و مرجع التباين الى موجبتين كليتين مطلقتين قاصتين و مرجع المفهوم
الى موجبة مطلقة عامة سالبة جزئية دائمة و مرجع المفهوم من وجه الى سالبين
في اثنتين دائمتين وموجبة جزئية مطلقة عامة **قال الشيخ** وانما اعتبر التباين
بين الكليتين ولم يعتبر بين المفهومين لان التباين لا يمتنع الا بين الكليتين
على ما ذكره رحمه الله والالفاظ التخصيصية لا يمكن ان يكون التخصيص باعتبار تقوية
القول لم يلزم ذلك في الحقيقة باذن النفاذ فانه لا علم ان بين الكليتين كنه لا يصدق
احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر التباين وبين الكليتين الذين يصدق احدهما
على كل ما يصدق عليه الاخر عموما مطلقا علم ان بين الجزئيات والكلي جزئيات الكل
الاخر تباينا وبين الكلي جزئية عموم مطلقا قوله على ان المقصود اه هذا من جهة
قوله طين وهذا الوجه لا يمتنع اصل النسبة بين الكليات قوله فانما اذا اشترنا الى
زيد بهذا الكناية اذ قلنا هذا الكناية هذا الضابط وهذا هو بل هذا الذي
واريد لكل منهما زيد كان هناك كذا ذلك التفسير جزئيا يصدق في كل ما يلائم
فان هذا الذي مثلا يصدق على زيد الضابط هو بل الذي هو باعتبار كل من الطرفين
الذي كونه جزءا واحدا غير متباين هذا القابل القابل مثل المحقق على ما ذكره في الثاني
من قوله ان لم يكن جزئيا له كنه متباين له بان الاشارة الى سالبين الجزئيتين المتباينتين

معين الاخص فيلزم صدق الاخص في الاعم وهو **قوله** والخص في الاعم
الذي موجب له الطرفين لا معدول الطرفين فتكون الكل ما ليس به لسان صادق
لانه كذب هذه القضية الموجبة لكان كذا اما لعدم الموضوع او لعدم نفس الموضوع
الموضوع والاول به لان الموجبة الى الطرفين لا تنفي وجود الموضوع كذا
لانه يبطل اعم الشئ بالنسبة الى الانسان لصدق الانسان على الانسان **قوله** الثاني
فتبين ان لا حجة انما ذكره في قوله بغير الاحتمال ان يكون في حصول
لا ظهره من انما مع القضية العبرة في العموم وهو كل ان جوه **قوله** الثالث
فلانه لم يصدق قولنا ان نوصي ان قولنا ليس ما صدق عليه نفي الاخص بصدق عليه
مسألة جزئية فلو لم يصدق لصدق موجبته فبما فتنه كما قولنا لكل صدق عليه نفي الاخص
الاعم فيمكن التفتيش على طرفه القدر بقولنا لكل لم يصدق عليه نفي الاخص
نفي الاخص لم يصدق عليه نفي الاخص هو سبيل قولنا لكل لم يصدق عليه نفي الاخص
صدق عليه لاخص **قوله** الاشكال المذكور متوجه عليه ايضا اه الاشكال هنا هو
استلزام قضية واحدة موجبة لنقضية موجبة اخرى بكون طرفان تنفي طرفها لعدم
في اللازم لا تمنع استلزام السالبة الموجبة لعدم الموضوع في المزمع فانه كذا كذا
منع الاستلزام لعدم الموضوع ومحصلة ان كل شئ ممكن بالامكان العام موجب
ولا يصدق عكس النقيض لكل لا يمكن وتعبيره بالامكان العام فهو لا شئ لعدم
واللا يمكن ودفعه بان يقال نفي النقيض هو سلب صدق ممكن نفي شئ ممكن
بالامكان العام وهو كل ما ليس ممكن بالامكان العام فهو لا شئ وهذا الوجه
لا تنفي وجود الموضوع **قوله** بل استدلال بواقع التمسك عند الخص فان قيل العام
نقيم بواقع التمسك عند الخص على غير مقتضى لما كان غير على طرفه احد لعل الابقية
المتدني اخصية نفي الاخص قد فاهم **قوله** الرابع جمل الدعوى فوا من الدليل الحاد

انه جعل الدعوى نفس الدليل لان يقال لما لم يطر الدليل لم يتضح الا بالاستدلال الذي
ذكره على تخمين فلان الدليل هو المجموع فكل **قوله** ولا يخفى عليك انه سعا الجواب تخمين
ما هو الصواب فلهذا لم يفسر لما لم يفسر هو ان القصور في تفصيل الذي يستدل على كل
منها على حدة فاللما لم يقال ان بعدنا فتمنع جعل التفصيل جزء من الدليل صور
شأنه فلهذا قد يقال لو ثبت نفي الاخص لاعم مطلقا اخص من نفي الاخص مطلقا لصدق
قولنا كل ما ليس ممكن بالامكان العام ليس ممكن بالامكان العام كما في قوله جمل
صغرى لقد لنا القصور في كل ما ليس ممكن خاص فهو ممكن بفتح الياء ليس لكونها كل
ما ليس ممكن عام فهو ممكن وهو بطا واجيب منع الكبير بوجوده كثيرة لا يلحق البرهان
هذا الكثر في تنقير على ما هو قريب الى زمان المنبئين من الطلاب هو ان المراهب
العام ان كان هو المرفق فلان المنع ممكن بالامكان العام ان كان هو الظاهر
ان الواجب ممكن بالامكان العام فان قلت ريد به القول المشرك بينهما وهو النظر
من احد الطرفين فيصدق على كل من الواجب والمنع انه ممكن بالامكان العام فتقول
سلب الفروض من احد الطرفين معناه سلب الفروض الواجب فدون عدم ليس كذا
منه كما بينا ما بل الممكن العام يقال بالاشارة الى اللزوم عليها فانظر فبانه من المطالبات
الدينية التي بنيت لازكها وتوفها حلها انا برة العلم **قوله** الاحتمال ان يكون التباين
ان كنت بينهما بنا فمما قلنا اذا قبل بين نفي اعم من بينهما عموم من وجه تباين
جزئي فعناه ان نفيين قد لا ينفك دقان وقد نبهنا دقان فان التباين جزئي
فيمتد بخصوص التباين في الكل في جميع التصورات بخصوص عموم من وجه جميعها
بل سببه في بعضها في ضمن التباينة الكلية وفي بعضها في عموم من وجه فويل بينهما
عموم فعناه انه لا بد من نصا وفيما في الجملة فينبو التباين الجزئي فينبو الذي
لان عدم نصا وفيما في بعض الصور يستلزم عدم **قوله** الثاني لان العيبين

والاين المضاف يطلق ما في على النسبة العارضة للشيء لا بقوة النسبة وهو المضاف
المضاف الى الجنس وما في على المخصوص من حيث هو مخصص الى الابل والابن وهو المضاف الى
قوله او يربا يتوقف على مفرقة تضابته هو الاعم الذي يتوقف فعله على فعل الاعم الذي هو
مضاف الى الجنس الاضافي وايضا ترفع الجهرتي الاضافية بالاضافة بالاضافة
فالاولى ان يتوقف على الثاني لا الجنان الخلل ايضا بينهم من ترفع ان رج كنهه لم ينسب بذكر
التسوية **قوله** ايضا يلزم ان لا يكون ترفع بغيره بالاضافة ايضا يلزم ان لا يكون ترفع بالاضافة
بالاعم من الشيء لما ذكره ان في صحيحه الاشتغال على الخلل الاول قطعا قوله انما نظر
مع زيادة وهي ترفع بنفسه على تقدير عدم اعتبار معنى التفصيل او بما يتوقف على مفرقة
على تقدير اعتبار **قوله** فاجوب هو ذلك اي عدم التسليم يمكن ان يحد كلامه على عدم التسليم
قوله بل اراد ذكر حكم من احكامه يعني اواراد المصلح الحكم عليه حكم يحصل فيه ترفع في حكمه
بالاخصية فيعرف بان الاخص من في هذا الاول ان يقال ان المقصود بيان
ما يطلق عليه لفظ الجهرتي حيث قال الجهرتي ما يطلق عليه المذكور يطلق على كل اخص من
الاعم لا الترفع ولا الحكم المذكور فان قيل الما هو الحكم في قوله حكم من احكامه هو الحكم بان
هذا المعنى يطلق عليه ايضا هذا اللفظ قلنا في عدم جواز ذكره فان كل ما يصدق
عليه لفظ الجهرتي هو الاخص تحت الاعم فاعلم **قوله** الا ان المقام يدل على تفصيل الترفع
على ان المقام يدل على ان المقصود هو الترفع الظاهر في الاصل لا الترفع الذي
ينسب من ذلك الحكم فالنظر قوله على ان يتعلق بالترفع وان جاز ان يتعلق بقوله في حيث
فان المقصود بيان ما يطلق عليه لفظ الجهرتي كما ذكرنا الترفع **قوله** ان كان
تلك الماهية من شيء آخر يحصل ان فان الواجب ان يبارك في الماهية من شيء آخر
فان على سائر الجهرتيات يلزم ان يقال ان ترفعها ماض وهو بل لا بد ان يرفعها
عنه اي هو من زبانه شيء ماض **قوله** اجبت ترفع الجوابين الاول الماهية

اي صلاية الترفع من الفعل على وجه يتبع الشك في ضعف الجهرية في الواجب يمكن
الابوجه كونه منقصة في شئ من اخص بالترفع والتثني ان من اخص الجهرية هو
المفهوم الموجود الترفع من حيث ان يمكن ان يحصل الترفع من اما ان يكون ترفع من
غير ما ترفع في الواجب لا يمكن ان يحصل في الترفع من الفعل ما ترفع في الترفع
كلمة فلا تضاعف به كنه الكلام في الله والاول اسرها لوجه الا ان على الترفع في قوله
او يربا يدو به كونه مضمونا بالفعل لا يدل على دعاه من الجهرية المذكورة الى لا يتوقف
الحصول بالفعل ولا على المكان حصوله الا انه في الجواب الوجه الاول ومضاه
في الله انما لا يتم ذلك المتصف بالجهرية هو اما ان يكون حصول الترفع من كان ما ترفع
لم يحصل في الفعل اصلا ولا يمكن حصوله على ذلك وجه ترفع في الله هو ان ترفع
التسليم ان الجهرتي هو المفهوم الحاصل والممكن الحصول في الفعل على ذلك وجه ترفع في الله
اولا يمكن حصوله في الفعل على ذلك وجه فان الترفع حصول الترفع من على ذلك وجه ترفع في الله
لا ذاته على الوجه هذا الورود ان يتحقق المقام الذي يرفع به الترفع لا شك ان
واعلم ان نسبة الماهية في الشخص كالجهرية الى الفصل فكل ان الجهرية من مذهب في الفعل يمكن
ما يتبعه ولا يتعين شي منها الا بانضمام هذا اليها يتبعه ذاتا ووجودا في الجهرية
ولا يتبعه ان الا في الترفع من كنه الماهية النوعية تجدد هو ان منقصة لا يتعين
الا بضم الترفع في ذاتها ووجودا واما متباينة في الترفع في الترفع في الجهرية
هو الماهية الا ان يتبعه فلا وجودا وهو الشخصي حتى يربك في ذلك والامر يقع على الماهية
اخره وابل ليس هذا الوجودا وهذا معنى الماهية الشخصية الا ان الفعل يحصل في الماهية
نوعيته وشخصه كما تفصل الماهية النوعية الى الجنس الفصل لا يتبعه في الوجود في الجهرية
هو ما فيها لا بضم شخصها كما تبادر اليه الاول اعلم ذلك فتفقد في الترفع في الجهرية
ان الشخص المقدس واجب هو الماهية الجهرية من شيء آخر ويمنع بطلان الماهية من الشخص الجهرية

لا فلا يكون مقومة للعالي لان العالي مفهوم لا فلا يكون المقصود للمفهوم
 مقومة للعالي لم يبق الزوق بينهما والابتداء عليك ان جميع حمل المقوم في قوله لا فلا
 ان جميع مقومة العالي على المقصود المقوم وان عدم الزوق يلزم ايضا لان التمايز بين
 العالي والى فلا ليس الا بالمقصود المقوم وقد تبين ان المقصود المقوم العالي مقوم
 لا فلا فلا تحقق العكس بل يلزم عدم الزوق فليتبين **في الثاني** قالوا ان المقوم
 تصور الشيء ما يتلزم تصور تصور الشيء بالكنه وما يتلزم تصور تصور
 وجهه بما زيه عند التعريف كذا لا يقال ان ما يتلزم تصور تصور الشيء بالكنه
 يتلزم تصور على وجهه بما زيه من كل ما لا يقع المقابلة لانا نقول ان المقصود
 بالذات في القسم الاول هو الاطلاق على الذاتيات لا الامتناع اللازم له المقابلة بالذات
 الا المقصود من هذا التعريف ان صدق على نفسه بل هو صدق على نفسه وانما هو
 لم يصدق بل لم يصدق على التعريف خروج هذا المفهوم من اجيبانه لو اريد بالتعريف
 هذا المفهوم في حيث هو ان من غير اعتبار حقيقته فلا يلزم عدم صدق
 التعريف عليه بل في تعريف هذا المفهوم من حيث هو ليس من تعريفه بل هو
 المفهوم من حيث هو بل انما انه يلزم من صدق التعريف عليه صدق الشيء على نفسه
 من تعريف المفهوم من حيث هو هو ما هو المفهوم المعروف من حيث انه تعريفه من
 المعروف من هذا المفهوم الى وبل انه فافهم قوله مع هذا القيد لا ينقض وان بعض
 لا فافهم لا حاجة الى هذا القيد لانه في هذا النقص فافهم ان تصور تصور تصور
 بان تصور الشيء مجالا لا يتلزم تصور تصور منفصلا وانا اقول ان الحق تصور معروف من حيث
 هو معروف ليس الا بعد تصور معرفة ففهم الشيء الى حمل من التعريف مجالا لا يكون الا بعد تصور
 معرفة ففهم ان تصور تصور معروف من تصور معرفة مستلزم للمعلوم للعلية كما في الكلام
 فان التصور المكتسب تصور بالكنه قوله وليس في الا فلا لم يكن بعض الا فلا معلوما بالكنه

لم يكن

لم يكن الا به معلقة بالكنه وذلك لان تصور بالبه المحدود ليس تصور اخر
 فان جميع الا فلا والمسمى واحد بالذات التفاضلية بالاجال والتفصيل فافهم ان
 الا فلا في الزمان مرتبة حتى حصلت فيه صون مجتمعة فان كل واحد تصور الا فلا
 مداه على حد ذاته من اجزاء الماهية تفصيلا وان مجموع تصور الا فلا
 مائة ش هدا مجموع الا فلا والمسمى بالاجزاء الماهية المحدودة فليان تصور مجموع الا فلا
 ومجموع تصور الا فلا تصور محدود فليان في الا فلا المقصود مفصلة ان الكنه في
 من ان المقوم في تصور اذا لم يكن بعض الا فلا معلوما بالكنه فان كان معلوما بوجه
 من الوجوه الذاتية كان ما فافهم ان كل منهما معلوما بوجه من الوجوه الذاتية
 معلوما بالوجه الذاتي وبعضها بالوجه من حيث كانت **في الثالث** قالوا ان المقوم
 والا فلا في معرفة الا فلا ان تصور الا فلا من الشيء يتلزم تصور الشيء في تصور الا فلا
 من الشيء يتلزم تصور الشيء بل في تصور الا فلا من الشيء يكون ذلك في تصور
 من الشيء يكون ذلك في فلا يصدق التعريف عليها لانا نقول ان تعريفه على الحق
 هو ما يتلزم تصور بطريق النظر تصور الشيء ولاش ان تصور الا فلا من الشيء في تصور
 يتلزمان بطريق النظر تصور ذلك فافهم قوله لو كان في تصور بالوجه من جميع
 وانما قيد التصور بالوجه لان المقصود بالذات من الموصول الى التصور بالكنه هو الا
 على الذاتيات والنقص بان كحق في الشيء لا يكون الا في التصور بالوجه **في الرابع** قالوا
 قوله امتياز من كل ما قد استدلنا ان كل معرف فهو قيد التصور في وجهه فان قيل
 كل معرف فهو يتلزم تصور امتياز الشيء من كل ما قد استدلنا ان كل معرف فهو قيد التصور في وجهه فان قيل
 انه انما قد استدلنا على ان المقصود من المقوم في تعريفه هو الاطلاق على الذاتيات
 لا الامتناع في الا فلا فان تصورنا لا يتلزم حقيقة الشيء لا يتلزم تصورنا حقيقة
 الشيء الشيء بالكنه بل يتلزم تصور حقيقة الشيء على وجهه بما زيه من جميع كونه **في الخامس**

العام لا يعتد به في باب التعريف بالشيء ما لم ينفك عن التعريف
 قوله الوصف العام قد يفيد التميز الذي هو ان الوصف الذي من حيث هو عام
 لا يفيد التميز اصلا بل من حيث خاصته انما يفيد **قوله** على ان اللازم ان يكون ما ذكرنا
 من عدم فاهية التميز اصلا بل على ان لا يكون في موضع جهة التميز **قال ابن** **رح** لكنه قد ي
 من الخاصة وهو ما بين ان المركب التعريفي العام الخاصه اذ في من الحاشية وهذا لا فائدة للمركب
 في اخر هو الاطلاق على الشيء ما هو عرض له او بغير شيء من بعض ما عده **قوله** لكنه قد يفسر
 وهذا اي المركب الوصف العام الفصل كل الفصل وهذه الاشياء على ان لا يربط الاطلاق على
 الشيء ما هو عرض له والتبعية على وجه آخر على ما ذكره **قوله** وهو مركب المركب الوصف العام الفصل
 فان كلاما للمركبين يستدل على الفصل والمركب الاول يستدل على الخاصة والمركب الثاني يستدل
 على الوصف العام لم يشر الى خاصته والوصف العام يحصله الاطلاق على الشيء ما هو عرض له
 لكن الاطلاق الحاصل من الخاصية بوجه مخصوص الاطلاق الحاصل من الوصف العام بوجه
 غير مخصوص في خاصية التميز ايضا من كل ما عده والوصف العام لا يفيد التميز الا في بعض ما
قال ابن **رح** وحق الحق في الاقسام الاربعية بوجه آخر في الاقسام الاربعية على وجه يدخل
 فيه تمام الوصف في الاقسام المذكورة وغيره وان يقال التعريف بالجملة الذاتية اولى
 فان كان مجزئ الذاتيات فاما ان يكون جميع الذاتيات وهو الحكم بكونه ذاتا
 الجنس الفصل والامور التي تميز او ببعضها وهو الحكم بكونه ذاتا لبعض الجنس
 البعيد والفصل التميز في الفصل التميز في المنزلة الحسية او الوجودية وان لم يكن
 بجملة الذاتيات فاما ان يكون التميز في الخاصية والاسم العام بغير ذلك وهو الاسم
 الخاص بكونه في ذلك الغير الجنس البعيد الخاصية والوصف العام والخاصية والوصف العام
 او الفصل والخاصية وهذا ما علم ان بين ما ذكره ان **رح** في هذا المقام بيان الاقسام
 وبين ما ذكره في الخاصية من ان الصواب به بعض ما ذكره **قال ابن** **رح** في ما سبق

او لطيفة اما لمعناها فتعرف الشيء بباب وبه في المعرفة الجاهلة وبه في الشيء
 للشيء في الكلام في هذا المقام هو ان الجدل الواقع في التعريف ما ان يكون للفظ
 او بالمعنى اما الاول فاما بصورة احوال الشرح التعريف لغيره وذلك بان يستدل في
 التعريف بالخاصة بغيرها في الدلالة بالنسبة اليه في ذلك الغير لا في الدلالة الوصفية
 والمجرد والتشريف فذلك كل بالعرض في التعريف واما الثاني فاما ان يكون للفظ
 مشتركا بين الحدود والرسوم وكيفية احوالها اما الاول فهو ان يكون للفظ مشترك بين
 الحدود والرسوم فهو ان الجدل الواقع في تعريف الشيء بباب وبه في المعرفة الجاهلة والواقع
 في تعريف الشيء بما هو عرضي كقولك تعرف ان انا الاسطى الشبيهة بالنعش في التعريف
 عند التعريف من ان الواقع في تعريف الشيء بغيره كقولك تعرف كونه الا بنية انما النقلة
 والواقع في تعريف الشيء لا يتوقف معرفته عليه بمرتبة او بمرتبة الامور المذكورة مرتبة فالجدل
 الاول اقل من الثاني لانه في الاول لا كان العلم بالبط والمعرف معا كان العلم باحدهما
 مستلزما للعلم بالآخر وهو منطقي جواز تعريف احدهما بالآخر بخلاف الثاني فان الجدل بالمط
 انكسر في الجهل بالمعرف فكان ذلك تعريف لا احد المجولين لا هو شدة جهلنا الآخر
 فلا يكون منطقي جواز التعريف كانه الاول فانها في الاول باعتبار المعاني والاسماء
 وفي الثاني باعتبار المعاني وحدهما والثاني في العلم بالشيء لان الثاني ايضا منطقي جواز
 التعريف وان كان كل واحد من المط ومعرفة مجزئ لان احدهما معا بغير الآخر كقوله
 فانه تعريف المجزئ بغيره ان لا فخر الرابع لان الثاني يستدل بتقديم على تقديم
 والرابع يستدل بتقديم على تقديم بمراتب في كل من ان الوجه المذكور
 في الجدل مشترك بين الحدود والرسوم فانما لو كانت مشتركة بينهما لكانت وقوة
 الشئ منهما في الحدود والثاني بطا في التعريف كونه لا يكون الا بتام الاجزاء
 المتكثرة وان كان كذلك فكان وقوة شئ من الامور المذكورة في الحدود محال

فاجواب ان الراه منتهى تحقيق وجه من الوجوه لا يخلو عن كونه في مقام التعرف حد اول
 رساما الاول فلما فكر من ان الحد لا يكون الا بالجزء واما ان فلان الرسوم لا يبدى بها
 الخواص اللازمة البينة ولا يبرز المفاهيم والاعرفه واما الامور المختصة بالحدود
 فذكره خاصة في مقام الفصل اما الامور المختصة بالرسوم فذكره الفصل مع الخاصة **قوله**
 هذا الحق السكون اه ان كونه الحركة السكون في رتبة واحدة من العلم والجهل انما هو
 على تقدير ان يكون من الحركة والسكون تنبلي التفاضل فان الحركة هي كونه الشيء
 ائين في مكانين والسكون كونه الشيء ائين في مكان واحد وهذا هو الحق
 الموجود بان المتضاوان متساويان في العلم والجهل واما اولا
 كان بينهما تماثل لعدم الملكية فيكون السكون
 لان الاعداد مع معرفتها وانما هي
 باذن لو قيل كما لا بد من المتساويين

الكان اولى وانه

اعلم بالحق

والاخر

واجاب

م



